برهان غليون

ما بعد الخليج

أو عصر المواجهات الكبرى

مكتبة مدبولي

الطبعة الأولى ١٩٩٢

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١
MADBOULI BOOKSHOP
6 Talat Harb SQ, Tel: 756421

كلمة الناشر

تضع مؤسستنا بين ايدي القاريء الكريم سلسلة جديدة تحمل عنوان " سلسلة حرب الخليج ".
ولقد عملنا في هذه السلسلة على مراعاة تطلعات القاريء التونسي ، والقراء العرب عموما، في مزيد المعرفة والاطلاع على خفايا ومخلفات الاحداث التي يعيشونها ، وخاصة منها تلك التي تمس كيانهم ومشاعرهم ومصالحهم مباشرة . وحرب الخليج التي دارت رحاها في بداية هذه السنة هي بدون شك اهم هذه الاحداث في تاريخ العرب المعاصر .
وسعيا من مؤسستنا وراء ايلاء هذا الموضوع ما يستحقه من عناية ودراسة ، بموضوعية وعمق وتأنّ ، بعيدا عن التشخيص والتسرع في الاحكام، فقد دعونا نخبة من المفكرين العرب ، من ذوي الاختصاص ومن المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والعلم ، للقيام بهذه الدراسات . فجاءت كتاباتهم حافلة بالمعلومات الدقيقة وبالتحاليل الرصينة العميقة ، فأصدرنا هذه الكتابات في سلسلة ، يوجد بين ايديكم جزء منها، وهي تتضمن ستة كتب يتناول كل واحد منها بالدرس جانبا من مختلف جوانب ازمة الخليج :

- فالاستاذ برهان غليون ، المفكر السوري، صاحب كتاب " اغتيال العقل "، كتب تحليلا سياسيا راقيا عن " ما بعد الخليج او عصر المواجهات الكبرى ".

-والاستاذ الطيب البكوش ، الجامعي والنقابي المعروف ، حلّل بدقة تأثيرات " الدروع والعواصف " عن الخليج .

- اما الاستاذ محمد محفوظ الجامعي والمحامي ، فقد احاط بعين رجل القانون المحنك ، بكل المعطيات القانونية للحرب .

- كما ان الاستاذين الجامعيين التونسي عزام محجوب والفلسطيني محمد النحال ، المختصين في العلوم الاقتصادية ، قد حلّلا بطريقة نقديّة علمية اسباب ازمة الخليج ومخلفاتها الاقتصادية في المنطقة وفي العالم .

- وقدم المفكر التونسي الاستاذ عياض الودرني دراسة ضافية عن مخلفات حرب الخليج على الرأي العام العربي اجتماعيا وثقافيا وتأثيراتها على خطاب المثقفين .

-وجمع الصحافي التونسي ، الاستاذ سفيان بن حميدة جملة من الوثائق النادرة المتصلة بحرب الخليج ، هي بمثابة مرجع تاريخي هام .

رجاؤنا ان نكون قد وفقنا في افادة القاريء و امتاعه .

والي سلسلة جديدة

الناشر

مقدمة

بداية الزلزال العربي

قبل بضعة أشهر من انفجار أزمة الخليج، دعيت في إطار معرض الكويت الذي أقامه معهد العالم العربي في باريس إلى ندوة فكرية موضوعها التنمية في الكويت. وقد شارك فيها إلى جانب بعض المثقفين الفرنسيين والعرب وفد من الباحثين والمثقفين الكويتين وصلوا خصيصا من الكويت لهذا الغرض. وبعد أن شرح الأخوة الكويتيون مظاهر التنمية الصحية والتعليمية والتربوية والاجتماعية في الكويت، طرح الفرنسيون بعض الاستفسارات والتساؤلات التي أتاحت للكويتيين إبراز الانجازات

الكويتية بشكل أكبر. وما كان بودي التدخل في الموضوع، أولا لنقص معلوماتي عن الكويت التي بقيت من الأقطار العربية القليلة التي لم تتح لي فرصة زيارتها، وثانيا لأنني لم أكن أجد في الموضوع نفسه فائدة كبيرة إذ ما الإضافة التاريخية التي يحملها نجاح دولة تملك ما تملكه الكويت من عوائد نفطية مع قلة عدد السكان في تقديم أفضل الخدمات للفرد، وما هي قيمة الدروس التي يمكن أن تستمد من تجربة كهذه في التنمية وتستحق التعميم على تجارب أقطار العالم الثالث، بل الأقطار العربية التي ترزح تحت عبء الديون وخدمات الديون ولا تعرف كيف تخرج من الحلقة المفرغة للاستهلاك وانخفاض قدراتها الاستثمارية؟ ولكنني مع ما سمعته من إعجاب بهذه التجربة وما شعرت به من شفقة على هذا القطر الذي عرف أكثر من باقي الأقطار العربية النفطية كيف يستفيد من استثماراته الخارجية، وجدت نفسي مندفعا للقول: لقد أظهر لنا الأخوة الكويتيون وهم صادقون أن الكويت بما تقدمه لمواطنيها من خدمات تشكل جنة حقيقية على الأرض، وهي بالفعل كذلك. إنما أعتقد أن

المشكلة الحقيقية للتنمية في الكويت لا تكمن في توفير الإمكانيات لبناء المستشفيات والمدارس، فليس هذا من التحديات الحقيقية لها، ولكن في أن الشعوب العربية وغير العربية المحيطة بها تشعر فعلا أنها واحة خضراء بالمقارنة مع الصحراء بل الجحيم المتزايد الذي بدأت تعيش فيه بالفعل.ولو طلبتم رأيي لقلت إن التحدي التنموي الحقيقي بالنسبة للكويت لا يكمن في إظهار قدرتها على تحسين الخدمات العامة وضمان مستقبل كل فرد كويتي، ولكن قبل ذلك في تأمين الشروط العامة التي تتيح لجنة أن تستمر في البقاء في وسط هذا المحيط الهائج من الفقر والفاقة وربما المجاعة. فماذا فعلت الكويت من أجل تضييق الفجوة التي تفصلها عن جيرانها؟ وقلت: لو كنت مكان المسؤولين الكويتيين لفكرت بهذا الموضوع أولا وأخيرا وحاولت، ربما عن طريق القيام ببعض الاستثمارات ولتكن عشرة بالمئة من العوائد النفطية في الأقطار العربية المحيطة، التخفيف من القطيعة والهوة التي تفصل الكويت عن جيرانها العرب الفقراء.

ما كنت أعتقد أن من الممكن أن يفهم من كلامي أنني

أنتقد تجربة الكويت أو أشكك في موقفها. ولكن جواب رئيسة الوفد وهي عميدة الجامعة الكويتية على ما أعتقد فاجأتني بجواب صارم أكدت فيه على ضخامة المساعدات التي تقدمها الكويت للعرب وأنهت كلامها بالقول إن الله وهب الكويت ثروتها ولا يحق لأحد أن يشاركها فيها. ووجدت نفسي ثانية أعتذر لها بالقول إن قصدي لم يكن أبدا أن تقوم الكويت بزيادة مساعداتها للعرب ولا بتوزيع ثرواتها، ولكنني كنت أفكر بشكل محايد ومن منطلق خدمة مصالح الكويت نفسها وتأمين دفاعاتها عن نفسها وليس من منطلق المصالح القومية أو غير القومية العربية، وإن ما عنيته بالاستثمار في الأقطار العربية هو عكس مفهوم المساعدة والمعونة تماما، إذ يقوم على أن تبقى ملكية المؤسسات والشركات المنشأة للكويت والكويتيين أنفسهم، إنما المهم المشاركة في التنمية العربية. وجاء الرد أقسى من السابق وحاولت أن أدافع عن نفسي وأعبر عن حسن نيتي دون جدوى حتى اضطر مدير المعهد خوفا من تدهور الموقف أن ينهي أعمال الندوة ويعلن اختتامها. واعتقدت أن الأمر انتهى عند هذا الحد إلى

أن هتف لي في اليوم التالي أحد مستشاري رئيس المعهد ليقول لي: لقد فجرت البارحة حادثا دبلوماسيا معقدا. قلت مستغربا كيف؟ قال: لقد احتج المسؤولون الكويتيون على فتح هذه المناقشة ومما قالوه إنهم جاؤا .إلى فرنسا لمقابلة المثقفين الفرنسيين وليس للحديث مع المثقفين العرب. قلت لماذا دعوتمونا إذن؟ قال لأن المثقفين الفرنسيين لم يلبوا الدعوة، وكنا نخشى أن لا يأتي أحد منهم ولذلك أخذنا احتياطنا فدعونا بعض المثقفين العرب.

لم أذكر هذه الحادثة لأخفف من مسؤوليات العرب الآخرين شعوبا وحكومات في حرب الخليج، وبالأحرى لتبرير هذه الحرب، ولكن ذكرتها لأنها تمثل عنصرا أساسيا من عناصر تحليل الوضع الذي كان سائدا قبل الحرب، والذي ليس من الممكن تجاوزه وتجاوز التناقضات والمشاكل والآلام العميقة التي خلفتها الحرب دون الإلمام بها ودراستها بتمعن وإطراق.

فليس هناك من شك في أن هذه الأزمة والحرب التي أعقبتها هي، في آثارها السلبية، المحصلة النهائية لعوامل وأخطاء متعددة شارك فيها العرب جميعا. إنها في جزء كبير منها ثمرة التخلي الجماعي،

وتقريبا الشامل، عن المسؤوليات الوطنية والقوميةفي الأقطار العربية، قبل الحرب وبشكل خاص خلال الحرب، والذي لايزال مستمرا للأسف بعد الحرب.

فإذا كان الخليج النفطي قد أخطأ في استراتيجيته العامة وسياساته الاستثمارية، وابتعاده النفسي على الأقل عن المحيط العربي المتراجع، فقد أخطأ العراق أيضا في محاولته حل أزمة علاقاته مع حكومة الكويت بالقوة العسكرية والالحاق. وبدل أن يصبح هذا الالحاق مفتاحا لحل مشاكل التعاون والتضامن والتفاهم العربي، تحول إلى فخ للعراق وللخليج وللفكرة العربية معا. وأخطأت الحكومات العربية التي اعتقدت أنها بدعمها لقوات التحالف الدولي سوف تضمن وجودها والحد الأدنى من المشاركة في تقرير مصير المنطقة، في الوقت الذي لم تكن الولايات المتحدة تريد شيئا آخر غير استخدامها كتعبير عن الشرعية العربية من أجل التغطية على مشروعها للسيطرة المطلقة على الخليج ومن ورائه وحوله على المشرق وفرط تضامن العالم العربي بأكمله. وأخطأت الحكومات العربية التي

وقفت مكتوفة الأيدي وكأن الأمر لايعنيها أو اكتفت بالنداءات والدعوات ومظاهر الحياد الشكلية بدل أن تعمل مشتركة على تكوين موقف وجبهة موحدين وفاعلين للتأثير على ميزان القوى والضغط لمنع الحرب وتأكيد مصالحها الاستراتيجية في ضمان الحد الأدنى من الأمن العربي وسلامة المنطقة. وسوف تدرك هذه الدول أن تدهور الموقف الاستراتيجي العربي في الخليج لن يؤثر على الخليج وحده، ولا حتى على المشرق وحده وإنما سيكون له انعكاسات واسعة على أمن المغرب والعالم العربي بأجمعه. فحتى إذا رفض العرب أن يتصرفوا كتجمع واحد فسوف يعاملون من طرف الغرب كأمة واحدة، ويتحملون جميعا نتائج الخسارة ويدفعون ثمنها. وأخطأنا نحن المثقفين عندما نسينا في غمرة الانخراط الحق في بلورة مشروع المواجهة الوطنية للعدو الخارجي وتعبئة الرأي العام ضد خطر الحرب، أو تناسينا مصير الفرد والشعب الكويتي نفسه وألحقناه ربما دون وعي بمصير الأسرة الأميرية أو اعتبرنا وجوده نوعا من تكملة الحساب، فزدنا بذلك في دفعه نحو التحالف والتماهي مع قوات التحالف

الغربية. ونخطيء اليوم جميعا إذا لم نسحب الدروس اللازمة من هذه الأزمة حتى ننجح في الخروج منها بسلامة ونضمن لشعوبنا مستقبلا لا تهدده إلى الأبد الأحقاد والحساسيات والنزاعات الدائمة. ذلك أنه إذا لم نتقدم على ضوء تجربة هذه الحرب على طريق التعاون والتفاهم والتقارب فلا بد أن نتراجع وأن ننزلق في الصراع الأهلي التاريخي كما لم يحصل لنا في أي حقبة ماضية.

فإذا كانت هذه الأزمة الاستثنائية قد أبرزت، بالرغم من انقسام الصف العربي الرسمي وانهيار فاعلية الجامعة العربية، قوة التجانس الذي يميز المشاعر العربية من الخليج إلى المحيط في مواقفها وردود أفعالها العفوية ضد النفوذ والقوى الأجنبية فقد كشفت بشكل أقوى عن المخاطر التي تنطوي عليها النزعة الانفصالية العميقة، والأنانية المستحكمة، والقطرية المقيتة في سياسات كل الدول العربية. وقد كانت الثمرة الرئيسية لهذه السياسات اللاعقلانية تعريض الواقع السياسي العربي بعد قرون طويلة من الكفاح الاستقلالي لهذا الحشد الهائل والمخيف من القوات الأجنبية، وفي مقدمتها القوات

الأميركية التي لاتزال ترابض في الأرض العربية. ولعل الأخطر من هذا أيضا ظهور من لا يجد بأسا في وجود مثل هذا الحشد، بل من يبرره دينيا وسياسيا. والواقع إن ما حصل باسم الدفاع عن النفط هو احتلال رسمي وعملي للخليج العربي بكليته، سواء بقيت القوات الغازية موجودة كلية فيه أو رحلت جزئيا عنه.

لقد تكشفت الأزمة عن حقائق خطيرة ثلاث: الأولى هي المواجهة الراهنة والممكنة بين الدول العربية، بما في ذلك المواجهة العسكرية. والثانية هي المواجهة العميقة بين الشعوب العربية والحكومات العربية التي لا يبدو أنها تملك أي إحساس حقيقي بعمق الاحباط الشعبي ولا أي رؤية أو فكرة عن كيفية معالجة الأوضاع العربية الاجتماعية والاقليمية القائمة. والثالثة المواجهة المتنامية في ظل المواجهتين السابقتين بين الأمة العربية وبين الغرب والتي تأخذ أو يمكن أن تأخذ مع الوقت أشكالا أكثر عنفا وتفجرا، سواء بسبب تضامن هذا الغرب مع الحكومات القائمة، أو بسبب عمله من خلال البحث الأعمى عن مصالحه الخاصة، على حرمان العرب من

كل أمل في الاستفادة من مواردهم المحلية، وتنظيم أنفسهم وتحسين مستوى الحياة والأمن في منطقتهم. والمهم أنه إذا كان من غير الممكن اليوم تغيير نتائج المواجهة العسكرية، فإنه لا يزال هناك متسع من الوقت للحد من مضاعفاتها ومنع الآخرين من استثمارها وتوظيفها لتحقيق أهداف عدوانية جديدة. بمعنى آخر، إن خسارتنا للمواجهة العسكرية مع قوات التحالف الغربية لا ينبغي أن تجعلنا نسلم بخسارة معارك ما بعد الحرب والمواجهات السياسية المتعددة التي أعقبتها. ويقتضي هذا أن نعرف بشكل واضح ما هي الأهداف البعيدة للتحالف الغربي في المنطقة العربية، وأن نحدد نحن أيضا بوضوح أهدافنا الحيوية ونقيم دفاعاتنا السياسية والدبلوماسية الأساسية للدفاع عنها. ولكن في جميع الحالات، ليس من الممكن لنا أن نضمن البقاء كلاعبين في الساحة الإقليمية، ولا أقول على الساحة الدولية، ونصون هذه الأهداف إذا لم ننجح في ايجاد مواقف مشتركة وناجعة فيما يتعلق بهذه المواجهات الكبيرة الثلاث التي ذكرتها، أي الحرب العربية العربية المتنامية في السر والعلن، والحرب الشعبية

الرسمية، والحرب العربية الغربية. ويخطيء العرب الذين يعتقدون أن القضاء على القوة العراقية قد أزال هذه المواجهات، أو خفف منها. إن حل أزمة الخليج غيّر أو يمكن أن يغير في وضع الخليجيين مؤقتا، لكنه لن يغير من الطابع المتفجر للأوضاع العربية الاقليمية إلا إذا أصبح هذا الحل مقدمة لحل أزمات المشرق العربي برمتها، وأصل هذه الأزمات ومركزها هو دون شك السيطرة الاسرائيلية، لكن أيضا وبالقدر نفسه، انعدام آفاق التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم العربي بأكمله. إن الأمر يتوقف على ماذا أعده ويعده المسؤولون العرب الذين وضعوا أنفسهم في موضع المتصدي لحل الأزمة الخليجية، لمرحلة ما بعد استرجاع الكويت وتدمير العراق.

وإذا كان بيان مجلس التعاون الخليجي في اجتماعه الذي أعقب الحرب مباشرة قد بشر ببعض الأمل في هذا المجال، عندما لمح ببداية إدراك المسؤولين في الخليج لفداحة النتائج التي قادت إليها سياستهم السابقة، وضرورة تغييرها على الأقل في نقطتين بارزتين هما دعم الجهود الرامية إلى ايجاد حل

للقضية الفلسطينية وإنشاء صندوق جديد لدعم جهود التنمية، فإن ما ظهر بعد ذلك من تسليم للإرادة الامريكية، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو بما سمي البنية الأمنية للدفاع عن الخليج، لم يلبث أن خيب الآمال. لقد عكس الموقف الرسمي الخليجي استمرار غياب أي قناعة حقيقية لدى المسؤولين بالحاجة إلى سياسة جديدة إقليمية، وافتقارهم للرؤية الاستراتيجية. ويكفي للدلالة على ذلك قطع المساعدة عن الشعب الفلسطيني ومعاقبته على استمراره في الانتفاضة البطولية، وسحب الاعتراف العملي بالمنظمة مراعاة للمساعي "السلمية" الأمريكية التي تهدف إلى امتصاص النقمة العربية وذر الرماد في العيون، ولا تعكس أي التزام حقيقي بإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي على أساس احترام الحد الأدنى من الحقوق العربية. وينطبق الأمر نفسه على إعلان تكوين صندوق التنمية وافتقار مشروع المعونة الاقتصادية لأي رؤية استراتيجية للتنمية العربية واستبعاد الدول التي لم تقف إلى جانب العراق، وبالخصوص الدول المغربية، من إطار هذه التنمية، مما يهدد بجعل

صندوق التنمية الجديد وسيلة لتعميق النهج التقليدي الذي مارسته حكومات الخليج لتحييد القوى العربية، أعني نهج رشوة الدول والنخب أو ممارسة الضغط المالي عليها لاتباع سياسات إقليمية واقتصادية تعمل على تخليد وضع الاستنقاع والتدهور المادي والمعنوي الراهن في الوطن العربي. وفي هذه الحالة فإن السياسة الجديدة سوف تكون عودة بشكل أسوأ للسياسة الخليجية السابقة على حرب الخليج، أكثر مما تمهد لخلق أرضية حقيقية للتنمية السريعة والشاملة..

وإذا لم يكن من المستغرب أن يسعى الأمريكيون والغربيون عامة إلى استغلال نتائج الحرب من أجل إخضاع العرب والضغط عليهم أكثر من قبل، فمن غير المفهوم والمتوقع أن يخفق العرب والخليجيون منهم بشكل خاص في إدراك خطورة الظرف الإقليمي ومدى استعداد الشعوب العربية اليوم للانفجار في مواجهة تدهور الأوضاع القطرية والاقليمية. إن المناخ الذي يسود أجواء مجلس التعاون الخليجي وتعثر إنجاز أي مشروع للتعاون العربي والعمل المشترك التنموي والأمني يدفعان إلى الاعتقاد بان

الحديث عن تسوية مشكلات الشرق الأوسط يهدف إلى التغطية على سياسة الانعزال عن العرب والعمل لاضعافهم بالتفاهم مع الدول الغربية والاعتماد عليها، أكثر مما يهدف إلى تجاوز الاختيارات السلبية التي فجرت الأزمة الخليجية وعمقت روح المواجهة العربية العربية.

لكن من بين كل هذه المشاكل يبقى إلغاء فكرة الأمن العربي القومي، والقبول بتدمير النظام العربي الإقليمي لصالح بناء هياكل أمنية متفرقة في الخليج والمغرب والتكتل المصري السوري الراهن تسعى إلى ضمان أمن ومصالح التحالف الغربي في كل منطقة أكثر مما تهتم بقضية أمن الشعوب العربية وضمان مصالحها هو دون شك الأخطر بين كل هذه الاختيارات. إن الحماية الوحيدة التي يمكن أن تقدمها الدول المتحالفة لهذا التكتل العربي أو ذاك هو حمايتها كسوق ومنطقة نفوذ تابعة لها، ضد شعوبها بالدرجة الأولى، وضد الدول الكبرى الأخرى التي يمكن أن تنافسها على فريستها، لكنها لن تغير من وضعها كفريسة لها. وفيما يتعلق بالخليج الذي أثيرت من حوله أول حرب عربية أمريكية كبرى

أصبحت مشكلة ضمان أمن الخليج ذات دلالة إضافية، فهي معيار الاختيار الاستراتيجي للخليج، أعني اختياره كي يكون جزءا من العرب وحليفا لهم، أو جزءا من الغرب وحليفا له في مواجهة العرب. ومادامت دول الخليج تقصر بحثها على الأمن الخليجي، ولا تتحدث إلا عن الانسان الخليجي والمستقبل الخليجي، وتقبل بربط هذا الأمن صراحة بالتحالف الغربي، فإنها تجعل من هذا الأمن نظاما مناقضا ومعارضا للأمن العربي.

وإذا كان هذا هو الخيار الأخير بالفعل للخليج، فينبغي منذ الآن أن نعتبر أزمة الخليج حلقة أولى من سلسلة طويلة من المواجهات العربية الاقليمية التي لن تنتهي قبل أن يتحقق النظام الاقليمي الذي يسمح للجميع بالأمن والتقدم الاقتصادي. فكل تحالف خارجي هو تهديد للأمن العربي، وفي الوقت نفسه، تجسيد لاستمرار الصيغة الراهنة من تقسيم العمل وتوزيع المصادر المادية الاقليمية، أي من تخليد سيطرة المصالح الغربية والأجنبية عليها وحرمان العرب من الاستفادة الحقيقية منها.

وإذا كان من المرفوض أن نقبل الخروج من الوضع

الراهن على طريقة عفا الله عما مضى وتبويس اللحى كما بين ذلك أول اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية، أي دون نقد ذاتي وحوار جدي بين الأقطار العربية تعيد بناء تفاهمها الجماعي على أسس ومباديء ثابتة ومفهومة من الجميع، فمن المرفوض أيضا مواجهة الأزمة العربية باجترار الألم وتغذية الحقد وروح الثأر والنفور إلى الأجنبي. إن هذا الخروج وتجاوز الأزمة المستمرة في العلاقات العربية العربية لا يمكن أن يتحققا إلا بالارتفاع إلى مستوى التفكير القومي والشعور بالمسؤولية الوطنية، أعني تجاوز الحساسيات والنزوعات والعواطف الشخصية والتفكير من منطلق المصالح العامة والجماعية وعلى أساس إعادة النظر والتفكر من جديد بطبيعية السياسات والاختيارات الوطنية والقومية. فليس للطفل الكويتي أو العراقي أو السعودي أو المصري أو الجزائري مسؤولية فيما حدث، ولا ينبغي تحميل الشعوب نتائج أخطاء الحكام أو سياساتها، ولا رهن مصالحها وتاريخها ومستقبلها بالثارات الشخصية والصراعات الجزئية. إن مصالح العرب تستدعي تحويل التجربة السلبية إلى مصدر للتعلم والتربية+

المشتركة ومن ثم الي خميرة للعمل الناجح و التجربة الايجابية .

ان الخليج والعالم العربي باجمعه علي ابواب اختيار استراتيجي حاسم. وسوف تظهر السنوات القادمة بأن الخيار العربي هو الوحيد الذي يستطيع أن يحفظ استقلال الخليج و حرياته و كرامة شعبه.

ويعني هذا الخيار ضرورة أن يتلمس الخليج بصورة أفضل مما فعل في السابق المشكلات التي يعاني منها المحيط العربي، وأن يسعى بدرجة أكبر إلى المساهمة في حلها. ولا يعني ذلك كما ذكرت في أكثر من مقال زيادة حجم المساعدات المالية التي ينبغي على بلدان الخليج تقديمها للدول العربية الأخرى. إن مأزق العمل المشترك العربي كله نابع من هذا التصور السطحي لطبيعة العلاقات التي ينبغي أن تقوم بين الأقطار العربية والمهام المطروحة عليها. إن فكرة المعونات والمساعدات كلها يجب أن تلغى لصالح فكرة الاستثمار الحر الذي يقوم على أساس التطوير الصناعي والزراعي واحترام ملكية الأفراد والمؤسسات الخاصة والرسمية. إن المطلوب من الخليج هو أن يساهم في تنمية العالم العربي على

نفس الأسس والقواعد التي تحكم استثماراته في العالم الصناعي، وليس المطلوب منه تعويض العرب على الرشوة أو التسول والارتزاق. فالاقتصاد الحقيقي لا يقوم على الهبات والمساعدات ولكن على الانتاج، وعلى تطوير العمل المنتج . إن المطلوب أن يستخدم العرب، في الخليج وغير الخليج، جزءا أساسيا من أموالهم في بناء القاعدة الانتاجية الواسعة، الممتدة عبر أقطارهم، وخلق فرص العمل الضرورية للأجيال الجديدة، إذا كنا لا نريد أن نجد أنفسنا خلال السنوات القليلة القادمة أمام حالة من التمرد الشعبي الدائم. والطريق الوحيدة إلى ذلك هي تجاوز الصدمة العامة التي خلقتها الأزمة وإعادة التأكيد على أهمية وحتمية التضامن العربي وبناء هذا التضامن على أسس التفاهم حول مشروع تنمية عربية مشتركة تساهم فيه جميع دول المنطقة ودول الخليج بصفة خاصة، مساهمة فعالة. ولا بد أن ندرك أن مثل هذا المشروع لن ينجح ولن تكون له قيمة إذا كان يهدف إلى تكريس أي هيمنة قطرية أو عقائدية. إن حظه الوحيد في الحياة هو إبراز مقدرته على إنقاذ العالم العربي من خطر الانهيار والدمار والاقتتال الشامل بين الجميع، داخل كل قطر، وبين الأقطار الغنية والفقيرة.

ولا أمل بتحقيق مثل هذا المشروع التاريخي إذا لم تظهر النخب العربية الرسمية والشعبية قدرتها، بالرغم من النزاعات التي ولدتها الحرب، على الارتفاع فوق الحزازات والانخراط بشكل جدي ونهائي في طريق التفكير العقلاني والحكيم لمواجهة المشاكل الناتجة عن الأزمة. فالانتحار ليس هو الحل الأفضل. وليس هناك غير تدعيم الشعور بالمسؤولية عند القادة والمثقفين من وسيلة ناجعة للتشجيع على هذا النوع من السلوك، وتحويل هذه الأزمة إلى لحظة صدق ووعي وتغيير منقذ بدل أن تتحول إلى مقبرة للأمة العربية كما يريدها البعض. والتركيز على هدف الاصلاح والتغيير هو وحده الذي يستطيع أن يعيد توجيه مشاعر العنف والإحباط والغبن التي تفجرت على امتداد الوطن العربي كله بهذه المناسبة وجهة ايجابية، أي أن يشجع البحث عن أشكال أكثر فعالية في التعاون والتضامن العربيين، وبالتالي إحباط مساعي التحالف الغربي الذي يسعى إلى استغلال هذه المشاعر وتوظيفها بما يساعد على افقاد العرب الثقة بأنفسهم، وتشكيكهم بمستقبلهم وبقدرتهم على البقاء.

يقتضي التغلب على نتائج الأزمة إذن العمل بسرعة على محاصرة الاتجاهات السلبية والسالبة، وتطوير

شبكات التواصل والتفاهم العربيين، والسعي إلى تخفيف التوتر العام في العالم العربي، وامتصاص الصدمات والتناقضات، وتوفير جو من الأمن الشامل، وعدم التفريط بأي فرصة ممكنة لتشجيع الحلول العقلانية واستخدام الحكمة في إدارة الشؤون العربية الداخلية والإقليمية. فلا يمكن للديمقراطية والسلام الأهلي أن يتحققا مع بقاء التوترات والتناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة والدخل، وتفاقم مشاكل البطالة والمجاعة، واستمرار التدهور الاقتصادي والخوف على المستقبل الفردي والجماعي. وبالمثل ليس من الممكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية بدون توفير مناخ مستقر وثابت على المستوى القطري والإقليمي. ولا يمكن تحقيق هذا الأمن دون رفع مستوى التعاون العربي، سواء في مواجهة مشكلة التسلط الاسرائيلي أو في مواجهة المطامع الخارجية والضغوطات الأجنبية التي بدأت تهدد العرب في ماء شربهم نفسه

يقول البعض اليوم أن حرب الخليج قدأثبتت انعدام وجود الأسس الموضوعية والذاتيةلوحدة المصالح العربية وبالتالي للتعاون والاندماج العربي. ينبغي على هؤلاء الذين يقولون ذلك أن

يدركوا أن الترجمة العملية والتاريخية لهذا الاستنتاج هي فتح المجال أمام حقبة من النزاعات التي لا تنتهي بين الأقطار والدول العربية، وخلق الشروط المعنوية والسياسية والنفسية لتخليد الحرب الأهلية وإضفاء الشرعية عليها.

فغياب العمل على تعميق التعاون والتقارب العربي لا يعني إطلاقا كما يعتقد البعض حفاظ كل قطر على ذاتيته واستقلاله وسيادته وحظه من التقدم والتطور السلمي ولكن العكس تماما: جعل عدوان كل قطر على الآخر أمرا شرعيا وطبيعيا. فالدول المتجاورة، خاصة عندما تنتمي إلى مدنية وثقافة واحدة كما كان عليه الحال في أوربة الوسيطة والحديثة، لا يمكن أن تؤكد وجودها وشرعيتها إلا في مواجهة الدول الأخرى، اللهم إلا إذا تفاهمت معها وقررت التنظيم العقلاني والتسيير الممنهج لتيارات التبادل والتواصل التي يفرضها واقع الجوار وتفرزها لا محالة وشائج القربى والتداخل الثقافي والانساني والحضاري. باختصار إن استبعاد خيار التقارب والاندماج يعني حتما الدخول غير الإرادي في خيار التنازع والتقاتل والصراع المتشعب

بين جميع الأقطار.

ولا بد أن ندرك أخيرا أن معيار النضج لدى الشعوب، في كل زمان ومكان، ليس شيئا آخر سوى قدرتها على إدارة أزماتها الداخلية ونجاحها في كل مرة في استخلاص الدروس الايجابية لتجاربها السلبية بحيث لا تقع فيها ثانية، وبالتالي تنتقل منها وبسببها إلى وضعية جديدة تتجاوز فيها الظروف السيئة التي دفعتها إليها. ولعل الوطن العربي لم تهزه في العصر الحديث أزمة داخلية كما هزته أزمة الخليج. وعلى حسب نجاحنا في إدارة هذه الأزمة والخروج الصحي والصحيح منها ننقذ دماء شهدائنا من أن تذهب سدى، ونحول الأزمة نفسها إلى تجربة نستفيد منها للدعم إرادة المقاومة والتقدم لدينا بدل أن تبقى خبرة سلبية مؤرقة ومعيقة للمبادرة والعمل والانجاز.

وفي إطار المساهمة بفهم هذه الأزمة وتقديم عناصر تحليلية تسمح بتطوير العمل على استيعاب دروسها والسعي إلى الخروج منها وتجاوز الصدمة التي مثلتها بالنسبة للشعوب العربية وللأمن العربي عامة قمت، تلبية لدعوة دار النشر بجمع أهم المقالات

والتحليلات والبيانات التي كتبتها خلال أزمة الخليج في كتاب واحد حتى يسهل على القاريء، باحثا كان أم مناضلا، الرجوع إليها والاستفادة منها. وقد أعيدت طباعتها هنا كما جاءت عند نشرها لأول مرة حتى تكون شهادة صالحة عن هذه الأزمة والحرب، بصرف النظر عن تأكيد الأحداث أو نفيها لصحة ما جاء فيها.

19 أغسطس 1990

الفصل الأول

أزمة الخليج: الأسباب والمسؤوليات

1

نظام الأزمة

مهما اختلف تقييمنا لدوافع الأزمة الراهنة في الخليج ومهما كانت نتائج المواجهة بين العراق والولايات المتحدة، فمما لا شك فيه أن الوضع الذي كان قائما قبل الثاني من آب/أغسطس 1990 قد انهار تماما، ولن يكون بإمكان أحد أن يحييه. والمقصود بهذا الوضع مجموع التوازنات، والخيارات السياسية والاقتصادية والأمنية التي نبعت منها، والتي سادت وقادت أيضا المنطقة العربية وحدّدت مصيرها للعقود الثلاثة الماضية. وقد نشأ هذا الوضع كما هو معروف على إثر هزيمة الناصرية وانهيار الحركة القومية العربية في المشرق العربي، بعد

الضربة الإجهاضية الاسرائيلية الأمريكية، وحرب الاستنزاف اليمنية، وفي موازاة الإخفاق المحقق لتجارب التنمية والتصنيع القطرية.

قام هذا الوضع على مبدئين أساسيين حاسمين: الأول التخلي عن القضية الفلسطينية والانسحاب من المواجهة العربية الاسرائيلية، والثاني دفن الخيار العربي الواحد، الأمني والإقتصادي. واستند منذ ولادته على أركان ثلاثة: 1) تأكيد وتكريس السيطرة الاسرائيلية العسكرية والسياسية المطلقة في المنطقة العربية، 2) تفكيك الصف العربي وكسر وحدته المادية والمعنوية والروحية، 3) استخدام جزء من الموارد النفطية لتكسير الإرادة الوطنية وتخريب وإفساد النخبة العربية.

وهكذا حصلت اسرائيل في العقود الثلاثة الماضية على مساعدات مادية وعسكرية وسياسية لم تعرفها في أي حقبة من تاريخها، وأصبحت بعد توقيع التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، الدعامة الأولى "للأمن والاستقرار" في الشرق العربي، أي للحفاظ على الوضع القائم وحراسة المصالح الغربية، وقهر الإرادة العربية. ولم تقتصد اسرائيل في

استخدام هذه القوة الهائلة التي أعطيت لها لتنفيذ لهمة. فقد استمرت ولا تزال منذ نهاية الحرب لخامسة في ملا حقة ومتابعة ومعاقبة كل طرف عربي، فردا أو جماعة أو دولة، يقوم بعمل تعتقد أنه ندد مصالحها أو مصالح حلفائها. وأصبحت الغارات على المخيمات الفلسطينية والقرى والمدن اللبنانية لازمة يومية. وتوجت كل ذلك بالغزو الشامل للبنان عام 1982وتدمير نواة الخبرة النووية العراقية، ومهاجمة مقر القيادة الفلسطينية في تونس، بل وإرعاب الدولة السعودية. وفي إطار تطبيق هذا المبدأ أو احترامه، أخضعت المقاومة الفلسلطينة، تحت أنظار العرب وبموافقتهم، لعمليات الإبادة المتعددة، والعزل والنفي. وبسببه أمكن محاصرة الانتفاضة، ورفض العرب القيام بأي مبادرة جدية في اتجاه الولايات المتحدة، القيّم الوحيد على شؤون المنطقة منذ كمب ديفيد، والحليف الرسمي لإسرائيل وممولها، للضغط من أجل الوصول إلى تسوية سلمية، أو الحد من إجراءات القمع والقهر الاسرائيلية إزاء شعب الأرض المحتلة.

وساهمت مشاريع التسوية العربية الاسرائيلية

التي رعتها الولايات المتحدة في نقل الانقسام والنزاع إلى داخل الصف العربي، وكرست هذا الانقسام بفرض مبدأ الاتفاقيات والتسويات المنفردة، وكان أهمها وأكثرها خطورة، اتفاقية كمب ديفيد التي انهت التحالف العربي عمليا ورسميا، وجعلت من أكبر دولة عربية طليعة الركب للقبول بالهيمنة الاسرائيلية الاقليمية. وانهت حلم بناء القوة العسكرية العربية الذي ولد بعد حرب أكتوبر، ودفعت سورية إلى التدخل الدموي في لبنان، وأبعدت المغرب العربي الذي كانت الحرب القومية قد دمجته بقوة في المصير المشرقي، من جديد إلى دائرة البحث عن أمنه ومصالحه في التفاهم مع القوى الأوربية. وفي سبيل تحقيق مبدأ التفكك والتفكيك تم أيضا إجهاض الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، وأقيمت على خجل في البداية ، ثم مع التبريرات العقلية والسياسية، التجمعات الاقليمية كبديل عن التعاون العربي الشامل، ووسيلة لقصر هذا التعاون على حماية المصالح الجهوية والأمنية، وعرضيا إرضاء جزء من الشعور القومي هنا وهناك.

وأصبحت العوائد النفطية المقدمة على شكل رشاوى أو فرص عمل أداة منهجية فعالة في تحقيق أهداف السياسة المحلية، وبشكل أساسي في سبيل تثبيت الأوضاع القائمة بأي ثمن، وشراء سكوت النخب العربية المجاورة أو استرضائها. ودخلت من أجل ذلك في بناء الأحزاب والقوى السياسية، وفي تعيين قيم الحياة ومطالبها الاستهلاكية، وإفساد النشاطات الدينية. وهكذا انتفت الحاجة إلى التفكير الجدي، داخل الدول الخليجية وخارجها، بمصير المجتمعات العربية ومشاكل شعوبها الاقتصادية ومستقبلها. وقد زعزعت أموال النفط العربي، الشرعية وغير الشرعية، أسس الاقتصادات العربية الريفية والصناعية، بقدر ما كانت مبينة على التحويل من الخارج وغياب المشاريع الاستثمارية المنتجة في الأقطار العربية نفسها. وقد بلغ من قوة سلاح أموال النفط في العالم العربي، أن أطلق البعض على هذه الحقبة التي أعقبت الحقبة الناصرية، الحقبة السعودية، أو عصرالثروة في مقابل عصر الثورة. في حين نظر إليه البعض الآخر على أنه عصر الهزيمة أو الأزمان الرديئة.

لم تتحق في هذا النظام وتحت ظله إذن أحلام العرب ولا آمالهم، ولكنهم شهدوا بسببه أكثر الأحداث مأساوية في تاريخهم الحديث. وقد ارتبط وسوف يظل يرتبط في ذاكرتهم أفرادا وجماعة وأقطارا، بتوقيع الاتفاقيات المهينة، ورسوخ الانقسامات القطرية، وتفاقم الحروب الأهلية، وتراجع آفاق التسوية الاسرائيلية العربية، وترسيخ النظم الاستبدادية والقهرية، وتضامنها فيما بينها.

لقد قام نظام التفاهم العربي الماضي في الواقع على هذه الأركان الثلاثة، وكان همه ومحركه الأول: إنهاء أسطورة الأمة العربية والمصير العربي المشترك، ومعها شعار نفط العرب للعرب، أو استخدام النفط كسلاح سياسي، وأسطورة الصراع بين القوى الوطنية والقوى المحافظة، وبالتالي على التسليم بحق كل نظام في سيادته المطلقة واختياراته، وعدم التدخل في شؤونه. وفيما يتعلق بدول الخليج، مقابل بعض المساعدات التي تقدمها هذه الدول إلى شقيقاتها، ومعظمها تحول إلى مساعدات للأشخاص أوالحكام أو المثقفين، بهدف إفساد النخبة المحلية وتكنيس آخر قيم ومشاعر الفكرة الوطنية. وكان

في حقيقته نظام الاستسلام أو التسليم العربي، والقبول في الصراع العربي الاسرائيلي وغيره بالحلول الممكنة، التي تتفق والشرعية الدولية، وفي النهاية التي تقترحها الولايات المتحدة نفسها. وهو المبدأ الذي عمل من أجله السادات. أما الولايات المتحدة فقد اعتبرت هذا الوضع مرحلة على طريق فرض اسرائيل على العرب كقوة إقليمية مقبولة ومشروعة، ولا يزال هذا هو هدفها الأول. بل إنها لم تتردد في منتصف هذا العقد في طرح مشروع التحالف الاستراتيجي الاسرائيلي المصري السعودي علنا.

وكل هذا يفسر المأزق الذي وصل إليه الوضع أو النظام العربي، في كل الميادين، وفي مقدمتها ، ميدان تسوية القضية الفلسطينية. وهو يفسر أيضا لماذا لم تستطع الانتفاضة رغم ما قدمته خلال أكثر من ثلاث سنوات أن تزعزع هذا النظام أو تغير ما ساد في أذهان القيادة العربية من عدم القدرة على التفكير بتجاوز الوضع السائد والقائم على إكراه الشعوب والقوى العربية، مهما كان حجمها وهدفها، على القبول بما هو موجود، وتحريم أي تغيير في

المشرق العربي مهما كان نوعه.

وبقدر ما صار وجود الدول النفطية وأمنها، هو الذي يتحكم بالوجود العربي في المشرق، بل والمغرب أيضا، تحولت المنطقة الخليجية بما تملكه من موارد مالية، وما تسيطر عليه من وسائل إعلامية، إلى فاعل أساسي في هذه السياسة الجديدة التي تريد أن تكون تماما معاكسة للسياسة الوطنية التي عرفتها المنطقة العربية في العهد القومي. لقد أصبح ممنوعا على المنطقة أن تفكر بالتعاون أو بالتضامن كي لا تتغير موازين القوى ويتهدد الأمن الخليجي. ومن أجل ضمان تدفق النفط العربي بأمان وبالاسعار المناسبة، صار من المسلم به في نظر الولايات المتحدة بل والمشروع لها أن تعيق أي تحول من أي نوع كان في منطقة الشرق الأوسط، سواء كان في اتجاه التنمية أو في اتجاه التعاون العربي أو في اتجاه التضامن الشعبي أو التحويلات الديمقراطية أو الالتزام بما قبلت هي نفسها أن تطلق عليه اسم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ومن أجل حماية هذه المصالح، جعلت من إسرائيل قوة متفوقة على العرب جميعا، وفرضت من خلالها على الأمة

العربية جمعاء الخضوع والاستسلام الفعلي. وقد منعت دول النفط نفسها من التثمير في المنطقة العربية، خوفا من أن يؤدي أي تقدم تقني واقتصادي إلى تغيير موازين القوى، وشجعت كل أشكال النزاع العربي العربي، والحروب الطائفية والديكتاتوريات المحلية، بما في ذلك في الكويت نفسه. وكان من الطبيعي والمنتظر أن تشعر الشعوب العربية أكثر فأكثر بأنها محاصرة ومستلبة الإرادة وممنوعة من أي حركة أو تغيير، في الوقت الذي انهارت فيه في أشهر معدودة، المنظومة الشيوعية الأوربية كلها، باسم الحرية والتحول الديمقراطي.

كان ممنوعا إذن على شعوب الشرق العربي أن تفيد من أي تحول عالمي، كما كان ممنوعا عليها أن تستفيد من تفجر الموارد النفطية في أراضيها. لقد رسم لها مصير واحد هو الموت البطيء جوعا وذلا ومهانة، دون أن يرتفع في الدفاع عن مستقبلها حتى صوت أبنائها. وربما لا يوجد مثال يستطيع أن يعكس حقيقة أوضاعها أفضل مما يعيشه شعب الأرض المحتلة من تخل عربي وحصار عالمي.

لقد تحولت مسألة حماية تدفق النفط، -"بشكل ثابت

ودائم" كما يقول بوش - إلى كابوس يفرض تركيع الشعوب العربية وإغلاق كل أبواب المستقبل في وجهها، بما فيها حرياتها الداخلية، ويحولها إلى دول متهارة ليس أمامها لمواجهة إفلاسها السياسي والمادي معا سوى الاختيار بين طريقين: السطو المسلح والابتزاز، وهو الذي مارسته بعضها ولا تزال، والتسول، وإراقة ماء الوجه للحصول على بعض الدولارات الأمريكية أو العربية كما تمارسه معظمها اليوم. فعلى أي نظام جماعي عربي سوف تبكي الشعوب العربية، وعلى أي نظام ستتحسر؟

لم تدمر أزمة الخليج إذن نظاما عربيا قائما وفاعلا، بقدر ما دمرت نظاما عالميا صيغ لمواجهة مطامح العرب وسد الأبواب والآفاق عليهم. ولم تكن أزمة الخليج السبب الحقيقي لانهيار النظام الاقليمي "العربي" بقدر ما كانت ثمرة اهترائه ونتيجة إخفاقه وتحلله. ذلك أن أحدا لم يعد يعتقد فعليا بفائدته وفعاليته وجدواه، بعد أن أفرغه الأمريكيون وأنصارهم، أو عملوا على إفراغه من أي محتوى عملي. بل لقد أصبح الخبراء يشعرون أن الاجتماع في إطاره هو إضاعة للوقت والجهد، وكانت الدول

العربية تهم بدفنه بعد أن انتقلت إلى نظمها الإقليمية الجهوية الخاصة، وبدأ تنفيذ ذلك مع طرح الكويت نفسها لمسألة الانسحاب من المنظمات العربية المتخصصة. وكان لا بد أن يأتي يوم ينهار فيه من تلقاء نفسه، وبسبب رفضه هو نفسه التحول بالفعل إلى نظام جماعي جدي. إن الذي انهار في الواقع هو نظام التغطية الوهمية على غياب نظام التضامن العربي الاقليمي، الذي أصبحت الحاجة إليه مع ظروف الأزمة العامة ملحة أكثر من أي وقت مضى. ولذلك يبدو انهياره اليوم في نظر الجمهور العربي الواسع، وكأنه ثأر لأفكار الوحدة والقومية العربية التي نشأ على أنقاضها وأراد أن يكون البديل النهائي لها. وفي سياق هذا الثأر التاريخي، يستعيد العالم العربي جزءا من أجواء السويس التي مثلت الإعلان الرسمي عن انطلاقة الحركة الوطنية العربية الحديثة.

لقد أخذت غيوم الأزمة الحقيقية بالتجمع بين العرب عموما وبلدان الخليج الغنية، منذ اللحظة التي بدأت فيها بلدان الخليج ابتعادها الفعلي عن العرب، وتقوقعها على ثرواتها العظيمة التي نجمت عن

ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر، وخوفها من تقاسمها مع العرب الآخرين الطامعين، واختيارها، لتدعيم سياستها هذه، المراهنة الكاملة والوحيدة على الضمانات الخارجية. وكما عمق هذا الاختيار في السنوات القليلة الماضية الشعور لدى نخب الخليج السائدة بأنها ليست بحاجة فعلية للعرب، بل أصبح العرب يشكلون عالة عليها، ومن الأفضل لها الابتعاد عنهم والتوجه مباشرة للدول الغربية الصديقة، في التعاون والتفاهم والمفاوضات، أدرك العرب أنهم في طريقهم لإضاعة آخر ورقة في يدهم للضغط على الغرب في موضوع الهيمنة الاسرائيلية، وآخر فرصة أمامهم كي يواجهوا مشكلات التنمية الاقتصادية والأمنية التي تسحقهم، ويلحقوا بالعصر ويحفظوا كرامتهم، أي كي يخرجوا من المأزق التاريخي الذي أريد لهم أن يبقوا فيه. فلو نجح الغرب في فصل الخليج فعليا عن المشرق العربي، يكون قد انتزع "القطعة المفيدة" منه، ولن يهمه بعد ذلك ما بقي فيه وما سيؤول إليه أمره ومصيره من فقر وتعاسة وخضوع لإسرائيل.

كان هذا الشعور مايزال ضعيفا في أواسط

السبعينات، لما ارتبطت به حرب أكتوبر من ذكرى التضامن والأخوة العربية. لكن مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وانهيار اقتصاديات البلاد العربية الكثيرة السكان، وتناقص المعونات المالية الخليجية، وتحويل مجلس التعاون الخليجي إلى بديل للتعاون العربي، وتراكم الثروات المذهلة في الخليج، والهدر الجنوني للثروة، تحول هذا الشعور إلى قلق عميق على الوجود، وإلى إحباط شامل مع تفاقم مشاعر الذنب الناجمة عن ترك الانتفاضة الفلسطينية تحل أمورها بنفسها.

كان هناك إدراك ينمو، بالرغم من الاعتراف بالسيادة المطلقة لكل قطر على ثرواته المحلية، وفقا لمنطق الوضع القائم، والناجم عن انهيار الفكرة القومية العربية، بأن استثمار هذه الثروات بشكل عقلاني وفي المنطقة العربية أمر لابد منه لوقف التدهور المتسارع في الموقف الغربي، وتجنب انفجار الانتفاضات الشعبية. بل كان هناك أمل في أن من الممكن في إطار التخلي عن فكرة الوحدة العربية، طمأنة الأقطار الغنية وتشجيعها على اتباع سياسة إقتصادية إقليمية ايجابية. وعلى هذا

الأساس صاغ الخبراء الاقتصاديون العرب على هامش مؤتمر قمة عمان الذي انعقد منذ عشر سنوات مشروع ما أسموه "عقد التنمية" الذي يدعو إلى استثمار جزء من عوائد النفط (عشرة مليارات دولار خلال عشرة أعوام) لتنمية الاقتصادات العربية. وبالرغم من أن هذا الرقم يعتبر متواضعا جدا بالنسبة لما يتم استثماره سنويا في الخارج، فلم يتحقق منه شيء تقريبا. لقد كانت هناك سياسة مقصودة، محليا وعالميا، لإحباط أي تعاون عربي يساعد على تقدم المجتمعات العربية، اقتصاديا أو علميا أو عسكريا، وذلك حتى لا يزيد هذا التقدم من قدرة الأقطار الكثيفة السكان، ويدفعها إلى لعب دور مستقل، أو يزيد من طموحاتها، أو من مطالبها الوطنية والسياسية. لقد كان لا بد من تجويع الأقطار العربية الكبرى وتركيعها وتدجينها، حتى يستقر الأمن الاسرائيلي وتضمن المصالح النفطية الأمريكية. ولذلك كان لا بد من فصل الثروة المالية بأي ثمن عن الكتلة الشعبية العربية.

لم يكن من السهل ولا المتوقع خرق حلقة هذا الحصار الحقيقي التي تضافرت على نسجها عناصر السيطرة

الاسرائيلية العسكرية، والانقسام العربي في ظل الإرادة الأمريكية، وتزايد فاعلية أموال الرشوة النفطية. وكان من الممكن لهذه السياسة أن تستمر إلى أمد غير منظور، مع تحطيم الدول العربية ذات النزعة الاستقلالية، وإضعافها حتى تصبح فاقدة لأي إرادة وطموح، ولا أمل لها إلا في تأمين وجودها، وضمان المصالح المتناقصة للنظم المستبدة المحاصرة من قبل الجمهور المتمرد. وهكذا جاءت المفاجأة من حيث لم يكن أحد من مصممي هذه السياسة يتوقعها، أي من الاستعدادات والمعدات والكفاءات التي طورت بهدف حماية الخليج نفسه، من مطامع الدولة الايرانية. وما كان من الممكن لها في الواقع أن تحصل، لو لم تكن كذلك، فلا يزال من غيرالمسموح لقطر عربي، مهما كان التزامه بالسياسة الأمريكية وتبعيته لها، أن يمتلك أسلحة أو قوى استراتيجية. ولن يغفر لقطر عربي أن يملك مثل هذه القوة.

هكذا قادت تناقضات هذا النظام نفسها إلى تفجيره من الداخل. وإذا كان هناك اتفاق شامل على استحالة عودة الوضع السابق، فإن التفكير في المستقبل، وهو شرط الخروج من الأزمة، ما يزال في

العالم العربي محدودا جدا. بل لقد قبلت بعض الأقطار العربية أن تعير رداء الشرعية العربية للقوات الأجنبية، وتردد شعاراتها، في الوقت الذي لم يعد فيه أحد يعتقد، بما في ذلك القوى الأجنبية، أن تجاوز أخطر أزمة عرفها العالم العربي، وضعته في مواجهة مباشرة مع نفسه ومع الغرب، أو أن حل المشكلات الكبرى التي جاءت الأزمة لتظهرها للعلن، يمكن أن يتحقق بعودة المياه إلى مجاريها، والرجوع إلى الوضع العربي السابق. إن ما يريده العرب وما هم مدعوون إلى القيام به، هو بالعكس تماما، فتح مجاري جديدة أوسع لمياه أوفر، أي فتح آفاق جديدة، هي تلك التي أرادت السياسات السابقة، لقصر نظرها وضيق أفقها وأنانيتها، أن تغلقها أمامهم وتقضي معها على مستقبلهم.

2

نحو نظام إقليمي عربي جديد

ليس هناك شك إذن في أن انهيار الوضع العربي الذي نشأ على إثر تراجع الحركة القومية قد جر معه انهيار ما أسماه البعض بالنظام العربي، أي الجامعة العربية كمؤسسة لإدارة العلاقات العربية وآلية للتفاهم والتعاون الاقليمي ومنع الصدامات العنيفة. والواقع أن الجامعة كانت قد انتهت تماما، وإن تأخر دفنها، منذ توقيع اتفاقيات كمب ديفيد. وهذه النهاية غير المعترف بها نظريا، هي التي تفسر نشوء المجالس والتجمعات الاقليمية الجهوية، كبديل عنها في ضبط التوازنات ومعالجة الخلافات وتطبيق السياسات الاقليمية في إطار الأهداف والمباديء

والمصالح المختلفة. ومن المؤكد أن هذه المجالس هي التي فقدت جدواها، ولو أنها سوف تبقى كما بقيت الجامعة العربية بعد إنشائها، حية من حيث المظهر، كما ستفقد جدواها طرق وأساليب العمل والتصورات المتعلقة بممارسة السلطة واستخدام الثروات المادية والمعنوية ووسائل الرشوة وإفساد النخب في المنطقة العربية. ويعني هذا الانهيار أنه لم يعد هناك إمكانية لإقامة علاقات عربية مستقرة ودائمة وسلمية على الأسس والمبادىء الشكلية والفارغة التي طبعت العلاقات العربية العربية في العقود الماضية.

لكن بقدر ما دمرت الأزمة الخليجية وضعا قديما باليا، فقد خلقت فراغا سياسيا وعقائديا كبيرا لا تستطيع القوة، من أي طرف جاءت، أن تملأه. ولا بد من المبادرة السريعة لمعالجة أخطاره ونتائجه. وليس من المؤكد والتلقائي أن يكون المستفيد منه الحركة العربية أو الوطنيات القطرية. ولعل أكبر مظاهره انقسام الصف العربي نفسه، ومشاركة بعض أطرافه في العمل إلى جانب قوات التدخل الأجنبية. فمن الممكن لهذه المشاركة أن تتحول إلى استقالة سياسية

عربية إذا كانت تعني التسليم في مستقبل العلاقات العربية العربية لإرادة القوى الأجنبية، أو الاعتقاد بأن من الممكن المراهنة على إنقاذ النظام العربي السابق. إن من أول شروط إعادة بناء الشرعية العربية هو استبعاد التعامل مع القوى الأجنبية، وإلا فلن يكون هناك أي معنى للحديث عن نظام إقليمي عربي، بل لأصبح هذا النظام عبارة عن ملحق بنظام الدولة الكبرى التي يتم بناؤه بالتعاون معها. ولعل الخوف هو الذي دفع البعض إلى رد الفعل هذا، والإنفار، كما يقول امرء القيس، إلى الروم، انتقاما للنفس، ويأسا من إمكانية بناء تفاهم عربي فعال. ولكن ليس هناك مكان في العمل الوطني لليأس أو الثأر أو ردود الأفعال. لقد فتحت الأزمة جروح النظام العربي الذي يتحمل مسؤولية عدم فاعليته بالدرجة الأولى أولئك الذين أرادوا له أن يكون بدون فاعلية، وعملوا المستحيل كي ينهار.

ومع ذلك يخطيء من يعتقد أن العرب لن تقوم لهم بعد هذا النظام قائمة، ولن يمكنهم بناء الشرعية العربية من جديد. ويخطيء كذلك من يعتقد أن الوحدة العربية قد تحققت بمحو دولة عن الخارطة،

كما يخطيء من يستنتج مما حدث أن الأزمة قد أثبتت عدم إمكانية الاعتماد على التفاهم العربي الجماعي وبالتالي ليس هناك من حل إلا استقلال كل قطر بنفسه، وبحثه عن ترتيب جديد لأمنه بالاتفاق مع القوى الأجنبية. فلن يستطيع العرب أن يعيشوا إذا لم يصلوا من جديد إلى مباديء جديدة تضبط علاقاتهم، مهما حصل بينهم من فرقة وشقاق، فهو حكم الجغرافية والتاريخ، إذا لم نقل القومية. كما لن يمكن توحيد جميع أقطارهم أو ضمان التعاون المثمر فيما بينهم بالتعميم البسيط لمبدأ الضم أو الالحاق أو التوحيد القطري. وسواء كانوا عربا أو لم يكونوا فإن العلاقات بين الدول والأقطار بحاجة إلى مباديء وأسس واضحة، ولا تستقر هذه المباديء والأسس إلا إذا عكست المصالح والمشاعر والقوى والطموحات والنزوعات العميقة للشعوب التي تريد أن تنظم تعاونها. بل إن تخليهم عن عروبتهم التي يمكن أن تشكل عنصر تفاهم وتقارب وتواصل يسهل التفاوض والوصول إلى تسويات مستقرة، يفتح باب التفكير بشكل أكبر بالعدوان، ويدفع كل قطر إلى البحث عن حل لمشاكله على حساب الأقطار الأخرى. وبالمقابل

يمكن لشعورهم بالقرابة أن يسهل حثهم على البحث عن هذه الحلول في التعاون المشترك.

وفي هذا المجال، يبدو لي أن إعادة بناء نظام عربي جديد وفعال، يستدعي أمورا ثلاثة أساسية: الأول معرفة حقيقة الأزمة وطبيعتها. ولا بد للعرب من إدراك أن الانفجار الراهن في الخليج ليس حدثا فرديا وعارضا يمكن تداركه بتسويات مؤقتة أو بسحب القوات أو تدعيم الحمايات الأجنبية. فهو بداية الحرب الاقتصادية الجديدة العربية العربية، التي تندرج هي نفسها في إطار الحرب الاقتصادية الكبرى بين الشمال والجنوب، والتي تجري جميع التحولات العالمية اليوم تحت تأثيرها. وهي أول مظاهر المواجهة الكبرى في إطار النظام العالمي الجديد والانقسام بين الشمال والجنوب هذا. ولا بد كذلك أن ندرك منذ الآن أن السيطرة على الموارد الحيوية ليست مشكلة قطرية، ولم تكن ولن تكون كذلك، ولكنها مشكلة تتعلق بمسائل التطور الكبرى ليس للأمم فقط ولكن للقارات نفسها. وما ظهر اليوم وكأنه محاولة فردية، سوف يتحول قريبا إلى مشروعات جماعية، تشارك فيها دول وأقطار عربية

أخرى، إذا لم يتحقق منذ الآن مفهوم جديد للأمن العربي مرتبط بشكل وثيق وكامل بمفهوم التنمية العربية. ولا ينبغي أن تعمينا الشعارات والكلام الخادع عن رؤية عمق هذه المشكلة. أما المراهنة على تدخل القوى الأجنبية فلن تعقدها أكثر فحسب، بما تثيره حولها من عواطف قومية وشعبية، تهدد مشروعية بعض الدول العربية مباشرة، ولكنها سوف تسرع من وتيرتها، وربما حولتها إلى حرب شاملة، تضطر الحكومات التي لا تريدها إلى الانخراط الإجباري فيها. ولا ينبغي أن ننسى أن السبب المباشر الذي فجرها كان بشكل معلن وواضح المشاكل الاقتصادية الناجمة عن تفاقم الديون من جهة، وممارسة سياسة تخفيض مقصود لأسعار النفط يناسب حاجات النمو الاقتصادي في البلاد المصنعة، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة، ويضغط بثقل لا يمكن احتماله على العراق وبقية الدول النفطية الكثيفة السكان.

فعندما نقول إنها بداية الحرب الاقتصادية العربية، فللتأكيد على جذورها البعيدة وإمكانية تفجرها على أكثر من جبهة، والحاجة الماسة في سبيل الخروج منها

إلى معالجة الأسباب العميقة لها، وليس التمسك بوهم قانوني لا قيمة له في حسابات القوة التاريخية. إن الكويت لا يمكن أن تعود إلى الخليج فعلا إلا إذا عاد الخليج إلى المنطقة العربية، وأصبحت المصالح المتبادلة التي تربطه بالعرب أقوى من تلك التي تدفعه للاعتماد على الولايات المتحدة والدول الغربية.

ويستدعي ثانيا إدراك أن السلام والأمن لا يقومان إلا على أساس المصالح المتبادلة، سواء كان ذلك بين الأخوة أو بين الجيران. وجعل تبادل المصالح هو الأساس يعني فتح الحوار والنقاش ، على مستوى الدول، ولكن أيضا على مستوى الشعوب، في حقيقة هذه المصالح بالنسبة لكل قطر، وشرعيتها، وإمكانية اتساقها مع المصالح العربية العليا.

ويستدعي ثالثا تحديد هذه المصالح العليا العربية، وجعلها معيارا لقياس شرعية المصالح القطرية، وحدودها. وبهذا يتحول مفهوم العروبة إلى حقيقة ذات معنى يمكن معرفتها والتحقق من مطابقة الواقع أو الممارسة فيها للمفهوم، ولا يبقى شعارا أنانيا يقوم على الأخذ دون عطاء، ويستخدمه هذا القطر أو

ذاك عندما يمر في مرحلة صعبة، ويتخلى عنه متى ما شعر أنه يستطيع الاعتماد على نفسه أو على الحماية الخارجية. وفي هذا المجال يبدو لي أن إقامة نظام عربي إقليمي فعال، يقدم الطمأنينة لكل العرب، ويضمن فعلا تضامنهم وتساندهم ويحقق الاستقرار في أوطانهم، ويمنع الاعتداءات المتبادلة، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا ضمنت التقدم على محورين رئيسيين يجسد التقدم فيهما في نظري جوهر المصالح العربية العليا. الأول مواجهة اسرائيل التي تشكل مركز ضغط عسكري ومادي ونفسي وسياسي مدمر على العالم العربي والعلاقات العربية العربية بقدر ما يشكل تحديا سافرا للدول العربية، ويجعل مسألة الأمن مسألة شديدة الحساسية، ويرهن بها مصير الشعوب ومستقبلها، ويجهض اقتصادها بقدر ما يدفع إلى تكوين الجيوش الهائلة التي لايمكن لاقتصاد البلاد العربية كل على حدة احتمالها. وهو الأمر الذي يحول الجيوش إلى عالة على الدولة، ويدفع إلى البحث دائما عن مصادر خارجية لتلبية حاجاتها. أما الثاني فهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن من الوهم الاعتقاد بإمكانية

استمرار التناقضات الصارخة داخل المنطقة العربية إلى ما لانهاية، حيث يجتمع فيها أعلى دخل للفرد في العالم وأضعفه على الإطلاق، وحيث تتفاوت المصادر والثروات القطرية لدرجة تجعل أنماط حياة ومعيشة بعض الأقطار بمثابة الاستفزاز اليومي لسكان الأقطار المجاورة. و إذا اعتبرنا أن تحقيق الأمن والتنمية محوران رئيسيين للمصالح العربية العليا، فأولا لأنه بدون تحقيقهما لن يكون هناك أمن واستقرار لأحد، لا للدول العربية الفقيرة ولا للدول العربية الغنية، وبالتالي فإن عدم تحقيقهما يشكل تهديدا لأمن وسلامة كل الأقطار. وثانيا لأن الوصول إليهما لا يمكن أن يتم إلا بالعمل العربي المشترك والتعاون بين جميع الأقطار، فقيرها وغنيها.

والمقصود أننا نستطيع إذا أردنا، ويمكن لنا، أن نحول، كما تفعل الأمم الحية، أخطاءنا وما يبدو لنا أحداثا سلبية، إلى فرصة لتجديد بنائنا، ومراجعة الأسس التي يقوم عليها وتحسينها، بدل النواح على النظام العربي الماضي الذي انهار من تلقاء نفسه، أو تثبيط الهمم العربية، أو الغرق في الندب والشكوى من انعدام الشهامة القومية. إن إعادة بناء النظام

العربي يتوقف اليوم على النجاح في صوغ عقد عربي جماعي من أجل التنمية المشتركة ومواجهة العدو المشترك والأخطر إسرائيل. وفي هذا العقد لا بد للدول الغنية أن تساهم بنسبة أساسية ومعلومة من عوائدها النفطية في إقامة المشاريع الضرورية في الأقطار العربية الفقيرة، مقابل ضمان هذه الأقطار لأمن الأولى وسلامتها واستثماراتها. وليس هذا العقد من الأمور الخيالية أو الجديدة. لقد كان منذ سنوات موضوع مناقشات جدية بين المفكرين والاقتصاديين العرب. ولكن الدول النفطية اختارت طريقا آخر كانت تعتقد أنه أقدر على تحقيق أمنها بثمن أقل، يعني طريق الابتعاد بنفسها عن العرب، ومشاكلهم وأعدائهم وإسرائيلهم وفقرهم، لقاء تقديم المساعدات والهبات والهدايا للرؤساء والدول والنخب العربية. وكان ينظر إلى هذه المساعدات كنوع من الرشاوي الفردية، ولا يثمر منها شيء تقريبا في الاقتصادات العربية. إن ما ينبغي تجاوزه في المستقبل هو بالضبط هذا النوع من المعونة، بل مبدأ المعونة نفسه. إن المطلوب من دول الخليج ليس تقديم الهبات لأحد، دولة أو فردا، ولكن

التوظيف من خلال شركات حكومية أو خاصة، تبقى ملك أصحابها، لرأسمالها، في المنطقة، بدل تهجيره كله إلى الخارج. إن المطلوب هو تكوين فرص العمل وتحريك الاقتصاد وخلق روح الانتاج وقيم الانتاج وبذل الجهد، لانقاذ شعوبنا، وليس خلق روح الوصولية والانتهارية، والاعتماد على الريع والربح السريع، والسرقة والرشوة، وتدمير قيم العمل والانتاج.

ولا ينبغي الاعتقاد بأن مثل هذا العمل هو تضحية أو هبة تقدم للأخرين، ولكنه أحد شروط التنمية في الأقطار الخليجية ذاتها. فهو الضمانة لها كي تستمر في البقاء، وأساس امتصاص الفجوة الاقتصادية التي تمنع الأقطار الخليجية من الاندماج الطبيعي في محيطها. فليس من الممكن لأقطار هي واحة حقيقية للازدهار والرفاه والثراء أن تعيش بأمان في محيط من الفقر والفاقة والنزاع على البقاء والذل والمهانة. وهذا صحيح بالنسبة للمنطقة العربية أو أي منطقة أخرى من العالم. وهذا يعني كذلك أن من غير المقبول بعد الآن أن تستمر أنماط الحياة اللامسؤولة التي تكونت في دول الخليج، والتي

تبنتها أجزاء من النخب العربية في الأقطار الأخرى، من تبذير واستهتار بالموارد المالية، وفساد وانعدام للمسؤولية. لقد عملت أموال النفط، في ظروف غياب المراقبة الشعبية، وضياع معايير التضامن الجماعي والاجتماعي، وتصاعد حمى الاستهلاك، والاعتماد على الحمايات الخارجية، على خلق نخبة عربية مريضة، يشكل سلوكها الفردي والجماعي تحديا يوميا للقيم الانسانية والدينية معا، فارغة القلب والروح والعقل والضمير، غائبة عن الوعي، وغارقة في الأنانية والشره والفساد والسوقية.

وهكذا بدل أن تكون هذه الأموال فرصة للعرب تحولت إلى نقمة عليهم، وعاملا من عوامل تأخرهم وتفككهم ونزاعهم الدائم. وهذا مصير كل ثروة أو طاقة كبرى لا ينجح المجتمع في السيطرة عليها ويتقن مباديء استخدامها والإفادة منها، فتتحكم به، وتسلبه إرادته وروحه عوض عن أن يتحكم بها ويوظفها لخدمه أهداف بناءة. إن نظام التعاون العربي والعقد العربي لا يستطيع أن يقضي على الآثار السلبية لتفجر هذه الثروة إلا بقدر ما ينجح في تحسين وسائل السيطرة عليها وتثميرها. فهو

النقيض للنظام الراهن، القائم على تبذيرها وإساءة استخدامها.

وقد أكدت التجربة التاريخية نفسها محورية هدفي التنمية ومواجهة التوسعية الاسرائيلية بالنسبة للشعوب العربية، فكانا ولا يزالان المحرك الأول للعواطف الشعبية ولكل الحركات الوطنية العربية منذ الاستقلال. ولم تصبح الوحدة العربية شعارا جاذبا للجماهير ومعبئا لها إلا لأن الشعوب العربية كانت تعتقد أن الوحدة هي الطريق لتحقيق هذين الهدفين الكفيلين بإدخال العرب في العصر، وإخراجهم من وضعية التأخر والتبعية والضعف التي يعيشونها. وإذا كان إجهاض الحركة القومية العربية قد وضع في أذهان خصومها أن الوقت قد حان للتخلي عن شعاراتها، وتحويل المطالب الشعبية العميقة للوحدة إلى ذكرى ماضية، فإن أزمة الكويت تأتي بعد ما يقارب نصف القرن لتظهر أن ما رفضت النخب العربية السائدة تحقيقه بالإرادة الوطنية والعقل، أصبح مفروضا عليها بالقوة والعنف. فالتكامل العربي بوصفه شرطا لتحقيق التنمية والأمن العربيين سوف يستمر يفرض نفسه،

مهما كان ضغط القوى الأجنبية قويا، ومهما كانت إرادة النخب الحاكمة وقوتها. وإذا لم تستطع هذه النخب أن تقوم بهذا التكامل والتقارب والتعاون من خلال التفاهم والحوار وبالطرق السلمية والقانونية، كما فعلت أوربا الحديثة نفسها، فسوف تحكم على نفسها بالموت. إذ لا خلاص للعرب، وهذا هو شعور جمهورهم الواسع، والمستعد اليوم لكل الاحتمالات والتضحيات، إلا بهذا التكامل والتعاون الجماعي. إن الاختيار ليس إذن بين طريق التكامل وطريق العمل الفردي، ولكن بين التكامل المفروض بالقوة، والضم، أو القائم على المشاركة الايجابية والخطط العقلانية.

ليس هناك إذن بديل عن بناء نظام فعال للتعاون العربي الأمني والاقتصادي لإخراج الأمة العربية من النفق الخطير الذي دخلت فيه، وتحويل هذه الأزمة إلى بداية لحقبة جديدة من التضامن والازدهار والأمن للجميع، بدل أن تكون مجرد نهاية مأساوية لما نسميه الحقبة النفطية، بكل ما تعنيه من خيارات سياسية قائمة على المراهنة على إضعاف العرب، ومنع تقدمهم وتنميتهم، والقبول بخضوعهم لإسرائيل، وما رافقها كذلك من سلوك فردي وجماعي

كانت سمته الأساسية الفساد والتنكر للذات والأنانية وانعدام المسؤولية. وإذا رفضنا هذا التحويل فسوف يحتاج التأكيد على هذه النهاية إلى حروب وعذابات قد تستمر سنين طويلة.

هناك من يشعر دون شك، وتحت تأثير الإغراءات والدعاية الغربية، أن مثل هذا المشروع يكلف الدول النفطية كثيرا، وليست مضطرة للقبول به. فهي تستطيع أن تضمن مصالحها بتعميق التعاون مع الغرب، والاستمرار في شراء بعض النظم أو النخب العربية. لقد جاءت الأزمة الراهنة بالضبط في سياق هذه السياسة، ولاظهار إخفاقها. إن المشاركة في تنمية الأقطار الفقيرة كي لا تتحول إلى محيط من البؤس الذي يحاصر واحة من الازدهار والثروة، ليس تضحية ولا خسارة، ولكنه شرط للبقاء. وليس هناك من يستطيع في المستقبل، ومنذ الآن، أن يحمي دول النفط من أطماع الجماهير الجائعة في الدول المحيطة، لا الجيش الأمريكي ولا أي جيش آخر. ولو أمكن لأحد ذلك فلن يترك، في مثل هذه الظروف الصعبة، لأصحابها أي حصة فيها. ثم إذا نجحت الدول النفطية في نسيان انتمائها العربي، فإن

الجماهير الجائعة تتمسك به كخشبة خلاص حقيقية، ولن تستطيع تدخلات القوى الأجنبية إلا أن تزيد الشعور بهذا الانتماء قوة واشتعالا. وفي هذه الحالة لا يمكن لمثل هذه السياسة إلا أن تبدو وكأنها استمرار في اتباع سياسة النعامة التي لا تفيد في شيء.

إن النظام الاقليمي ليس اختيارا ذاتيا، وإنما هو واقع تحدده التوازنات والحاجات الموضوعية، وتفرضه الوقائع التاريخية والاجتماعية. ولن يمكن لدولة عربية أن تخرج، ولو أرادت من هذا النظام، كما دلت على ذلك التجربة الماضية نفسها مع مصر. وكل ما تستطيع الدول أن تفعله هو أن تعمل داخل هذا النظام لتحسين وضعها ومواقعها والتأثير فيه من الداخل. لكن من جهة ثانية، إن أي نظام إقليمي لا يمكن أن يقوم على الخديعة والغش. إنه يحتاج كي يعيش ويبقى إلى تضامن حقيقي وعملي، ولا يكتفي باستهلاك المباديء والعواطف الأخوية وتكوين اللجان التي يقصد منها ذر الرماد في عيون الجمهور وقتل المسائل المثارة وتجميدها. ومن باب أولى عندما تنتمي أطراف هذا النظام، أو تشعر أنها

تنتمي إلى جماعة قومية أو دينية واحدة. ففي هذه الحالة، تصبح مسألة التعبير عن التضامن الفعال أكثر إلحاحا وحساسية. فالقرابة القومية عامل ذو حدين، يطمئن الطرف الأول على نفسه إزاء جاره الذي يشاركه في الانتماء، ولكنه يجعل الطرف الآخر أكثر تطلبا في مسألة التضامن، تماما كما يعتقد الأخ أن له حقا أكبر على أخيه في مساعدته عند الحاجة مما له على جاره أو صديقه.

إن النظام القائم اليوم في المنطقة لا يحترم إلا مصالح الغرب، وفي سياقها مصالح أقلية من النخب النفطية الحاكمة. وهذا النظام هو الذي جعل ارتباط مصالحهما يبدو بديهيا وأبديا، إذ عن طريق هذا الارتباط يضمن الغرب تدفق النفط بسلام واستيعاب عوائده في مؤسساته المالية، كما تضمن النخب الحاكمة الحصول على حصة الأسد من هذه العوائد الوطنية. ولو نجح تيار المراهنة على الأمن العربي في الخليج، وهوالتيار القومي والوطني الذي عزل وأقصي عن ميدان القرار في هذه الأقطار، لكانت أسس قيام نظام عربي شامل ومتكامل قد تحققت منذ فترة طويلة، ولما كنا وجدنا أنفسنا فيما

نحن عليه اليوم. وليس من المؤكد أن تكاليف مثل هذا النظام، وما يفرضه من التوظيف الأمني والاقتصادي في الأقطار العربية، كانت ستكون أكثر مما يكلفه اليوم، ماديا وسياسيا، التحالف الشامل مع الولايات المتحدة والغرب للحصول على حماية ثبت بطلانها، وسوف تثير أكثر فأكثر ثائرة الشعوب العربية وتبدو لهم وكأنها سبب حرمانهم من التقدم والنمو والأمن. وبعكس ما تظهره الوقائع السطحية، إن انتهاء الحرب الباردة لن يعزز السيطرة الأمريكية العالمية، ولكنه يشكل الإطار الجديد الذي سيسمح بتجاوزها، وإنهائها. لقد كانت الهيمنة الأمريكية على العالم ممكنة في إطار المواجهة الثنائية، وفي مواجهة الاتحاد السوفييتي الأقل قدرة، وبالتالي على أرضية تحييد جزء كبير من العالم، واستتباع القسم الآخر. لكنها سوف تصبح، وعمل العراق دليل على ذلك: موضع احتجاج متزايد في الجنوب، ولن تستطيع الولايات المتحدة، بغياب الذريعة السوفييتة أن تحتوي تناقضات الجنوب، أو تقف في مواجهة مستمرة معه. وستضطر منذ الآن إلى بلورة قنوات التفاوض مع القوى الجديدة على

مصالحها فيه، حتى لو اضطرت قبل الإذعان لذلك إلى أن تحمي تراجعها بحرب مدمرة هنا أو هناك.

وعلى جميع الأحوال ليس المقصود بإنشاء نظام عربي للأمن والتنمية إضعاف مصالح النخب والشعوب الغنية، أو عدم الاعتراف بمصالح الغرب المشروعة في استمرار تدفق النفط بسلام. فليس المطروح التشكيك بملكية أحد على مصادره بقدر ما هو استخدام هذا الحق في الملكية، في صالح الأمة العربية والاسلامية. وهذا يعني البحث عن توجيه جديد للاستثمارات الرأسمالية، وبالمقاييس والمعايير الرأسمالية ذاتها. إن بترول الخليج للخليج، لكن جزءا من مضاعفاته الايجابية ينبغي أن تكون للعرب، على الأقل بما يعادل المضاعفات السلبية، وما يوازي ما يحصل عليها الأمريكيون، بل أي دولة غربية أخرى. وبالمثل ليس للعرب أنفسهم مصلحة في وقف تدفق النفط ولا المبالغة في تسعيره. لكن بالمقابل لا يمكن للدول الغربية أن توسع مفهوم مصلحتها الحيوية ليشمل في الوقت نفسه تدفق النفط بأمان، والتحكم بأسعاره، واسترجاع عوائده جميعها، باسم الاستثمارات

العربية أو على شكل أرباح الشركات النفطية، واستخدامه لتدعيم الصناعة الحربية الاسرائيلية والهجرة اليهودية، ومنع الأقطارالعربية من الاستفادة منه. فهذا يعني إنكار المصالح الحيوية العليا العربية، بل رفض وجودها من الأساس، وهو لا يمكن أن يفسر إلا على أنه عدوان على العرب، ونهب لثرواتهم الوطنية. وعلى كل حال، لم يعد من المقبول اليوم، من وجهة نظر ميزان القوى وتطور الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني في المنطقةالعربية، استمرار هذه القسمة التي تعني أن الجزء الأعظم من موارد المنطقة يتحول دون أن يمر فيها نحو الخارج، في حين أن تحويله هذا يكلف الدول الفقيرة تضحيات باهظة، بسبب ما يرتبط به من ضغط عسكري وأمني عليها، ليس أقله السيطرة الاسرائيلية. إن تثمير جزء من عوائد النفط في الأقطارالعربية لا يهدد مصالح الغرب والنخب الخليجية ولكنه يطرح للنقاش والمفاوضة إعادة تحديد المصالح الحيوية القومية لكل طرف، وقبل ذلك الاعتراف بوجود مصالح عربية لم تظهر حتى الآن إلا في شكل أخلاقي عائم، أو كحقوق في الصدقة

والاحسان. أي أنه يأمل باختصار في إعادة توزيع هذه المصالح بشكل أفضل، بحيث لا يكون أبناء المنطقة هم أكثر المحرومين منها. ولا يمكن للنفط العربي أن يستخدم إلى الأبد كوسيلة لتحسين وتائر النمو في الدول الصناعية، على حساب تأخر وتراجع اقتصاد الدول العربية. إن ضمان المصالح الغربية والخليجية لا يفترض سيطرة الغرب على تدفق النفط وعوائده وأسعاره سيطرة مطلقة وبدون حدود. وهذا هو الوجه الأساسي للنزاع.

إن العقد العربي للتنمية والأمن ينبغي أن يكون منذ الآن الموضوع الوحيد لأول مؤتمر قمة عربي قادم وآخر مؤتمر يحصل حسب القواعد التقليدية، وذلك بهدف العمل بسرعة على بلورة قواعد التعامل العربي الشامل، الذي يشكل وحده إطارا لمعالجة الأزمات المختلفة، ويفتح الطريق نحو تحرير الأرض العربية من القوات الأجنبية. وهذا العمل الضروري والعاجل، هو شرط أول لمواجهة التحالف الغربي، وخلق مناخ ايجابي لفتح مفاوضات جدية وضرورية مع الدول الغربية حول استخدام عوائد النفط وغير ذلك من الموضواعات الكبرى التي تمس مصير

الكتلتين. ولم يعد من المقبول اليوم أن يملي الغرب على الأقطار العربية ما لا يتفق إلا مع مصالحه الشاملة ويتجاهل باستخفاف كل القضايا والمشاكل التي تنخر الوجود العربي وتدمره من الداخل والخارج. ففي هذه الحالة يكون موقفه بمثابة إعلان للحرب. إن المصالح الغربية والعربية في استخدام عوائد النفط ليست متطابقة بالتأكيد وإن لم تكن متعارضة بالضرورة. لكن ليس من الممكن الحديث عن مصالح مشتركة دون الاعتراف أولا بمصالح الطرف الآخر. وعلى كل حال لم يعد الموضوع موضوع اختيار، بقدر ما أصبح، وسوف يصبح أكثر، مهما كانت نتائج الحرب، موضوع ميزان قوى. وطالما كان الغرب قادرا على أن لا يترك دولارا واحدا للتنمية في الأقطار العربية فقد فعل ذلك. لكن يبدو أكثر فأكثر اليوم، أنه إذا لم يقبل الغرب بقسمة من نوع جديد تراعي مصالح الأمة العربية، فمن غير المحتمل أن يستطيع بعد الآن أن يحفظ مصالحه الجوهرية ذاتها، أي تدفق النفط نفسه "بشكل ثابت ودائم".

والنتيجة إذا أردنا بناء النظام العربي من جديد، كطريقة عقلانية وقانونية وسلمية لحل المشاكل

المشتركة والخاصة بين الأقطار العربية، دون أن تتهدد سيادة أي منها وتمس كرامة أي شعب من شعوبها، فلا بد من معالجة جذرية لجوهر التناقضات التي كانت في أصل انهيار النظام الاقليمي السابق، وهي انعدام التعاون والتكامل والتضامن الحقيقي في مسألتين لا حل لهما بدونه، التنمية ومواجهة إسرائيل. ومن يعتقد أنه يستطيع أن يهرب منهما لوحده، ودون حاجة للتعامل مع العرب الآخرين، سوف يكون الضحية الأولى لهما. ومثال لبنان والكويت هو أفضل برهان على ذلك.

إن ما أثبتته الأزمة إذن وبعكس ما يشاع اليوم، هو أنه لا بديل عن التعاون العربي الجدي، وأن غياب هذا التعاون، بل الاتحاد والتكامل، هو المسؤول الأول عن انهيار التفاهم والسلام العربي. وليس للعرب مخرج ممكن من الأزمة المفتوحة هذه إلا الحرب الدائمة أو التقارب الإرادي والمنظم. أما الحديث المكرر عن الشرعية الدولية والشرعية العربية، فلن تستطيع أن تحمي أحدا، ولم تحم أحدا من قبل، لا في المنطقة العربية ولا خارجها. ولم تأت القوات الأمريكية لحماية الشرعية العربية أو الدولية بقدر

ما جاءت للدفاع عما اعتبرته مصالحها الحيوية. لقد جعلت من الشرعية قناعا تستخدمه القوة عندما تريد أن تخفي أهدافها الحقيقية وتتخذ شكل الدعم الانساني والطوعي. إن الشرعية لا تتحقق وتصبح مبدأ ضاغطا على الأطراف، وبالتالي فاعلا، إلا إذا اعترفت بالحد الأدنى من المصالح الحيوية لهذه الأطراف جميعا. وإلا فإن الشعوب سوف تنظر إليها كنظام للقهر المجرد، بصرف النظر عن مرجعيتها، ومن يقف وراءها. وتستطيع في كل لحظة باسم الحقوق الطبيعية والأخلاق الإنسانية أن تبيح لنفسها دون تردد خرق القانون. فليس هناك قانون يستطيع أن يعيش بالفعل ويبقى إذا افترض تطبيقه الأذى والضرر والإساءة للمصالح العميقة للشعوب والمجتمعات والأفراد. واستخدام القانون والشرعية للهدم يهدم أسسهما ذاتها، ويجعل الشرعية الحقة في خرقهما. بل يعطي لهذه الشرعية النقيض قيمة تتجاوز القانون نفسه، لأنه يجعلها منبع نظم وآفاق وحريات جديدة، وهي ما يطلق عليه المحللون إسم الشرعية الثورية. وعلى كل حال، تدل التجربة على أن الدول لا تتردد، منذ بدء التاريخ، في الدخول في

حروب مدمرة، والضرب بسيادة الدول الأخرى عرض الحائط، عندما تعتقد أن مصالحها الحيوية في خطر، تماما كما تفعل الولايات المتحدة اليوم في الخليج. وإدراك الدول لذلك هو الذي يدفعها إلى بناء قواها الدفاعية، أو الاعتماد على التحالفات الأجنبية. فلا يجدي التخفي وراء شعار السيادات الوطنية للهرب من مشكلة عملية حقيقية. ولا يستطيع مثل هذا الموقف أن يحل مشكلة أحد، ولا أن يساهم في إعادة بناء النظام الجماعي العربي، ولا أن يعيد بناء أسس الشرعية العربية التي يعني انهيارها أن القوة أصبحت، موضوعيا، هي المبدأ الوحيد القائم والمعتمد من الجميع. وفي هذا دمار العالم العربي بأكمله.

***

13 فبراير 1991

الفصل الثاني

حرب الخليج: رهانات الحرب الكبرى

في معنى النظام الدولي الجديد

أظهرت حرب الخليج عظم المشاكل المعلقة النفسية والعقيدية والسياسية التي تفصل الغربيين عن العرب. وليس من المؤكد أن النتائج البعيدة للحرب سوف تهز كثيرا الاعتقادات الراسخة التي كونها كل طرف عن الأسباب والرهانات والأغراض الحقيقية لأخطر نزاع شهدته نهاية هذا القرن. فالقوى المتحالفة، والغربية منها بشكل خاص، سوف تصر على أطروحة الحرب العادلة الرامية إلى تطبيق القانون الدولي وتحرير الكويت، بينما يصر العرب وسوف يصرونعليأن الحافز الحقيقي لهذه الحرب هو

الإرادة المسبقة في تدمير القدرة العسكرية والاقتصادية العراقية من أجل الاحتفاظ بسيطرة الغرب المهددة على الثروة النفطية وتخفيض الأسعار وتأكيد السيطرة العسكرية الاسرائيلية في المنطقة. وهذا يعني في نظر العرب بصورة مباشرة الابقاء على الوضع القائم السابق، أي العودة إلى وضعية لا يمكن احتمالها من الانحباس الاستراتيجي الكامل في كل ما يتعلق بالبحث عن تسوية أو حل للمأساة الفلسطينية واستمرار الانهيار الاقتصادي وغياب التعاون بين البلدان العربية الغنية والفقيرة وتدعيم نظام القهر السياسي القائم على التفاهم الأمني بين الأنظمة غير الشعبية المدعمة من الخارج.

فما هي أسباب سوء التفاهم هذا؟ هل يفتقد العرب إلى الشعور الحقيقي بالقانون كما يفترض ذلك التصور الغربي، وهم الذين لايكفون عن المطالبة بالعدالة؟ وهل يفتقر الغربيون إلى الشعور بمعاناة العالم العربي وهم الذين لايكفون عن التأكيد على تعلقهم بمبادىء السلام والأمن والإزدهار والديمقراطية؟

يطرح سوء التفاهم الهائل هذا في الواقع، عبر التعارض بين العالم العربي والغرب، وهو التعارض الذي كشفت عنه وضخمته الحرب الراهنة، المسألة المركزية المتعلقة بتحديد القاعدة التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الأمم، وذلك في مرحلة فقدت فيها الصيغ الاستعمارية التقليدية فاعليتها بينما يأخذ مفهوم السيادة المطلقة القومية بالذوبان والانصهار في بوتقة التوحيد الشامل والمتزايد للمصير العالمي.

لاشك أن تأكيد الغرب على مفهوم القانون يجد جذوره ومبرراته في الحاجة المتنامية لدى كل الشعوب والأمم إلى إقامة نظام عالمي جديد يضمن الأمن والاستقرار للجميع.

وفي المقابل لايمكن تفسير تردد العرب والمسلمين، ومن ورائهم العالم الثالث كله على الأغلب، في التسليم بمصداقية فكرة هذا النظام إلا بالشعور العميق بالخطر الذي غذته عقود بل قرون طويلة من القهر والظلم باسم القانون الدولي في أكثر الأحيان. ولهذا فإن الرهان الأساسي للمواجهة القائمة، من وراء الطابع الحدثي لها، هو تحديد مضمون هذا

القانون الدولي أو المقصود بالضبط بهذا القانون الذي يشكل أو ينبغي أن يشكل القاعدة التي تحكم بناء النظام الجديد إذا لم يرد هذا النظام أن يكون ببساطة نظام إملاء القوي لأوامره على الضعيف باسم القانون. فهل يمكن لمنظمة الأمم المتحدة، كما هي عليه اليوم، وكما تكونت على إثر انتصار الحلفاء أن تشكل مثلا إطارا حقيقيا لسلطة تشريعية عالمية؟ وهل تشكل الوسائل التي تملكها ضمانة كافية لتطبيق قراراتها بصورة كاملة ودون تحيز؟ وأكثر من ذلك، هل يمكن بالفعل لجميع الأمم والشعوب أن تسمع صوتها في هذا الإطار الدولي، من وراء التلاعب الدولي والمناورات السياسية وسماكة الديكتاتوريات؟ باختصار عن أي نظام عالمي نتحدث؟ وما هي فلسفة هذا النظام وماهي الأسس والمباديء الأخلاقية التي يقوم أو سوف يقوم عليها؟

2

عن مفهوم المصلحة في السياسة

إذا لم نشأ أن نفهم السياسة كعمل ملائكي، لا بد لنا أن ندرك أن التدخل العسكري للمتحالفين، مثله مثل تدخل العراق في الكويت، يخضع لحافز واحد هو المصلحة. وإلا كان علينا أن نؤمن أن وراء إرسال الولايات المتحدة أبناءها ليقتلوا في الخليج دافع واحد هو تقديم الديمقراطية والسلام للعرب على طبق من فضة. وهذا يعني الخلط بين السياسة والصدقة الدينية.

لكن البحث عن المصلحة سواء جاء من طرف الأفراد أو من طرف الأمم والجماعات ليس من الأمور التي تعتبر ممنوعة أو مخالفة لأخلاقية العالم المعاصر أو

معيبة. إنه بالعكس من ذلك منبع العقلانية التي أدخلتها فلسفة العصر الحديث على النزاعات بين الأفراد والشعوب، بقدر ما ساعدت هذه الفلسفة على بناء السياسة على مفهوم أكثر شفافية وقابلية للقياس والمفاوضة. لا بل إن هذا الاكتشاف هو مصدر التقدم الكبير الذي عرفته المجتمعات البشرية في مجال تطور السياسات الوطنية الداخلية. إن ما ينبغي أن يثير الشك بحقيقة نوايا هؤلاء أو أولئك هو بالعكس من ذلك، محاولتهم إخفاء المصالح الفعلية التي تكمن وراء ممارساتهم تحت غطاء من الكلام المكرور عن الأخلاق والمبادىء العامة. فمفهوم المصلحة ليس من المفاهيم التي تستحق التشكيك أو تقبل المناقشة. إن ما ينبغي أن يشكك فيه ويستحق المناقشة هو مدى شرعية مصلحة من المصالح، سواء فيما يتعلق بمحتواها أو بالوسائل التي تستخدم في تحقيقها. فعلى ضوء موقف الأمم من هذين العنصرين وتحديدها لطبيعة مصالحها وأسلوب تحقيقها يمكن أن نحكم على سلوكها، من حيث أخلاقيته ومن حيث صلاحه السياسي.

هكذا، لم تكن مطالب العراق المتعلقة بتعديل الحدود

ومحو الديون واحترام حصص الانتاج النفطي هي التي أوقعت العراق في الفخ وغطت على طبيعة الحرب التي أعدت ضده. فقد كانت هذه المطالب أخلاقيا وسياسيا قابلة للنقاش والمفاوضة. إن ما وضعه في الموقع القانوني الصعب هو الوسائل التي استخدمها لفرض احترام هذه المصالح والمطالب، أي الاستخدام الكثيف للقوة العسكرية واحتلال الأرض الذي لجأ إليه. أما فيما يتعلق بالبلدان الغربية المشاركة في التحالف المعادي للعراق، فمما لا شك فيه أن الحفاظ على سياسة نفطية معتدلة يشكل مصلحة قابلة للتفاوض ومشروعة. لكن هناك أسئلة كثيرة تطرح حول شرعية الأهداف التي حددتها لنفسها في إطار تطبيق هذه السياسة وطبيعة الوسائل التي استخدمتها لفرض احترامها. فعلى سبيل المثال، ما هي الشروط التي تعتقد البلدان المصنعة أنها تشكل شروطا آمنة لضمان تدفق النفط إليها، وما هو السعر الذي تعتبره مناسبا لمصالحها الشرعية؟ ثم هل تقبل أن يكون العمل لتحقيق هذه الشروط وتحديد الأسعار عن طريق التفاوض مع الدول المنتجة أم أنها تراهن على استخدام كل

الوسائل بما في ذلك الحرب ومجلس الأمن للوصول إليها؟

إن الحس السليم يقضي بأن الحق لا يمكن أن يكون رديف للعدالة، وبالتالي حقا مشروعا، إلا بقدر ما يظهر أن تحقيقه لا يهدد المصالح الحيوية للأطراف الأخرى، وأن الوسائل التي يستخدمها لذلك تتناسب مع قيمة المصلحة المنشودة. ومن هنا مهما كانت مشروعيته الظاهرة، لا يمكن لتحقيق الأمن لشعب من الشعوب أن يبرر تدمير شعب آخر أو القضاء على أمنه. ومهما كان حجم الرهان، لا يمكن للغاية أن تبرر الوسيلة. وبغير ذلك لن يكون هناك معيار ممكن لضبط البحث عن المصلحة الخاصة سوى معيار القوة. وفي هذه الحالة فإن البحث عن المصلحة يتحول لا محالة إلى أساس لخلق أوضاع من العداء المطلق أو المفتوح، وتفجير حرب طاحنة وشاملة لا تنتهي إلا بموت الأطراف المتنازعة. إنها حالة غياب أي قاعدة منظمة، أو بالأحرى إنه نظام الفوضى. لكن كيف يمكننا أن نصل إلى حالة يمكن فيها للمرء أن يعرف حدوده وحدود مصالحه إذا بقينا غير قادرين على فهم المصلحة المشروعة للآخر وثابرنا على عدم

احترامها؟ وكيف يمكن فهم هذه المصلحة الأخرى دون التمتع بقدرة أخلاقية لابد منها للارتفاع على الأنانية التي تتحول عند غياب التربية المدنية الدولية، التي لا تزال مفقودة، إلى الموجه الوحيد لسلوك الأفراد والأمم، والتي لابد أن تقود في السياق الراهن للتطور التقني إلى كوارث اقتصادية وبيئية لا يمكن التحكم بها؟

إن السياسة المؤسسة على المفهوم الحديث في البحث عن المصلحة لا يمكن أن تعمل بالفعل، أي أن تخلق شروط التفاهم والسلام في وضع الصراع الدائم والطبيعي الذي يميز العلاقات بين الناس والأمم، إلا بقدر ما ننجح في ترسيخ مبدأ الاعتراف المسبق بالمصالح المتباينة باعتباره أمرا طبيعيا وموضوعيا، وكذلك بالاحترام المتبادل لمصالح الآخر. ويقتضي كل ذلك أيضا التمييز المبدئي بين المصلحة الضعيفة والمصلحة الحيوية. وهذا هو الذي يساعدنا على أن نرسم لأنفسنا في سلوكنا اتجاه الغير حدودا نعرف أن تجاوزها لا بد أن يدفع الخصم إلى الرد الحاسم للدفاع عن وجوده، وذلك مهما كان ميزان القوى وحتى لو اقتضى ذلك الدخول في حرب انتحارية.

بهذا الاعتراف فقط يمكن ان يتحول القانون الي اساس لنظام ثابت وراسخ في عالم يمور بالنزاعات ويتحكم به ميزان القوة و التنافس الشامل . وبهذا ايضا يمكن ان نساعد علي خلق سياسة دولية ، اعني ترسيخ قاعدة للتعامل الدولي قوامها البحث عن التسوية بين المصالح وتقاسم المنافع في مقابل مبدأ السيطرة والاقصاء المنتج للحروب ، الذي قام عليه النظام الاستعماري والذي لا نزال نرفض حتي الان التخلي عنه

3

عن مبدأ المفاوضة

في الواقع، منذ اللحظة التي نقبل فيها هذه القاعدة الجديدة، فإننا نفرض على أنفسنا الالتزام بالمبدأ الذي لا ينفصل عنها، أي الحوار والمفاوضات. فهو الوسيلة الوحيدة لموازنة وتقدير المصالح والخروج من حالة الصدام إلى حالة قبول التنازلات المتبادلة، الوسيلة الوحيدة لنسج مصير بشري مشترك على مستوى الكرة الأرضية. وبهذه الطريقة يمكن ضمان المصالح الحيوية للجميع وترك المجال مفتوحا في الوقت نفسه أمام النزاع على المصالح الجزئية التي يفرضها تبدل ميزان القوى. أما في الحالة المعاكسة، أي في حالة نفي مصالح الطرف الآخر الحيوية

ورفض الاعتراف بها، فإن النتيجة الحتمية لا بد أن تكون دفع الخصم إلى ارتكاب الخطأ وتحويل المعركة بالنسبة إليه إلى معركة حياة او موت. هذاهوالوضع الذي سعي الامريكيون الي خلقه في الخليج من اجل تحقيق المخططات التي رسموها مسبقا.

ان ما سوف يميز ازمة الخليج ويطبعها الي الابد بطابعه الواضح، والذي كون اضافة الي ذلك رهانها الحقيقي والاعمق ، هو اصرار العراق العنيد علي فرض مبدأ المفاوضات كوسيلة لحل مشاكل الشرق الادني ، من جهة ، ورفض الولايات المتحدة ، بعكس القوي الاخري ، اي مفاوضات ممكنة ، بل اصرارها الذي لا يقل عنادا علي افشال كل محاولات الانفتاح او الحوار او المفاوضات ، سواء اجاءت من طرف الاوروبيين او العرب او العراقيين انفسهم (1). ولم يكن العراق هو المستهدف الوحيد من هذا الرفض بقدر ما كان المستهدف هو العالم الذي يسعي باجمعه في هذه الحقبة الانتقالية الصعبة الي ايجاد حل مقبول لمسألة تحديد قواعد التعامل التي يمكن ان تحكم العلاقات الدولية في العقود القادمة.

ولكن للأسف، كما تدل التجربة التاريخية والراهنة

أيضا، في كل مرة يشعر فيها أحد الأطراف بالتفوق الكبير، وفي كل مرة يقيم فيها تقديره لنفسه على أساس التخفيض من قيمة الآخر، يكون الميل عنده قويا إلى الخلط بين مصلحته الخاصة والقانون، لاغيا بذلك كل فرصة للتفكير في مبدأ التفاوض نفسه مع من يعتبره أقل بكثير من أن يشاركه في الندية. هذا هو الموقف الأمريكي التقليدي في كل المحاولات التي طرحت موضوع المفاوضات الشاملة بين الشمال والجنوب، سواء أتعلق الأمر بتحديد أسعار المواد الأولية أو ببناء نظام إقتصادي عالمي جديد أو بمناقشة نظام الإعلام العالمي أو بأي مشاريع أخرى ذات علاقة بالأمن الجماعي.

والواقع أن القبول بمبدأ المفاوضات مع بلدان العالم الثالث لحل النزاعات، خاصة عندما يتعلق الأمر ببلدان عربية أو إسلامية، كان يعني مباشرة ولادة نظام عالمي جديد قائم على مبدأ المشاورات - وهو المبدأ الذي لا يزال احترامه مقتصرا على دائرة العلاقات بين البلدان المصنعة أو المحترمة -، وبالتالي تهديد قاعدة النظام القائم أو المنشود من قبل الغرب، نظام الاحتفاظ بالعالم الثالث أي بثلاثة أرباع

البشرية في حالة الهامشية والاستبعاد من الدورة الحضارية. إن الخوف على هذا النظام القديم هو الذي يفسر السهولة التي نجحت فيها واشنطن في تعبئة الرأي العام الغربي جميعا خلفها في مشروع الحرب وفي تحويل نزاع الحدود الإقليمي الصغير والتقليدي في أشهر قليلة إلى مواجهة كبرى بين مدنيتين وحضارتين، بل بين الشمال والجنوب عامة.

والسبب الحقيقي لهذا الموقف هو أنه، في مواجهة التفاقم الخطير في المشاكل السياسية والاقتصادية للعالم الثالث من جهة، وغياب أي رؤية واضحة ومتكاملة لمستقبل الانسانية القريب وأي سياسات متسقة، لا يريد تكتل البلدان الغنية أن يقبل مخاطر فتح مفاوضات جدية مع الجنوب لابد أن تقوده إلى القبول بتنازلات لايريدها، بالرغم من أنها أصبحت أكثر من ملحة للتخفيف من روح الثورة المتنامية في بلدان المحيط الفقير. فهو يفضل على هذا الخيار خيارا آخر أبسط منه وأقل كلفة في الظاهر، هو خيار القمع. وهذا يفسر لماذا أصبحت إعادة بناء الاستراتيجيات العسكرية على أساس تكوين قوات التدخل السريع، تماما كما فعلت الولايات المتحدة في

الخليج مهمة عاجلة وملحة لدى جميع الدول الغربية. فهو يرد على التخوف نفسه. وفي الواقع، إن التكتل الصناعي الغني لا يسعى، وهو يجعل من نفسه القيم على الشرعية الدولية، إلا إلى تأمين التغطية القانونية للتدخلات العسكرية التي يزمع القيام بها في المستقبل، بل إلى تبريرها مسبقا. لكن في اللحظة نفسها التي يعلن فيها الأمريكيون عن رغبتهم في فرض أنفسهم كدركي عالمي، متلاعبين حتى بمصير المنظمة الدولية، فإنهم يهددون بتحويل شعوب العالم الثالث كلها إلى مجموعة من الخارجين المحتملين على القانون.

من الصعب الاعتقاد أن التعديلات البسيطة على الحدود بين الكويت والعراق، والتي رفضها الكويتيون تحت الضغط الأمريكي، كانت ستهدد ضمان تدفق النفط نحو الغرب، أو قدرة هذا الغرب على التحكم بالإمارات النفطية الصغيرة التابعة له، خاصة وأن العراقيين كانوا هم أنفسهم من أهم شركاء الشركات الغربية.

إن رفض واشنطن المنهجي والاستفزازي لكل حوار، في تأكيده على اغتيال أي فرصة للحل السياسي

للأزمة لم يكن يريد إلا أمرا واحدا هو جعل هذا الرفض نفسه للتفاوض قاعدة ثابتة للتعامل بين الشمال والجنوب. وهي القاعدة التي يريد الأمريكيون أن يؤسسوا عليها هيمنتهم العالمية المعممة، أعني النظام العالمي الأمريكي الجديد. ولتحقيق ذلك كان عليهم تحقيق أمرين: الأول تأكيد قيادتهم للمجموعة الغنية في وجه الدول الصناعية الأخرى المنافسة، في أوروبة واليابان. والثاني المبادرة، في وجه العالم الذي لا يزال يشكل موضوعا للتاريخ، والدول الجديدة القوية الطامحة إلى تأكيد وجودها في الساحة، إلى ملء الفراغ الذي تركه انسحاب الاتحاد السوفييتي من المنافسة الدولية على الهيمنة العالمية. وهكذا أصبحت الحرب، إضافة لما تنطوي عليه من رهانات نفطية لا ينبغي التقليل من أهميتها، فرصة تاريخية لاتقدر بثمن لاستعراض القوة الأمريكية الذي أعاقه لعقود عديدة ماضية التحدي السوفييتي. فقد أصبح في استطاعة الأمريكيين أخيرا أن يجعلوا من هذه القوة التي لم يبق لها أي منافس قوة لا منافس لها ولا حدود لسيطرتها بالفعل.

وبهذا المعنى تظهر أزمة الخليج، من وراء منطق التحدي والتصعيد الأقصى، كنموذج أول للمواجهات المقبلة التي سوف تضع معسكر الدول الصناعية الكبرى في مجابهة لا نهاية لها مع قوى العالم الثالث الصناعية الصاعدة. إنها تنبؤنا عن طبيعة العنف الذي سوف يرافق فرض النظام أو "السلام" الأمريكي، وطبيعة المقاومة التي سوف تنظمها الأمم اليائسة من العالم الثالث ضد هذا النظام.

فما هو مطروح بمناسبة هذه الحرب، من وراء المصالح المباشرة المنشودة من قبل هذا وذاك، والتي تهددها أصلا إطالة نفس الحرب، هو بالفعل المسألة الصعبة والمعقدة لولادة نظام عالمي جديد حقيقي. فهل يسير المجتمع البشري نحو تدعيم نظام عالمي استعماري قائم أو تجديده بعد انهيار القوة السوفييتية، الحليف التقليدي لبلدان العالم الثالث خلال مايقارب القرن، وهو النظام المبني على التسلط العسكري الأمريكي والتبعية الأوربية الذليلة، أم أننا سنشهد بالعكس من ذلك ولادة نظام جديد قائم على المساواة والاحترام المتبادل بين الدول، وعلى مبدأ الحوار والمفاوضة والتعاون والشعور

بالمسؤولية عند جميع شعوب الأرض؟

على جميع الأحوال، لا يبدو لي أن من المغامرة المدمرة، إن لم نقل الانتحارية التي قادت الولايات المتحدة العالم إليها، مستلهمة الشعار الاستعماري التقليدي: "المفاوضات الوحيدة الممكنة مع العرب هي الحرب"، يمكن أن يخرج أي نظام قائم على القانون، وإنما موجات من النزاع والأحقاد. إن توحيد مصير العالم الذي نعيشه في هذه الحقبة يجعل من المستحيل اليوم على أي طرف أن يحسم أي مشكلة، وفي المقدمة المشكلة المعقدة والحاسمة للتنمية، في إطار القطر الواحد، بل حتى في إطار منطقة لوحدها. وفي المقابل يقتضي صوغ سياسات عالمية متسقة، هي الوحيدة الكفيلة ببث الشعور بالأمن عند الشعوب وقتل بذور الفتن والنزاعات الدموية قبل تفتقها، اللجوءالمكثف إلى المشاورات الجماعية والتعاون بين جميع الأطراف. فالسلام هو وحده الحامل لحظوظ جديدة للتنمية أما الحرب فلن تقود إلا إلى التفريط وتبذير الامكانيات والموارد. إن مئات ملايين المليارات من الدولارات التي أعدت للانفاق على حرب الخليج والتي تم صرف القسم الأكبر منها

كانت كفيلة لوحدها بإخراج العالم الثالث من حالة الاختناق التي يعيش فيها، حتى لا نقصر الحديث على العالم العربي الاسلامي الذي يمثل الضحية الأولى لها.

4

عن المصالح الحيوية للعرب

إن من المستحيل الوصول إلي أي نوع من التفاهم بين العرب والغربيين إذا لم ينجح كل طرف منهما في التحديد الواضح لما يعتبره جزءا من مصالحه الاستراتيجية والحيوية التي لا يمكن المساومة عليها. أما فيما يتعلق بالعرب، فإن هذه المصالح تتلخص في نظري في ثلاث مجموعات تتعلق أولا بالاندماج الاقتصادي والسياسي للعالم العربي باعتبار هذا الاندماج عامل تدعيم للسلام والاستقرار في المنطقة، وثانيا بالمصالح المرتبطة بمسألة الأمن الوطني والقومي، حيث تختلط القضية الفلسطينية والنزاع العربي-الاسرائيلي بقضايا كثيرة أخرى. وثالثا

بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يفترض السيطرة على الموارد الطبيعية الوطنية والحيازة على التقنيات الحديثة وعلى التكوين العلمي المهني.

ولسوء الحظ، فإن حاجات العالم العربي الملحة للأمن والتعاون الإقليمي والتنمية لا زالت مجهولة بل مستنكرة من قبل القوى الكبرى. وهكذا يكتسي بحث العرب عن اتحادهم طابعا سلبيا في نظرهم ويتعرض باستمرار إلى التشويه والتنديد المنظم من قبل جميع الأوساط الغربية. إن فكرة الأمة العربية نفسها تثير الشك والتساؤل. ولا يمكن إحصاء تصريحات المسؤولين السياسيين أو الإعلاميين، وتحليلات المثقفين التي لا تتورع عن اتهام الايمان بالعروبة بشتي الأوصاف، أقلها اللاعقلانية والتعصب والتخلف، وتنظر إلى القومية العربية على أنها فكرة خطيرة وعدوانية، بل فاشية (2). فمن لم يسمع السيد جاك دولور مفوض السوق الأوربية المشتركة والداعية الذي لايكل للوحدة الأوربية يعلن على التلفزة الفرنسية في الأيام الأولى للحصار الذي فرض على العراق ضرورة أن تقوم الدول الأوربية بتقديم المساعدات المادية إلى بعض

البلدان العربية حتى تمنعها من الاستمرار في التفكير بقضية الوحدة العربية ومضاعفاتها السلبية. إن المثقفين ورجال السياسة الغربيين، والفرنسيين منهم بصفة خاصة، بمن فيهم المناصرين السابقين لحركات التحرر العربية، لم يقبلوا ولو للحظة واحدة أن ينظروا إلى الوحدة العربية نظرة أخرى سوى أنها التجسيد الحي للنزعة الماضوية عند العرب وللعودة المتكررة للفكرة الأمبريالية أو الامبرطورية التوسعية والعدوانية، تلك النزعة العتيقة التي فاتها الزمن والتي أصبحت ضرعا يتغذى منه العنف و التعصب ضد الأجانب. والواقع أن احتلال الكويت لم يتخذ قيمته بالنسبة لهؤلاء إلا لأنه جاء ليؤكد لهم ما اعتقدوا أنه النتيجة الحتمية للايمان بالقومية العربية والتأكيد على طابعها السلبي، ومن ورائها في الواقع على سلبية العربي نفسه. إن قيمته نابعة من أنه يشكل التجسيد العملي للسقوط الأخلاقي عند العربي والبرهان الساطع على انحطاطه. وهذا هو الذي يفسر على كل حال، جزئيا على الأقل، ما حصل من تعلق مفاجيء بمصير الكويت، وهو القطر العربي الذي لم يكن ينال

حظوة أكبر مما ينالها أي قطر عربي آخر في السابق.

والحال أن جميع هذه الاستنتاجات خاطئة وليس لها أي أساس منطقي. إنها تنبع مباشرة من الرغبة في استغلال الأزمة الراهنة لتأكيد مواقف مسبقة معادية للفكرة العربية في كل تمظهراتها وتجسيداتها. فاحتلال الكويت وضمه فيما بعد لم يكن يستجيب لا بالنسبة لصدام حسين ولا بالنسبة للعرب الآخرين لمنطق التوحيد العربي. لقد كان بالعكس تعبيرا عن تفجر الحرب الأهلية وثمرة لمنطق المجابهة والتصعيد العسكري، وفي سياقه، وجاء بعد إخفاق المفاوضات بين البلدين كما جاء الضم بعد إخفاق عملية تشكيل حكومة كويتية مؤقتة ذات حد أدنى من المصداقية.

إن القومية العربية التي لا تكف الأوساط الثقافية والسياسية الغربية عن التشهير بها ونقدها ليست إلا الرد الطبيعي على حاجات الكرامة والسيادة عند شعوب عربية خضعت قرونا طويلة للعدوان الخارجي ولا تزال تتعرض لضغوط سياسية وعسكرية واقتصادية كبرى من قبل الدول المسيطرة. فهي

قومية دفاعية لا علاقة لها بالقومية الفاتحة والاستعمارية التي عرفتها أوربة في القرن التاسع عشر والعشرين. وليس لها في العالم العربي وظيفة أخرى سوى المساعدة على تقريب وجهات النظر بين أقطار متشابهة جدا، وذلك في سبيل نزع فتيل النزاعات الاقليمية الكامنة والتي يفرضها منطق التقسيم الدولوي القائم نفسه، خاصة عندما يكون تعسفيا واعتباطيا، كما تشجع عليها هشاشة النظم والتواصل العميق النفسي والثقافي والسياسي بين الشعوب العربية. إن ما تهدف القومية العربية إليه من خلال ما تريد أن توفره لشعوب المنطقة من شعور بالأمن والاستقرار هو قبل كل شيء تعظيم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة من العالم. ولا يعني تعثر تحقيق الوحدة وإخفاق المحاولات السابقة بالضرورة عدم صحة الهدف المنشود أو عدم صلاحيته السياسية أو الأخلاقية، إذ لا يمكن لفكرة كبيرة من وزن الاتحاد العربي أن تتحقق دون صعوبات وتراجعات بل وانتكاسات وصراعات عنيفة، ذلك أن تغييرا سياسيا واستراتيجيا وجيواستراتيجي من هذا النوع لا

يمكن إلا أن يهدد الكثير من المصالح الداخلية والخارجية التي ترتبط بالوضع الراهن، وفي مقدمتها تلك المتبلورة حول النفط. فإذا كانت جهود التقارب والتوحيد قد أخفقت حتى الآن لأن الآمال المشروعة والاندفاع العفوي والقوي عند القاعدة الشعبية نحو الاتحاد لم ينجح بعد في مواجهة مقاومة صفوف النخب الحاكمة المتعلقة بمصالحها الضيقة والمباشرة، ولا يزال يصطدم باجراءات الوحدة الشكلية والعقيمة التي تتخذها الحكومات الراهنة لاحتواء الحركة الوطنية العربية، فليس هناك ما يمنع من الاعتقاد بأن الطرق العقلانية التي أثبتت نجاعتها في حالات أخرى سوف تجد أيضا في العالم العربي طريقها إلى التحقيق، وتعمل على إقامة إتحاد حقيقي كبير وفعال للدول العربية. ولن يقدم تكوين هذا الاتحاد فائدة كبيرة للعرب وحدهم ولكن ستكون له فائدة كبيرة بالنسبة للأوربيين أنفسهم أيضا.

لكن مهما كان تقييمنا الشخصي لمشروعية هذه الفكرة وصلاحها، فإنه من غير الأخلاقي في كل المعايير أن يدافع البعض عن فكرة الوحدة الأوربية

ويعمل المستحيل من أجل تحقيقها، وهي فكرة ايجابية وضرورية، ويرفض في الوقت نفسه، لسبب أو لآخر مشروعية أي فكرة للتقارب والاتحاد والاندماج بين أقطار العالم العربي المكون من شعوب لها ثقافة واحدة ولغة ودين واحدين أيضا إلى حد كبير. لا أنكر أن فكرة وجود دولة عربية كبرى تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي يمكن أن تثير الخوف والرعب لدى الأوربيين الذين يعيشون منذ انهيار المغامرة الاستعمارية في هاجس التدهور والانحطاط، وهو ما يقوم التراجع الديمغرافي أيضا بتدعيمه وتضخيمه. لكن لا بد للأوربيين أن يعلموا أيضا أن العالم العربي لن يغير موقعه، وسوف يبقى على جميع الأحوال قريبا من أوربة، وسوف يكون أكثر تهديدا لهم وللغرب عامة إذا قدر له أن يخرج من نزاعات أواخر هذا القرن، بعد أن يرتفع عدد سكانه كما هو متوقع في ربع القرن القادم إلى ما يقارب نصف مليار نسمة، أكثر انقساما وتمزقا وفقرا. ولو نجح الأوربيون في تجاوز مخاوفهم وعقد الماضي لأدركوا بصورة أفضل أن مصالحهم العليا لا تتعارض مع السماح للعالم العربي بالبحث عن

توازناته الداخلية الطبيعية وتعظيم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تدعيم دوره الايجابي في دائرة الحضارة العالمية. وبالعكس إذا انهار العالم العربي وغرق في الفوضى والنزاعات الداخلية نتيجة انعدام فرص التنمية الثابتة والمتسقة التي تفترض الاندماج، فلا شك أن أوربة هي التي سوف تتحمل الجزء الأكبر من العواقب الخطيرة لمثل هذا الانهيار. وسوف تجد نفسها لا محالة ضحية موجات متصاعدة من الهجرة واللجوء.

إن حرمان العالم العربي من لعب دور ايجابي في النظام العالمي لن يقلل من وزنه الفعلي في هذا النظام بقدر مايفرض عليه أن يعبر عن وجوده بالطرق والأساليب السلبية والعدائية. ويكفي لإدراك ذلك التأمل في ما حصل للعالم الصيني والعالم الهندي في العقود الماضية. إن نجاح الصين والهند في بناء اتحاديهما والسير على طريق التنمية وضمان التوازنات الداخلية المستقرة والثابتة لم يجعلهما أكثر تهديدا للغرب اليوم. بل إن العكس هو الصحيح. إن التهديدات الخطيرة في هذا المجال تنبع من عالم دول البلطيق والبلقان

المفككة، وقريبا من انهيار محتمل للتكتل السوفييتي. وهو الذي يفسر الدعم الذي يلقاه اليوم غورباتشوف في سعيه إلى الحفاظ على الوحدة الداخلية للامبرطورية.

إن سياسة التقسيم وإضعاف تلاحم العالم العربي كانت سياسة منتجة في إطار استعمار بدائي ميركنتيلي قائم على سرقة المواد الأولية أو التحكم بها في مناطق لا تتمتع ببنيات اجتماعية ووطنية قوية. لكنها لم تعد سياسة منتجة اليوم في عالم مفتوح على بعضه البعض، وحِّدته شبكات التواصل المادي والاعلامي والثقافي، ويخضع لقيم التقنية والعلم الواحدة. إن الاستمرار على سياسة الاستعمار البدائي في هذه الحالة يعني القبول بمخاطر المواجهة المباشرة لاحتمال إبادة الجنس وتدمير المجتمعات تدميرا منظما لحرمانها من حقوقها الثابتة والتي يصعب أن تتخلى عنها في مواردها الطبيعية. إنها ببساطة سياسة التدمير والأرض المحروقة. وهذه بالضبط هي السياسة التي قرر الأمريكيون تطبيقها في المشرق العربي لتأمين تدفق النفط والاحتفاظ بالسيطرة الكاملة عليه.

أما في ميدان المصالح الحيوية الثانية المتعلقة بالأمن والسلام، فإن أحدا لا يستطيع أن ينكر الخطأ الذي ارتكبته الدول الغربية ولا تزال ترتكبه في تدعيمها غير المشروط للسياسة التوسعية الاسرائيلية، المصدر الحقيقي لكل أشكال العنف وتسميم المناخ السياسي والاجتماعي في المنطقة. ولا ينبغي أن نعتقد أن الضحية الوحيدة لهذا العنف هو الشعب الفلسطيني وحده بالرغم من أن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال قلب النزاع في المشرق العربي. إن تسليح الدول الغربية الهائل والمنظم والدائم للدولة الاسرائيلية من جهة، والتغطية على مشاريعها المتعلقة بتطوير أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، أو القبول بل التشجيع الذي تلقاه نظريتها في الحرب الوقائية التي تعني في ترجمتها العملية إمكانية شن الحرب في أي لحظة ومكان ضد أي بوادر نمو للقوة العربية الاقتصادية أو العسكرية والضرب في العمق العربي كلما كان ذلك ضروريا لتطمين الرأي العام الاسرائيلي أو الرد على حاجات السياسة الداخلية، دون خوف من نقد أو عقوبة، كل ذلك يشكل تهديدا خطيرا لكل قطر عربي على حدة

وللمجموعة العربية برمتها. إن النظرية الاستراتيجية الاسرائيلية التي تقول بأن أمن إسرائيل التي تعد حوالي أربعة ملايين نسمة لا يتحقق إلا إذا ضمنت التفوق العسكري المطلق على مجموع العالم العربي الذي يعد أكثر من مئتي مليون نسمة، وهي النظرية التي قبلت بها الدول الغربية ولا تزال تعمل هي نفسها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بوحيها، تعبر بذاتها عن هذا الانحراف الأخلاقي والسياسي الذي يميز الموقف الغربي، وتحمل في صلبها كل بذور الكارثة التي لم نعش بعد إلا الفقرات الأولى منها. فهذا "التوازن" الذي يقال أن الغرب يبحث عنه بين القوة الاسرئيلية الاستراتيجية والقوة العربية لا يمكن أن يعني شيئا آخر إلا تشجيع اسرائيل على تفجير الحرب ضد العرب في كل لحظة تشعر فيها هي أو حلفاؤها أن الوقت قد حان لتدمير ما تراكم لدى هذه الدولة العربية أو تلك من قدرة عسكرية أو تقنية مدنية. إن هذه النظرية التي تعني باختصار التشريع لفكرة الحرب الدائمة لإجهاض كل تقدم عربي هي التجسيد النظري لمبدأ عدم التوازن

الاستراتيجي، والقاعدة التي تبرر وضع المنطقة في حالة اشتعال حتمي ودائم، بل وقيادتها إلى الدمار الشامل.

إن الأمن العربي، والأمن مصلحة حيوية لكل أمة، لا يمكن أن يبقى إلى الأبد تحت رحمة جنرال اسرائيلي أو أمريكي، وأن يتعرض بدون انقطاع للتجاهل والاستنكار. ولا بد من أجل الخروج من حالة العدوان الدائم هذا ضد العرب، والذي يعني استنفاد مواردهم وحرمانهم من أي تراكم اقتصادي وتقني، من إعادة النظر الجذرية في هذه النظرية الشائعة والمقبولة اليوم في الغرب عن الأمن في المشرق العربي، والتي لا ترى مشكلة أمنية إلا فيما يتعلق بالدولة الاسرائيلية، ولا ترى أي حل للمشكلة الأمنية إلا على أساس التفوق العسكري المطلق. والحال أن الأمن لا يمكن أن يتحقق مع استمرار الحرب وغياب فرص السلام. لكن هذا يعني أيضا أن من المستحيل الحديث عن الأمن والوصول إليه دون التخلي المسبق عن مشروع اسرائيل الكبرى وعملية تدمير الشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه، وهما القاعدة العلنية للسياسة الاسرائيلية نفسها.

ويرتبط بهذه المسألة مشكلة العنصرية التي تدفع إليها الحاجة إلى تبرير هذه السياسة اللاعقلانية، وتفسر كيف أصبحت نزعة معاداة العرب ظاهرة اجتماعية وسياسية عامة. فانطلاقا من تصرفات فردية أو تشنجات ظرفية تحاول العنصرية أن تعيد تصوير الهوية العربية كماهية سلبية مطلقا ولا رجاء منها. والحال أن الدافع قد أصبح شديدا في الغرب اليوم نحو تشويه صورة العرب نهائيا ونزع الصفة الانسانية عنها للتعويض عن تحسن صورة الاتحاد السوفييتي وزوال شيطانه وتهديده الذي كان يشكل مركز التثبت النفسي في التعبئة الداخلية للمجتمعات الغربية. والهدف من هذا التشويه هو تبرير العدوان المستمر على العرب والحفاظ على مناخ الحرب الباردة لكن بوسائل أخرى وبادخال لاعبين جددا. وبهذا يمكن ترك المجال مفتوحا وحرا أمام جميع التأويلات الممكنة والأكثر غبنا وظلما لسلوك العرب أفرادا وجماعات، في تحد صارخ واحتقار لكل حس سليم أو نقدي (3).

وليس المستهدف هنا بالتأكيد رجل الشارع. لقد فسر تضامن الشعوب العربية والاسلامية مع الشعب

العراقي، وهو تضامن لا علاقة له إطلاقا بتأييد نموذج الحكم العراقي من قريب أو بعيد، من قبل المثقفين والفلاسفة والاجتماعيين والمسؤولين السياسيين على أنه أحد مظاهر التعصب. وأصبح هذا التعصب إلى جانب الأصولية الدينية نوعا من الماهية الثابتة للثقافة العربية أو العربية الاسلامية. ولا أرى في هذا الموقف شيئا آخر سوى السقوط في القاعدة اللاأخلاقية التي تجعل المرء يبرر أن يرفض للآخرين ما يقبله لنفسه. فقد برر الزعماء السياسيون الأوربيون الكبار دخولهم الحرب إلى جانب الولايات المتحدة من منطلق التضامن الغربي، وكانت هذه هي الحجة الأكثر استخداما في وجه المعارضين للحرب، والأكثر تبريرا لقبول أوربة انتحارها السياسي ومشاركتها على قاعدة محو شخصيتها في التحالف المعادي للعراق. فلماذا نفترض أن هذا التضامن قائم على أسس أخلاقية وسياسية متينة ومقبولة هنا، في حين نرفض أن يكون لتضامن العرب مع بعضهم البعض أي مبرر سياسي أو أخلاقي مقبول وعقلاني (4)؟ ألم تؤكد الحرب بالفعل شكوك العرب التي أبدوها منذ بداية الأزمة والتي برروا فيها تضامنهم

مع العراق، بأن الهدف الرئيسي الذي تسعى شعارات تحرير الكويت وتأسيس الديمقراطية واحترام النظام العالمي والقانون الدولي إلى التغطية عليه هو إجهاض حلم التقدم العربي عن طريق تدمير المحاولة العربية الجديدة للتحكم بالتقنية العسكرية والاقتصادية، بعد تدمير محاولتين سابقتين، محاولة محمد علي في منتصف القرن الماضي في مصر، والتجربة القومية الناصرية في منتصف هذا القرن؟ فقد كان العرب يعتقدون أن الفتح التقني العراقي الجديد، يمكن لو نجح أن يمكن العرب في المستقبل من إقامة التوازن الاستراتيجي في المنطقة في مواجهة التسلط والتفوق الاسرائيلي، وتزويد العالم العربي والاسلامي بمركز ثقل ضروري لتعميق توازنه الداخلي وتشجيعه على الاندماج التدريجي في اقتصاد العالم الحديث.

وبالفعل كان تدمير القدرة العسكرية والاقتصادية للعراق الهدف الأول الذي أعلنه الرئيس الأمريكي في أول تصريح له بعد بدء الحرب. ومنذ ذلك الوقت تجاوز هذا الهدف ما كان متوقعا له، وبدأ التحالف الغربي يحدد لنفسه أهدافا جديدة أخرى تجاري

الأهداف الاسرائيلية، وتقصد إلى حرمان العالم العربي بمجموعه من عناصر التقدم التقني، ووضع حد لتصدير التقنية المتقدمة العسكرية والمدنية، وهما مترابطان، نحو الأقطار العربية (5).

إن أولئك الذين يعملون بكل الوسائل، حتى لو أدى ذلك إلى تشجيع التيارات المتطرفة المقابلة، على تسويد صفحة العالم العربي، وتسويق فكرة العروبة الظلامية التي لا يمكن أن تكون بالجوهر إلا عروبة عدوانية اتجاه الغرب، لا يعملون على خدمة المصالح الغربية حتى لو أساؤا في الوقت نفسه لمصالح العالم العربي. إنهم لا يقومون في الواقع إلا بالتشجيع على القطيعة وتدعيم منطق المواجهة والحرب. إن العرب، مثلهم مثل كل الشعوب الأخرى، لاينطلقون في تضامنهم مع أخوانهم من مسبقات لاعقلانية وتعصبية. إنهم يفكرون أولا بمصالحهم الاقتصادية لكن قبل ذلك السياسية والاستراتيجية أيضا. وهم لا ينطلقون في تحديد أهدافهم وعملهم الجماعي من حقد فطري ودائم على الغربيين أو حتى على الاسرائيليين، ولكنهم يقفون وسوف يقفون باستمرار في وجه السياسات الدولية اللاعقلانية

التي تتبناها الدول الغربية اتجاههم، كما يتصدون وسوف يتصدون دون تردد للسياسة التوسعيا والاستعمارية المكشوفة لاسرائيل، مثلما سيستمرون في انتقاد الافتقار إلى الحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية الوطنية في سياسات الأسر المالكة الخليجية والنخب الأخرى. فهذه السياسات، بما عكسته من أنانية مفرطة، وإنكار للآخر، ورفض للحوار وما جسدته من إرادة الهيمنة والتسلط الخارجي هي المسؤولة الأولى عن تحويل نزاع محلي عادي على مصالح جزئية إلى أزمة دولية. وفي الواقع، إن ما تسعى فكرة التعصب أو الجهل المزعوم الذي تعيش فيه الجماهير الاسلامية والعربية إلى تحقيقه هو نزع صفة الشرعية عن مصالح عربية حيوية، سواء برفض الاعتراف بها صراحة، أو بإظهار لاشرعية الطريقة التي تستخدمها هذه المصالح للتعبير عن نفسها بقصد الإساءة إليها. باختصار، إنها تريد عن طريق إفراغ هذه المصالح من محتواها العقلاني أن تظهرها بمظهر المصالح اللا أخلاقية، وبالتالي أن تجعل التضحية بها شيئا مقبولا بل مطلوبا أخلاقيا.

وليست مسألة الأمن مسألة مستقلة بذاتها ولكنها تنعكس كذلك وبشكل كبير على موضوع التنمية نفسها. فإلى جانب الآثار السلبية الكبيرة التي تنبع من طبيعة السياسات الاقتصادية العالمية للدول الصناعية الكبرى والمؤسسات التمويلية الخاضعة لها، يقود الانفاق المتزايد على التسلح والشؤون العسكرية إلى أوضاع تنعدم فيها عمليا أي قدرة حقيقية على الاستثمار المنتج في معظم الأقطار العربية. إن عجز الدول العربية عن رد التحدي الاسرائيلي وما ينجم عن ذلك من إضعاف خطير لشرعية النظم والحكومات ومن تغذية مشاعر الهشاشة وعدم الاستقرار عند النخب الحاكمة والقيادية، لا يمكن إلا أن يشجع على تدعيم الميول نحو قيام الأنظمة العسكرية وترسيخ الديكتاتورية.

لكن المشكلة الأولى التي تعيق عملية التنمية الشاملة والسريعة للعالم العربي تظل مجسدة دون شك في التوزيع غير المعقول للموارد الطبيعية، المادية والتمويلية، وهو ثمرة مباشرة للتقسيم الاستعماري التعسفي الذي ارتبط اسمه باتفاقيات سايكس-بيكو التي لايزال العمل بها ساريا حتى

اليوم. وليس من النافل أن نشير إلى هذا حتى لو كنا نرفض اللجوء الآن إلى القوة من أجل تصفية هذا الإرث الاستعماري السيء. وليس من غير المفيد أيضا أن نذكر مثلا بأن المنطقة الآسيوية العربية كانت قد انتفضت جماعة عام 1916ضد السلطة العثمانية على أمل تحقيق الاستقلال وإقامة مملكة عربية واحدة. وأن الدول الغربية، بريطانيا وفرنسا بشكل خاص، هي التي قطعت أوصالها ومزقتها وقسمتها بالمسطرة لتخلق على أنقاضها ممالك وإمارات عديدة بهدف فك الارتباط بين المصادر النفطية الكبيرة والمناطق المأهولة والكثيفة السكان. وهكذا أصبح لدينا اليوم على أرض هذه المملكة المغتالة نفسها أكثر من ثلاثة عشر دولة مستقلة تتنازع فيما بينها على جذب ولاء جماعة قومية واحدة وتتقاسم فضاءا سياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا واحدا، وتتصارع على نيل شرعية مستحيلة. إن هذا التقسيم الدولوي لا يغطي أي تشكيلات قومية ثابتة ولا أي هويات وكيانات قومية أو ثقافية أو لغوية متميزة. إن مبرر وجوده الوحيد هو الرد على منطق خدمة مصالح الدول الاستعمارية

و"لاستعمارية الجديدة.

لقد فشلت جميع المحاولات التي قام بها العرب بعد الاستقلال من أجل إقناع الممالك والإمارات الصغيرة الثرية بضرورة التعاون والمشاركة في بلورة مشروع جماعي للتنمية الاقتصادية. وقد ووجهت هذه المحاولات بأنظمة قديمة لا تزال تنظر إلى الثروة الوطنية وتديرها كما لو كانت ملكا شخصيا، وترفض بتشجيع من الدول الغربية التي تحميها عسكريا وسياسيا أي فكرة جدية للتعاون مع الدول العربية الأخرى. وليست قضية الكويت مثلها مثل مجلس التعاون الخليجي الذي أنشيء خصيصا لاستبعاد الدول العربية الأخرى، بما فيها العراق، والابتعاد عنها، إلا التجسيد الواضح لموقف السلبية هذا. إن هذه السياسة اللامسؤولة والعمياء ليست بعيدة عن الأسباب التي دفعت إلى تفجير أزمة الخليج وحربه. وإن وضع حد لسياسة الهدر والتبذير سواء فيما يتعلق بالعوائد النفطية أو بالثروات الوطنية بشكل عام، ووقف نزيف الرساميل المصدرة إلى الخارج أصبحا اليوم مسألة حياة أو موت بالنسبة لشعوب لم يعد لديها أي أمل بالخروج من

حالة الاختناق والضائقة التي تعيشها إلا بالاعتماد على نفسها وعلى ثرواتها لتطوير سياسة الاستثمار الداخلي ودفع عجلة التنمية. ولا ينبغي أن يكون لدينا أي وهم حول استعداد هذه الشعوب للعودة اللانهائية، إذا احتاج الأمر، إلى تكرار ما سوف يظل ينظر إليه في عين العرب والمسلمين المغبونين، رغم كل ما ارتبط به ورافقه من مآسي وأهوال، كفعل شجاعة واندفاع وحق.

5

فاتحة المواجهات

لا أعتقد أن مناقشة الحجج والذرائع يمكن أن يفيد كثيرا في مثل هذه المواقف. وليس من الصعب على أي إنسان أن يجد الحجج المناسبة بل والعقلانية عندما يحتاج الأمر أو تقتضي مصالحه ذلك. لكن هذا لا يغير شيئا. فمنطق التاريخ لايرحم. وعندما تكون الهزيمة على غير استحقاق، مهما كانت الأسباب والنتائج، تدخل في دائرة الحسابات المعلقة، وتتحول إلى خميرة تعمل على إنضاج الحروب القادمة لا محالة وتحسين مستوى الأداء فيها. إنها لن تحسب أبدا في عداد المعارك الخاسرة.

من هذا المنظور نستطيع أن نفهم لماذا لم يظهر

احتلال الكويت أو تحريرها في نظر العرب والمسلمين قضية أساسية وإنما جزءا من مسألة كبرى تتجاوز الكويت كليا لتمس وجود العرب كله. وحتى فيما يتعلق بالحرب نفسها، لم يكن المهم ثمن الهجوم وضخامة التضحيات بقدر ما كان المهم العمل بأي وسيلة على فرض فتح الملفات الملتهبة، في العالم العربي وخارجه، والتي يتقرر على ضوئها مصير مئات ملايين العرب، ومن ورائهم جزء كبير من مستقبل الانسانية. من هذا المنظور الشمولي والتاريخي حلل العرب الأهداف غير المعلنة للحرب وفهموا جوهرها ومعناها وطالبوا بالربط بين تطبيق القانون الدولي في الخليج على العرب و تطبيقه في فلسطين المحتلة على الغربين وأنصابهم. وقد أدركوا عن حق أن تدمير القدرة العسكرية والاقتصادية العراقية لايمكن أن يقود بأي حال إلى إقامة السلام وتحقيق الأمن ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وترسيخ التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ولكنه يشكل قبل كل شيء شرطا لا بديل له من أجل فرض الاستسلام على العرب. فبعكس ما بثته ولا تزال الدعاية المعادية للعرب، مثل ما

يفترض تحقيق الأمن والسلام توازن القوى الاستراتيجي، يفترض ترسيخ المسار الديمقراطي الحد الأدنى من الشعور بالكرامة والذاتية. ومن الصعب جدا إقناع أحد بأن المقصود من كسر عموده الفقري هو مساعدته على النهوض من ركامه وتحسين مشيته (6). ومع ذلك فقد كان هذا المنطق هو منطق الحرب التي شنتها قوات التحالف ضد العرب، تحت غطاء كثيف من الوعود بأن قتل العراق هو الثمن الضروري الذي ينبغي عليهم دفعه ليس لتحرير الكويت فقط ولكن لتحرير أنفسهم أيضا من الديكتاتورية والضائقة الاقتصادية وانعدام الأمن، وإقامة التوازن الاستراتيجي الاقليمي الضامن للسلام، وايجاد تسوية مشرفة للقضية الفلسطينية وإعادة توزيع الثروات العربية بصورة أكثر عدالة وجدية. ولا يحتاج المرء إلى حس نقدي ديكارتي حتى يدرك أن هذا الكلام ليس شيئا آخر سوى دعاية فظة تهدف إلى ايجاد تبرير قانوني وأخلاقي للحرب في أعين الرأي العام الأوربي وإخفاء إرادة العودة بالأمور إلى ماكانت عليه، أي إلى الوضع اللامتوازن نفسه الذي أنتج الأزمة (7).

إنها الدعاية التقليدية للعنف، وهي الدعاية التي تسعى إلي تبرير الحرب بالخير الذي يمكن أن يخرج منها فيما بعد. ويكفي لإدراك ذلك الاطلاع من جديد على ماكانت "الأمم الحرة" تنشره من خطابات في هذا المجال خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك لم توفر هذه الخطابات على الشعوب المستعمرة التي وعدت بدون استثناء بالاستقلال والحرية والكرامة والازدهار، خوض معارك طاحنة وقاسية لعقود طويلةحتى تنتزع جزءا من حقوقها، وتحظى باستقلال بقي في معظم الأحيان ملغوما أو منقوصا أو وهميا. ومثال الفيتنام والجزائر أكبر شاهد على ذلك. وعلى كل حال، حتى الآن لم ير الرأي العام العربي من هذه الوعود التي قدمتها الدول المتحالفة ومنها اسرائيل خلال الحرب إلا صور الدمار الجماعي المنظم والفظيع للعراق. وصور الدمار هذه هي عنوان عصر السلام والازدهار الموعود الوحيدة ولاشيء غيرها.

والنتيجة أنه في ميدان السياسة الدولية كما هو الحال في ميدان السياسة الوطنية، ليس هناك وسيلة أفضل لكسب تعاون الشعوب وولائها

للسياسات العالمية أو للقانون الدولي من مشاركتها في المسؤولية ودفعها إلى المساهمة هي نفسها في تقرير مصيرها. ويفترض هذا دون شك أن تأخذ هذه السياسات التي يطلب من الشعوب العمل على إنجاحها بعين الاعتبار ولو جزئيا مصالحها وآمالها. والمقصود أن قبول الشعوب النامية للنظام الدولي وانخراطها فيه يتوقف على الأسلوب الذي سوف يواجه به هذا النظام مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة والخطيرة وذات الأولوية. والحال أن هذه المشكلة هي التي تسعى الدول الصناعية بالحرب وبدونها إلى التغطية عليها وإخفاء طابعها الملح.

وفيما يتعلق بالعالم العربي، من المستحيل أن يحلم أحد بانتزاع قبوله وانخراطه في أي نظام عالمي إذا كان هذا النظام يقوم منذ البدء على تدعيم الوضع القائم والتمكين للتفوق العسكري الاسرائيلي على العرب والحفاظ على حالة الارهاق النفسي والاستنزاف السياسي والمالي التي يخلقها استمرار النزاع العربي-الاسرائيلي ورعاية التقسيم الراهن للعالم العربي وتكريس انتصار النظم الملكية

والديكتاتوريات المجنونة وغياب أي شكل من أشكال التعاون العربي واستمرار هجرة الرساميل إلى الخارج بدل تشجيع الاستثمارات المنتجة وخلق فرص العمل للأجيال العربية الناشئة التي تمت التضحية حتى الآن بها.

هذا لا يعني أن فرص قيام نظام عالمي جديد لاوجود لها. بل لقد كانت ممكنة منذ الآن لو أن أوربة الموحدة نجحت في تجاوز عقد العظمة الفارغة التي ورثتها عن ماضيها الاستعماري وتحررت من الهيمنة الأمريكية التي فقدت مفعولها حتى بالنسبة لبلدان صغيرة، وتجرأت على أن تختار، عوضا عن المشاركة في المجد الوهمي لانتصار مجرم وفي الغنيمة البائسة لحرب خرقاء، تحالفا تاريخيا واستراتيجيا حقيقيا مع العالم العربي، يكون من نتائجه القضاء الكامل على النفوذ الأمريكي في المنطقة وبناء تكتل متوسطي قوي يعيد لحوض المتوسط مجده الماضي. ولكن من الصحيح أن مثل هذا الاختيار كان يفترض القضاء أولا على جذور سوء الفهم والأحكام المسبقة السلبية التي كونها الغربيون عن العرب، وبشكل خاص تجنب الإساءة المقصودة أو الخلط المتعمد فيما

يتعلق بصورة العرب وتاريخهم، وإحلال مبدأ التفاهم المتبادل والتعاون البناء محل منطق التحدي وتصفية الحسابات الذي لا يزال المنطق الحاكم في العلاقات العربية-الأوربية.

أعرف أن العالم الثالث لم يعد اليوم في الغرب موضوع اهتمام وحماس كما كان منذ سنوات أو عقود، وأن الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الدول الصناعية اليوم، ومنطق المنافسة الذي لايرحم الذي تخضع له في علاقاتها المتبادلة لا يترك أي فرصة لتحقيق حلم من طراز الطموح إلى صوغ خطة متسقة للتنمية على المستوى العالمي أو حتى الإقليمي، وهو أقل ما يحتاجه الوضع الدولي اليوم وبإلحاح. لكن إذا كانت المجموعة الدولية ومؤسساتها وعلى رأسها المسؤولون الرئيسيون عن صوغ السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات العالمية، غير قادرة على تقديم مساعدة حقيقية من أجل التنمية، فلتكف على الأقل عن تشجيع الهدر وتدمير موارد الشعوب الفقيرة. إن ما أقصده هنا هو العالم العربي الذي زودته الطبيعة ببعض الموارد الطبيعية، وهي الموارد التي تتعرض اليوم، تحت

سيطرة شلة من الشيوخ المغفلين والطغاة الفاقدين لأي شعور بالمسؤولية، وبمساعدة بعض الدول الصناعية نفسها وفي سبيل خدمة أهدافها وحدها، إلى عملية تبذير منظمة ورسمية.

والهدف أننا إذا لم ننجح في دفع المسؤولين في أقطار العالم الثالث إلى إدراك خطورة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة، ولم تظهر في الأفق بوادر محاولة جدية وشجاعة لإخضاع الأنانيات المتفاقمة والانتصار عليها، وبالتالي العمل على فتح مفاوضات حقيقية بين جميع الأمم لوضع بعض النظام في طريقة إدارة وتسيير الشؤون العالمية في الوقت المناسب، فإن شيئا لن يمنع العالم من التوجه السريع نحو نوع من الحرب الشاملة تدفع الجميع للصراع من أجل التحكم بالموارد الطبيعية والمواد الأولية النادرة. وفي هذه الحالة لن تكون حرب الخليج إلا افتتاحية عصر المواجهات الكبرى التي ستبدل كليا وجذريا وبأسرع مما نعتقد المعطيات الاستراتيجية العالمية، وفي مقدمتها المعطيات المتعلقة بحوض المتوسط. ولن يستطيع الغرب الذي سيخرج لامحالة منقوصا وعاريا

سياسيا وأخلاقيا من هذا الامتحان العسكري العالمي الأخير، أن يقف لفترة طويلة، ومهما فعل، في وجه القوة المتصاعدة، ماديا ومعنويا لهذا العالم الفقير الذي لم يعد لديه فعلا ما يفقده.

---

1) لاداعي للقول أن الضحيتين الرئيسيتين في الميدان الدبلوماسي لهذا الموقف كانا جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، بعد أن تم استخدامهما كمجرد أدوات لتأمين واجهة من الشرعية للتدخل الأمريكي، مما أفقدهما الحد الأدنى من المصداقية.

2) من نماذج هذا الخلط المقال الذي كتبه الاجتماعي "ألان تورين" بالموند (1991/2/10) بعنوان "لغة الطغاة" وقال فيه: "لاتعبر النداءات التي تصدر اليوم باسم الأمة العربية أو الاسلام إلا عن هذا التوجه نحو إحلال الديكتاتورية القومية أو العقائدية محل الحركة الوطنية. إن هؤلاء الذين ينظرون إلى النزاع الراهن على أنه مواجهة بين الاسلام والمسيحية، أو بين العرب والغرب أو بين

الغرب والشرق يتبنون، عن وعي أو بدون وعي، لغة الديكتاتوريات الجديدة التي هي أيضا لغة "الجبهة الوطنية" {حزب يميني متطرف وعنصري} في فرنسا".

3) لم يكن هدف مقارنة صدام بهتلر تحويل العراق إلى مصدر للتهديد بالنسبة للبشرية كلها فحسب، وبالتالي تبرير رفض أي نقاش أو حوار حول المسائل المعلقة من العقد الاستعماري حتى اليوم، ولكن أكثر من ذلك ومن ورائه، وسم الحركة التي ساندت العراق في مواجهة قوات المتحالفين والتي عبأت عشرات ملايين العرب والمسلمين بصورة غير مباشرة بأنها حركة نازية، ومن ثم جعل الاستخدام المكثف لأدوات الدمار الشامل أمرا مشروعا. وعلى كل حال لم يخطيء الرأي العام الغربي في تفسيره لهدف الحرب. فحسب ما نقله استقصاء أمريكي للرأي تم بعد أسبوعين فقط من بدء العمليات العسكرية، أيد 45٪ من المستجوبين استخدام الأسلحة النووية لتقصير أمد الحرب وتقليل نسبة الخسائر في أرواح القوات المتحالفة. والواقع أن ما يميز العنصرية، وهي منتوج غربي صاف، عن

التعصب القديم هو أنها تواجه مسألة القتل والمجازر الجماعية بدم بارد وبالأسلوب الأكثر عقلانية ومنهجية، ومن ثم فاعلية ونجاعة. إنها أسلوب القتل المدروس والمنظم مقابل أسلوب التنفيس بواسطة الصراعات الفوضوية والاعتداءات العشوائية للحشود الجماهيرية.

4) هذا ما تريد أن تدخله مفاهيم وشعارات المذلة والاحباط التي تمسكت بها وسائل الاعلام وجعلت منها مفتاح تحليل الأزمة في المنطقة، والتي استخدمها "جان دانييل" بشكل موسع في أحد افتتاحيات مجلته النوفيل ابزرفاتور :"لماذا نحن نقاتل؟" للرد على الحجج العربية. وبالمثل، وكنوع من الاعتذار المسبق للجمهور الغربي عن تصاعد حركة التضامن العربية مع شعب العراق ودفع الاتهام عنهم، قام بعض المثقفين العرب أيضا بتسويق حجة المذلة أو ما أصاب العرب من إذلال وإحباط في الماضي لتفسير موقف العرب من التحالف الغربي. والمقصود أن هذا التضامن ينبع من منطق رد الفعل اللاعقلاني ولا يتفق مع مصلحة العرب أنفسهم. والواقع أنه إذا وجد مثل هذا الشعور والاحباط

التاريخي، فإن حركة التضامن العربي التي تكشفت في أزمة الخليج ترجع إلى أسباب أخرى ذات طابع ايجابي وليس فقط سلبي وعدائي، وهي إرادة العرب الواعية في تغيير ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة وإجبار الدول الكبرى التي تتحمل مسؤولية كبيرة في ايصال الأوضاع إلى ما وصلت إليه في المشرق العربي على تغيير سياساتها. لقد كان لهذا التضامن معنى أساسيا هو تحذير هذه الدول من مغبة سياستها، حتى لو كان ثمن هذا التحذير مرتفعا جدا. وقد فهمته هذه الدول نفسها بما هو كذلك.

5) هذا ما أكدته بشكل واضح أيضا بعد كتابة هذا البحث بأشهر الحملة التي نظمتها دوائر التحالف الغربي الثلاثي البريطاني الأمريكي الفرنسي ضد مركز البحث النووي في الجزائر، والتي تدخل في المنطق نفسه: منع التقدم التقني علي العرب .

6) والحال لقد علمتنا التجربة أن ما تبحث عنه الدول الغربية في العالم العربي والاسلامي هو تدعيم الديكتاتوريات التي تساعدها على التحكم بالرأي العام الذي تعرف تماما أنه معاد لها بالعمق،

والذي ترفض هذه الدول الاعتراف به أو احترامه، ولا تسعى حتى إلى كسبه لجانبها.

7) "هل هي حرب عادلة إذن؟ " يسأل "جان لاكوتور" قبل أن يجيب: "هي على جميع الأحوال حرب مشروعة، خاصة إذا ما أدى تحرير الكويت، رغم وحشية الوسائل التي يحتاج إليها [أي تدمير العراق]، والتي لا تقل وحشية عن العدوان الذي أعطى "الشريف" الأمريكي تفويضا بالتنفيذ، إلى فتح الملفات الأخرى في الشرق الأوسط، ملف القضية الفلسطينية واللبنانية والكردية". "رسالة إلى أصدقاء مغاربة"، نوفيل أوبزرفاتور، 31 يونيو-6فبراير 1991.

10أبريل 1991

الفصل الثالث

ما بعد الخليج:

من الحرب إلى المواجهة الاستراتيجية

أصل العداء للعرب

ليس هناك اليوم من يؤمن بأن الولايات المتحدة والدول الغربية قد أرسلت إلى المشرق العربي أكثر من نصف مليون جندي كي تضمن مصالح الشعب الكويتي أو تطبق القانون الدولي أو الاستقرار في الخليج. بالمقابل هناك من شدد على أهمية المصالح المتعلقة بمصادر الطاقة النفطية وما تمثله من حاجة ضرورية للصناعة ومصدر للرساميل الخالصة وما يمثله التحكم بها من وسيلة جاهزة للضغط على الدول الصناعية. وهناك من أبرز رغبة الولايات المتحدة في بناء النظام العالمي الجديد وتأكيد هيمنتها الدولية بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي

من المنافسة الدولية. وهناك من ركز، بين العرب والمسلمين خاصة، على أولوية تدمير القدرة العسكرية للعراق من أجل ضمان أمن إسرائيل أو وقف تقدم قوة عربية صاعدة يمكن أن تهددها في المستقبل. وبالرغم من أن الأهداف المذكورة لم تغب عن بال الاستراتيجية الأمريكية والغربية عامة، إلا أن الهدف الأول والحاسم للحرب، والذي يتضمن الأهداف السابقة ويتجاوزها، هو في اعتقادي منع نشوء أي قوة عربية أو اسلامية ذات حد من الاستقلالية في قراراها السياسي يشجع على تكوين دينامية تجميع أو توحيد إقليمية تقلب المعادلة الجيوسياسية في حوض المتوسط والعالم. وهذا هو الذي يفسر حصول التفاهم الغربي الشامل، ربما لأول مرة في التاريخ الحديث بعد التفاهم الغربي الذي حصل في القرن الماضي ضد محمد علي، والذي جاء في ظروف مماثلة تماما، حول العراق والتحريم على الدول العربية والاسلامية جميعا السيطرة على التقنية النووية. وهو الذي يفسر أيضا شمول هذا التفاهم القضاء على القدرة الاقتصادية والتقنية للعراق وعدم الاكتفاء بتدمير قدرته العسكرية. و هو

الأمر نفسه الذي حصل لمصر محمد علي أيضا. هذا لايعني أبدا أن تقدم العراق التقني كان سيفتح بالضرورة فرصة لتحقيق التقارب أو الاتحاد العربي أو الاسلامي، ولكنه يعبر عن قاعدة ثابتة في الاستراتيجية الغربية تقول بأن أفضل وسيلة للحفاظ على الوضع الراهن في الوطن العربي والعالم الثالث هو عدم السماح ببرور أي دولة عربية أو اسلامية قوية يمكن أن تفرض قيادتها على المجموع بالضغط أو بالانجذاب. وهو مضمون استراتيجية الإجهاض.

وفي هذا المجال ينبغي التمييز بين أزمة الخليج التي نجمت عن خلاف عربي عربي، وكان من الممكن حلها بطرق سياسية عربية، وبين الحرب التي جاءت استغلالا لهذه الأزمة، والتي تندرج في سياق عملية المواجهة التاريخية المستمرة التي ينظمها الغرب ضد العرب لمنعهم من تحقيق أهدافهم، والخروج من وضعهم الراهن.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد أظهرت اهتماما أكبر بتدمير القدرة العسكرية والسيطرة على الخليج وتلقين درس للعالم أجمع، وبشكل خاص العالم

الاسلامي والعالم الثالث، حول قيمة التقنية المتفوقة وضرورة احترام القوة التي تملكها، فإن أوربة كانت ولا تزال حساسة أكثر لقضية إجهاض مشروع الأمة العربية، أي التقدم العربي في اتجاه تكوين قوة اقتصادية وعسكرية مندمجة واستراتيجية. ليس ذلك دفاعا عن اسرائيل كما يقال عادة، ولكن كجزء من استراتيجية الأمن والتقدم الأوربي نفسها. إن أكثر التصريحات التي أرادت أن تستخدم الحرب لتؤكد نهاية الفكرة العربية ووهم الوجود العربي والأمة العربية، وتعلن صراحة أن أحد التنازلات الرئيسية التي ينبغي على العرب تقديمها هي الاعتراف بالتخلي عن آمالهم في بناء الوحدة العربية، هي تصريحات أوربية، قيلت من قبل مسؤولين أوربيين وفي مقدمتهم "جاك دولور" مفوض السوق المشتركة و"رولان دوما" وزير خارجية فرنسا.

والواقع أن لعداء الغرب المتميز للعرب من بين كل شعوب الأرض أسباب أربعة. الأول الموقع الاستراتيجي الحساس والخطير الذي يحتله الوطن العربي على مقربة من أوربة، وبالتالي خوف

الاوربيين مما يمكن أن يشكله العرب، في حالة نجاحهم في تجاوز خلافاتهم وتكوين إتحاد يجمع شملهم، من تهديد خطير لأمنهم واستقرارهم. وهذا هو الذي يفسر إجماعهم على العداء لفكرة الاتحاد العربي ولكل ما يمكن أن يذكر بها أو يشير إليها وحرصهم على تأكيد تمايز العرب بعضهم عن بعض ودعم كل ما يمكن أن يثير الخلافات القومية والثقافية والدينية والطائفية في مجتمعاتهم منذ الحقبة الاستعمارية حتى اليوم. بل إن هناك إرادة واعية ومنظمة لمحو صفة العروبة نفسها عن هذه المنطقة وتقسيمها بين مناطق جغرافية كالشرق الأوسط والشرق الأدنى والشمال الأفريقي وذلك بهدف القضاء على هويتها وإخفاء الوشائج الروحية والثقافية والقومية التي تربط فيما بينها وتدمير فكرة أو أمل الاتحاد لديها.

إن أوربة تشعر أن تكتل المجموع العربي مشكلة تتعلق بالأمن العميق لها. وقد عبر أحدهم عن ذلك أفضل تعبير عندما قال إذا دخلت العراق اليوم عصر الصواريخ الاستراتيجية وأسلحة الدمار الشامل، فما الذي يمنع الجزائر غدا من أن تنصب صواريخها في اتجاه فرنسا وهي على بعد ألف كيلو ميتر فقط

عنها. لكن هذا لايمنع بالطبع أن الصواريخ الاستراتيجية الفرنسية والايطالية والاسبانية موجهة جميعا اليوم نحو أهداف عربية.

والمصدر الثاني النفط. وهو ثروة استراتيجية كبيرة واستثنائية يعتقد الغرب أن من حقه الحصول عليها بالثمن الذي يريد والكمية التي يريد، وأن شرط ذلك إضعاف العرب وحرمانهم من الاستقرار ومحاربة نزوعاتهم الوطنية التي تنطوي على فكرة السيطرة على مواردهم القومية وتضييق فرص التحكم الكامل بها من قبل الدول الصناعية الغربية. وليس من المؤكد أن الغرب يعترف بالفعل بملكية العرب لهذه الثروة التي ينظر إليها على أنها لا بد أن تكون تحت إشرافه نظرا لأهميتها الاستراتيجية. بمعنى آخر هو يستكثرها عليهم بقدر ما ينظر إليهم من منظار الإمارات الصغيرة التي خلقها حول حقول النفط ويستهين بقوتهم وبمطامحهم الحضارية والقومية.

والمصدر الثالث هو اسرائيل. فبصرف النظر عما تقدمه اسرائيل من خدمة للمصالح الغربية باعتبارها قوة احتياطية للحفاظ على الانقسام وعدم

الاستقرار في الوطن العربي، يتغذى التعلق الغربي باسرائيل بشكل رئيسي من حاجات غربية خاصة. فقد أنشأ الغرب إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية وجعل منها نوعا من التكفير أمام ضميره والعالم عن الانهيار الأخلاقي والروحي الذي وصل إليه وعاينه خلال الحرب، حتى صار حفاظه على أمنها وسلامتها، مهما كان سلوكها اتجاه العرب وعدوانها عليهم، تأكيدا لالتزامه أمام نفسه ومصالحته معها وفدائه لخطاياه أو تجديده لضميره الميت. ولعل مما يشجع على هذا الحماس لها هو أنه يحل مشكلته مع اليهود على حساب الآخرين. وهكذا أصبحت معاملته لها غير خاضعة لأي قاعدة سوى التغاضي والتساهل والدعم المطلق والحرص على إظهار الود والتنافس على التأييد والمساعدة في كل الظروف. وكل مقاومة عربية للسياسة الاسرائيلية تترجم في الشعور الغربي مباشرة كمناوءة للغرب وتعكير لصفو ضميره وتذكير بلا إنسانيته وتحد لاستقراره الروحي والسياسي. وهو يعتقد أن الشرط الأول للتفاهم مع العرب هو أن يقبلوا له بتمرير جريمته الاسرائيلية ويتعاملوا معها كما تود أن تعامل به.

أما المصدر الرابع فهو الحسابات التاريخية الحضارية المعلقة منذ القدم والتي لم تنجح حقبة الاستعمار والانتقام الذي تميزت به من تصفيتها في وعي الغرب، بل زادتها تعقيدا. والعنصر الأكثر حساسية في هذا الحساب هو الاسلام الذي يشكل اليوم في العالم أجمع أكبر قوة مقاومة للهيمنة السياسية والثقافية الغربية، والذي كان ولا يزال المرتكز الأول والأعمق لطفور العرب الحضاري وتماسكهم الذاتي وتوحيد منطقتهم روحيا وثقافيا وتحويلهم بالتالي إلى تكتل حضاري واسع، وإلى فاعل تاريخي قادر في الحوض المتوسط والعالم. ولذلك فإن الجانب الذي يتركز فيه العداء للعرب كأعنف ما يكون هو الهجوم على الاسلام بوصفه رديف العرب التاريخي ومرتكز هويتهم جميعا، ومحاولة تشويه صورته وتنمية الخجل منه ودعم كل من يتنكر له من أهله أو يدعو للتنكر له.

فلا يمكن للغرب أن يقبل العربي أو العرب إلا إذا آمن أو آمنوا أولا بأنهم ليسوا أمة ولا كتلة وجماعة ولكن أقواما وطوائف وأقليات متناحرة ومتميزة ومتناقضة بالضرورة فيما بينها، وسلموا ثانيا

بحق الغرب في السيطرة على النفط الذي يخرج من أراضيهم كدليل على مشاركتهم في السلام والأمن العالمي، واعترفوا ثالثا باسرائيل كثمرة طبيعية لخطئهم وكرههم لليهود وواجبهم كتعويض عن ذلك التسليم لها بفلسطين وبالتفوق الدائم في الشرق، وأعلنوا رابعا عن تخليهم عن الاسلام ورفضهم له باعتباره دينا متخلفا وهمجيا وداعيا للعنف والارهاب والعدوان، أي تنكروا لذاتهم وفقدوا كرامتهم. وهذه هي في الواقع مشاكل الخلاف والصراع الحقيقية العميقة بين الغرب والشعب العربي، وهي خلافات كبرى تتعلق بمصير العرب بالمعنى الحرفي للكلمة ، أفرادا وجماعات، وتشكل لذلك موضوع مواجهة إستراتيجية شاملة وتاريخية. ومن هذا المنظور، أعني منظور المواجهة الشاملة ينبغي تحليل نتائج حرب الخليج، وبلورة الرؤية الاستراتيجية البديلة لمنع الغرب من تحقيق هذه الأهداف التي لا يمكن أن يكون معناها إلا تفكيك الوجود العربي وإلغاءه كوجود حضاري وسياسي.

إن العامل الأساسي الذي غذى نفس الحرب ولعب دورا كبيرا في نجاح استراتيجية حرب التدمير في

الخليج، والذي سمح لها بتجاوز العديد من التناقضات التي تمزق المعسكر الصناعي، بل بالحصول على تأييد عالمي وقانوني دولي لا شك فيه هو في اعتقادي نجاح الدول الغربية، عن طريق تشويه صورة العرب وتسويد صفحتهم، في تعميق وتكريس كره العرب والعداء المنظم السياسي والنفسي لهم كأمة وحضارة ودين، وخلق الاستعداد في أوساط الرأي العام للتخلي عن كل المباديء والقيم والأخلاق والشرائع الدولية عندما يتعلق الأمر بقضايا عربية. وكما كان هذا الكره العامل الأخطر في نجاح استراتيجية العدوان والتدمير التي حكمت حرب الخليج فإنه سيكون العامل الأساسي في بناء استراتيجية المواجهة الغربية للعرب في السنوات القادمة. ذلك أن هذا العداء يستطيع أن يقدم للغرب والشمال عموما فرصة لجعل الصراع العربي الغربي بديلا للنزاع بين الشمال والجنوب وفداءا أو كبش فداء له. مما يعني أن مشاكل الصراع والنزاع الناجمة عن عملية الاستقطاب الدولي والمرتبطة به سوف يصار إلى حلها من خلال الوطن العربي وأن الغرب سوف يعمد إلى توجيه ضرباته للعالم

الاسلامي أولا وللعالم الثالث ثانيا وحسم الخلافات الغربية الداخلية عبر الأقطار العربية. وهكذا فإن العرب بعد أن تحولوا إلى ميدان حرب سوف يتحملون العبء الأساسي من تكاليف إقامة النظام العالمي القهري الجديد الهادف أولا إلى تحييد العالم الثالث وضبط حركته وخنق أنفاسه ومنعه من التحول إلى مصدر قلاقل وقلق للعالم الصناعي الغني. ومنذ الآن نجح الغرب في بناء صورة الوطن العربي وتجميع عناصرها كنموذج متطور وماحق للخطر الشيطاني الصاعد من العالم الثالث: أي كثمرة التقاء عناصر التعصب الديني والتكاثر الديمغرافي المخيف والنمو المفرط في القوة العسكرية والثقافة الفاسدة التي تغذي انعدام الأخلاق والضمير وتدعم نشوء الديكتاتوريات الارهابية والغنى الفاحش الذي يتعايش دون حدود مع الفقر والفاقة، باختصار الصورة اللاإنسانية لجماعة وحضارة لا تستحقان أي نوع من الشفقة ولا يليق بهما إلا التأديب والتدمير والعدوان. وبهذا المعنى كان تدمير العراق الفعل المؤسس لهذا النظام العالمي الجديد المعد لاحتواء مقاومات

وانتفاضات شعوب الجنوب المحطمة.

2

مأزق الاستراتيجية الغربية:

ليس من الممكن التفكير باستراتيجية عربية لما بعد الحرب دون تقييم نتائج الحرب بصورة موضوعية، ومعرفة ماهي المواقع الجديدة التي اكتسبها الغرب على طريق تحقيق هذه الأهداف التي ذكرنا، في الواقع المادي وفي النفس العربية والاسلامية والعالم ثالثية، وما هي طبيعة الساحة الاستراتيجية الدولية الراهنة والتناقضات الجديدة التي فجرتها الحرب والتي يمكن أن ينطلق منها العرب من أجل استعادة زمام المبادرة والتأثير على مجرى التاريخ، تاريخهم الخاص والتاريخ عامة. لكن لا ينبغي أن ننسى في هذا المجال أن تفسير نتائج الحرب هو جزء من الحرب،

وأن ما بعد الحرب هو حرب مكملة للحرب العسكرية الأولى، بل إن عملية قطف ثمار الحرب هي المرحلة الأهم من الحرب. ويعني هذا أن الموضوعية هنا تظل نسبية جدا، وتدخل فيها حسابات التأثير النفسي على الخصم، والضغط المعنوي والسياسي عليه وعلى رأيه العام.

واعتقادي أنه إذا لم يكن هناك شك في ما حققه التحالف الغربي من كسب عسكري، فإن الانجازات على الصعيد السياسي ليست أكيدة أبدا في الوقت

الراهن ويمكن أن تكون معكوسة النتائج في المستقبل. ولعل هذا الالتباس في تفسير نتائج الحرب هو الذي يقسم الرأي العام العربي بقوة بين فريق يؤمن أن الحرب قد حققت من وجهة النظر العربية هدفها بما جسدته من رفض العرب للاستسلام والأمر الواقع والاعلان عن إرادتهم في تغيير الأوضاع، وفريق آخر يعتقد أننا منينا بكارثة لا تقل عن كارثة عام 1967 إن لم تكن تفوقها. وهذا الانقسام في الرأي العام العربي يؤلف بحد ذاته حدثا جديدا، ويعكس قدرة حقيقية على احتواء الضربات وتجاوز خطر الانهيار المعنوي الذي عرفه

العرب بعد نكسة حزيران-يونيو، والذي يشكل إحداثه هدفا رئيسيا لكل منتصر.

والواقع أن الولايات المتحدة قد نجحت من خلال المبادرة بالحرب ورفض التفاوض، في إعادة تأكيد السيطرة الأمريكية المطلقة على المصادر النفطية في الخليج في مواجهة المطامح العراقية ومن ورائها العربية، وكذلك في مواجهة البلدان الصناعية المنافسة. ويعطي هذا التحكم للولايات المتحدة في صراعها الراهن من أجل تحقيق المنافسة مع التكتلات الصناعية الأخرى هامش أو أداة مناورة استراتيجية لاتقدر بثمن.

كما نجح التكتل الصناعي في نزع القدرة على التحكم بالأسعار من أيدي الدول المنتجة وجعل مسألة تحديد الأسعار مرتبطة بالدرجة الأولى بالتفاهم بين الدول الصناعية المستهلكة نفسها وحسب حاجاتها الخاصة وتبعا لتناقضات مصالحها أيضا.

وفيما يتعلق بالمستوى الاستراتيجي الاقليمي ساهمت نتائج الحرب في تعزيز التفوق الاسرائيلي

العسكري، سواء أكان ذلك بسبب الاختلال الذي نجم عن تدمير قوة العراق أو بسبب الأسلحة الجديدة التي حصلت عليها خلال الحرب. ووجهت الحرب دون شك ضربة قوية لمصداقية الجامعة العربية وفاعليتها، وهي الضربة التي تسعى القوى المحلية والعالمية المعادية لفكرة الاندماج والتجمع العربي إلى استغلالها لتأكيد استحالة فكرة الوحدة العربية أو طابعها الطوباوي والوهمي، وبالتالي لتوجيه ضربة استراتيجية للأمة العربية وإلغاء كل أفق للعمل المشترك في وعيها.

ومن الواضح أن الهدف من تسويد مثل هذا الاعتقاد بانعدام وجود مصالح عربية مشتركة أو مصير عربي واحد هو تثبيت النهج السابق الذي أدى إلى انفجار الأزمة واندلاع الحرب كجزء من استراتيجية التفكيك العربي، ودفع كل قطر إلى اتباع سياسة خاصة به قائمة على تعظيم المرابح القطرية بصرف النظر عما تجره من أذى على الآخرين، والاستسلام الكامل لمبدأ وقاعدة الحماية الخارجية والتبعية. ويشكل ذلك كله شرطا لوضع الخليج تحت الحماية الأمريكية المباشرة وفصله نهائيا من الناحية السياسية والاستراتيجية

عن الوطن العربي، كما يشكل شرطا مسبقا لتعميم نموذج ومفهوم اتفاقيات كمب ديفيد، أي فرط التجمع العربي نهائيا، وهو ما يعتقد الغرب أنه الوضع المناسب للحفاظ على أمنه الجنوبي وأمن حليفته الرئيسية إسرائيل، وما يضمن التفوق الاسرائيلي الساحق والمطلق على كل دول المنطقة وعلى العرب جميعا. ولو حصل ذلك لحققت الولايات المتحدة وحلفاؤها كامل أهدافهم.

أما على صعيد المنافسة بين الدول الصناعية فقد نجحت الولايات المتحدة في تأكيد هيمنتها أو قيادتها السياسية بعد أن وجهت من خلال الحرب ضربة إجهاضية حقيقية للوحدة الأوربية بما هي مشروع تكتل سياسي فاعل وليس مجرد سوق اقتصادية، كما نجحت في وضع اليابان والمانية الصاعدتين اقتصاديا تحت ضغط الحاجة النفطية التي تتحكم بها أمريكا الآن.

وعلى الصعيد العالمي لقد أجهزت الحرب على مصداقية الأمم المتحدة عند شعوب الجنوب بقدر ما جعلت منها أداة حقيقية في يد بلدان الشمال وأخضعتها لسياستها. ووحدت الرأي العام في البلاد

الصناعية وراء سياسة القوة في التعامل مع الجنوب، وثبتت لديه من جديد الفكرة الاستعمارية القديمة عن نجاعة سياسة التشدد والتهديد والحرب في كسر إرادة المقاومة لدى البلاد الاسلامية وبلدان العالم الثالث عموما وإحباط مطالب شعوبها، وأزالت، كما ذكر ذلك الرئيس الأمريكي، عقدة انعدام الثقة بالنفس التي خلقتها هزائم البلاد الأمريكية والأوربية أثناء حقبة نزع الاستعمار وفي مقدمها هزائم فيتنام والجزائر، وحررت إرادة القتال من جديد في هذه البلاد وقضت على التيارات السلامية والسلمية فيها. وقد قطعت الدول الخمس في مجلس الأمن خطوة جديدة على طريق إعادة التشريع لنوع جديد من الاستعمار والوصاية عندما صوتت على مبدأ التدخل في شؤون الدول النامية باسم حقوق الانسان أو غيرها.

ويحاول التكتل الصناعي أن يستغل النجاح الذي حققه مبدأ استخدام القوة في الخليج والتلاعب بالمنظمة الدولية ليؤكد في وجه الشعوب النامية جميعا أن السيطرة العالمية قد حسمت نهائيا لصالح التكتل الغربي، وأن التفوق التقني الذي كانت حرب

فيتنام والجزائر قد أكدت عدم فاعليته في ضمان هذه السيطرة قد استعاد حقه التاريخي من جديد وأثبت صلاحيته في مواجهة النظريات الثورية التي كانت تؤكد على عدم القدرة على قهر إرادة الشعوب. ولو نجحت الأوساط الغربية الاعلامية اليوم في تسويد هذه الفكرة في العالم الثالث فسيعني ذلك توجيه ضربة حقيقية لإرادة المقاومة وعقيدتها في هذه البلدان وتمديد عمر السيطرة الخارجية والتبعية والخضوع لعقود طويلة.

لو أردنا الاختصار لقلنا إن إهم ما أسفرت عنه الحرب بالنسبة للتحالف الغربي هو تدعيم النظم الخليجية الملكية والأميرية وتثبيت أقدامها أمام التحديات التي تعرضت لها وسوف تتعرض لها من قبل الدول العربية الفقيرة، وتأكيد الهيمنة العسكرية الأمريكية في المعسكر الصناعي والغربي وزعزعة الاستقرار في الدول النامية لتسهيل عملية التلاعب بها والتحكم بمصادرها، وأخيرا تثبيت النظام الدولي القديم، نظام السيطرة الغربية القائم على القوة، والمدافع عن مصالح التكتل الصناعي والغربي عامة في مواجهة احتمالات قيام نظام

المساواة الحقيقية والسلام والتوازن في المصالح والمنافع والتنمية الشاملة الذي تحلم به كل الأمم والشعوب.

لكن النظرة المتعمقة تظهر أن هذه النتائج ليس ثابتة ولا نهائية. فمن الواضح اليوم أن زعزعة الاستقرار سيف ذو حدين، وأنه قد خلق في الخليج والمشرق أوضاعا جديدة ومعقدة لن يستطيع أحد أن يسيطر عليها، وفي المقدمة الدول المتحالفة بالرغم من تزايد قدرتها على التلاعب بالقوى المحلية وتقسيمها. وبالرغم من الدمار الذي ألحقته حرب الخليج بقطرين عربيين، بل بسببه أيضا، وضعت الوطن العربي كما لم يحصل في أي حقبة أمام خيارات حاسمة في مواجهة خطط المستقبل من حيث الأمن والتنمية والديمقراطية والعمل المشترك. وفي الوقت الذي دعمت فيه الانقسام العربي بين البلدان الغنية والفقيرة أطلقت كما لم يحصل في أي وقت دينامية التضامن العربي والاسلامي الشامل على مستوى القاعدة الشعبية حتى يمكن القول أنها شكلت من هذه الناحية ولادة جديدة للأمة ووحدت لأول مرة مستويات الشعور الوطني في المغرب والمشرق.

وفي الوقت الذي دعمت فيه التفوق العسكري الاسرائيلي أضعفت بشكل جدي الأساس الأخلاقي والقانوني الذي قام عليه التحالف الغربي/الاسرائيلي وما يجسده من مصالح استعمارية، ودفعت بالتالي إلى تعميق القطيعة بين النخب العربية والغرب وخلقت بذلك فرصا أفضل للاندماج السياسي الذاتي وتجاوز الاستلاب والتمزق الداخلي. وفي الوقت الذي زادت فيه من نزعة الغرب إلى مقاومة الاسلام والتمثيل بقيمه وصورته امتص الاجماع العربي الاسلامي على تأييد الشعب العراقي التناقضات العنيفة في الصف الوطني وفتح الباب أمام حوار جدي أكبر بين النخب الاسلامية والقومية.

وإذا كان من الصحيح أن الحرب قد دعمت نظم الخليج وحصنتها ضد خطر هجوم أو ضغوط الدول العربية والاسلامية المجاورة بما قدمت لها من حماية أجنبية، فمن الصحيح أيضا أن هذه الحرب قد أضعفتها سياسيا وأفقدتها الكثير من مصداقيتها في الداخل والخارج. والاستقرار الذي يمكن أن تقدمه هذه الحماية لها اليوم سوف يصبح هو نفسه وبسرعة

كبيرة مصدر عدم الاستقرار الدائم في المنطقة جميعا وداخل كل قطر. ذلك أنه بدل أن يسمح بحل التناقضات الحقيقية الكامنة وراء عدم الاستقرار ونقمة الشعوب العربية وعداوتها للسياسات التبذيرية السابقة، لن يعمل إلا على تعميقها. ولن يتأخر الوقت كثيرا قبل أن يدرك الجميع أن انتصار النظم الخليجية، بفضل التحالف مع الولايات المتحدة والغرب عامة، يمثل في الوقت نفسه الاعلان عن نهاية الحقبة النفطية بنظمها ومالها وسياساتها ورجالها لصالح هذا التحالف نفسه والقوى الجديدة التي سوف تلتف حوله أو سوف يحاول أن يخلقها في ركابه وحول مصالحه الجديدة.

وإذا كان من الصحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت بشكل لا ينازع زعامتها على المعسكر الصناعي والغربي، وهو المدخل الضروري لاعادة ترتيب الأوضاع الصناعية والدولية بما يضمن أولا مصالحها الخاصة، فمن الصحيح أيضا أن هذه الهيمنة التي حولت أمريكا إلى دولة بلطجة دولية وقامت على مايشبه فرض الأتاوات والخوة والارهاب الجماعي لن تمنع الولايات المتحدة من أن تجد نفسها

بسرعة في وضعية شبيهة بالوضعية التي وجدت فيها بريطانيا وفرنسا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أن الدولتين كانتا في عداد الدول المنتصرة في الحرب. وتعني فقدان امبرطوريتهما العالمية وسيطرتهما الدولية. لقد كان من الممكن للنصر الأمريكي في الخليج أن يكون ذا فائدة حقيقية للولايات المتحدة لو كانت في وضع اقتصادي صحي متسم بالتوسع المنتج أو لو كانت أسباب الانكماش الذي يعيشه الاقتصاد الأمريكي مرتبطة فقط بأسعار النفط وتوفره. والحال أن الادارة الأمريكية قد استخدمت الحرب للهرب من مشاكل التدهور والانحطاط الحقيقية، وهي بالضبط التعلق بمواقع السيطرة الامبريالية العالمية، وعدم الرغبة في تخفيض الأعباء الخارجية على قدر ما تسمح به قوى الانتاج والتنمية الداخلية. وهو ما يردده عن حق تيار المعارضة الفكرية لسياسة التوسع الراهنة.

وإذا كان من الصحيح أيضا أن التكتل الصناعي والغربي قد نجح في إرهاب الأمة والعالم الثالث المتفجر عن طريق درس الدمار الشامل الذي لقنه له في حرب الخليج، فمن الصحيح أيضا أن سياسة

القهر الخارجي والقوة لن تستطيع أن تحل المشاكل الكبرى للتنمية في العالم الثالث، وهي مشاكل تتراوح اليوم بين مواجهة كوارث المجاعة أو الافلاس القومي الاقتصادي الكامل أو انفراط عقد الدول والمجتمعات وانتشار الحروب الأهلية والعنف والفوضى. وفي مثل هذه الحالات ليس هناك ما يردع المجتمعات عن التمرد والعنف طالما لا يوجد عندها بالفعل ما تخاف عليه. بل إن المواجهة والدعوة للقتال والعنف سوف تصبح عند الشعوب التي أذلها الجوع والخوف وأنهكها القلق والحرمان المصدر الوحيد لتغذية الشعور بالأهمية والقيمة والكرامة الذاتية. ولن تتأخر الشعوب النامية حتى تدرك الوجه الآخر لانتصار التقنية في حرب الخليج، وهو التكاليف المذهلة لهذه الحرب على الصعيد المالي أولا والاقتصادي ثانيا والبيئوي ثالثا إذا لم نشأ أن نتحدث عن الصعيد الانساني. وتدرك. أيضا أن التكتل الصناعي غير قادر على شن مثل هذه الحرب مرة ثانية، وبالأحرى في وقت واحد في مواقع متعددة. إن العالم الثالث سوف يدرك أن من المستحيل اليوم، مهما عظمت وسائل التقنية

العسكرية، إخضاع ثلاثة أرباع البشرية بالقوة.

فالنجاح في المعركة العسكرية مع انعدام القدرة على توفير الحلول الحقيقية، أو على الأقل بداية الحلول الضرورية لتخفيف التوترات التي قادت إليها لا يحسم الحرب من الناحية السياسية ولكنه يعمل بالعكس على تعميق هذه التوترات وتعزيز إرادة القتال وتوسيع دائرته. إنه يحول الحرب إلى قهر محض يقوم على مبدأ التدمير وإلحاق الأذى أكثر مما يحمل أي أمل في تحقيق مرابح ذاتية. ولعل النتيجة الرئيسية والكبرى لحرب الخليج في هذا الميدان كانت تفجير الاحقاد التاريخية بين المجموعتين العربية والغربية كما لم يحصل من قبل، وابراز التناقضات الأساسية والحسابات التاريخية المعلقة التي حاولت بالعنف المسلح إخفائها أو التخفيف منها. وهذا يفسر لماذا لم يشعر أي من البلدان العربية والاسلامية التي شاركت تحت الضغط الأمريكي في الحرب مع الغرب بأي معني للنصر، بل أدرك الجميع بالعكس هشاشة المكاسب المادية والمعنوية التي حصلوا عليها وخطورة ما يمكن أن تقود إليه من ورطات ومآزق جديدة. ولا يعدم التاريخ أمثلة

للانتصارات الملغومة أو المسمومة التي يكون فيها ربح المعركة أكثر كلفة لصاحبه على المدى الطويل من خسارتها. وربما كان الانجاز الاساسي للحرب الخليجية بالنسبة للعرب والمسلمين هو إفهام الغرب مدى تصميمهم على المقاومة واستعدادهم للتضحية من أجل تغيير الوضع الراهن المفروض عليهم. ولهذا فقد وضعت الحرب التحالف الغربي أمام اختيارين لا ثالث لهما، الاستعداد لحروب جديدة مدمرة وانتحارية على اتساع القارة العربية، أو تعديل مواقفه الأساسية والتعامل مع القضايا العربية بأسلوب جديد. وفي هذه الحالة لن يمكن انهاء المواجهة الشاملة التي عززتها الحرب إلا إذا قبل الغرب بالاعتراف بالمصالح الحيوية للأمة والقبول بفتح مفاوضات جدية حول نقاط الخلاف والنزاع، وكف عن التهديد بالقوة. وهذا يعني ايجاد حل عادل للنزاع العربي الاسرائيلي والاعتراف بشرعية الاندماج والتعاون العربي كشرط للتنمية الاقتصادية والحضارية في الأقطار العربية، واحترام الاسلام والهوية الثقافية العربية كقاعدة ضرورية للتعامل السليم والندي. ولو حصل هذا لعنى

انتصارا سياسيا للغرب بصرف النظر عن الفشل العسكري. وهو ما لا يزال الغرب يسعى للتهرب منه، بالمناورة السياسية والعسكرية مهددا باستمرار المواجهة، وقتل أي أمل في بناء نظام عالمي جديد فعلا قائم على ضمان الأمن والاستقرار لجميع الشعوب، وإرساء العلاقات الدولية على قاعدة الحوار والتشاور والمفاوضات وليس على مبدأ التفوق العسكري والقوة.

3

الاستراتيجية العربية: تكيف أم مقاومة وتغيير

من الطبيعي أن يؤدي تباين الرأي العام العربي والاسلامي في تفسير نتائج الحرب إلى مواقف متناقضة كليا في الأوساط السياسية، وبشكل خاص في تقديرنت الأنظمة الحاكمة وتقديرات قوى المعارضة وقسم كبير من الرأي العام. ومن الطبيعي أيضا أن يغذي الاحباط الناجم عن الشعور بالانتكاس ميلا قويا إلى الاستسلام واليأس من مقاومة النفوذ الغربي واستمرار الاعتراض على استراتيجية الحماية والتبعية للغرب. ويلقى هذا الميل بالطبع تأييدا وتضخيما كبيرا لدى أوساط النخب الحاكمة

التي تحاول أن تستغله لترويج فكرة إنهيار مبدأ العمل العربي والتضامن الاسلامي والوحدة، وتأكيد الاختيار القطري الذي كان سائدا أساسا قبل الحرب، وعقلنة استراتيجية التكيف مع الوضع الراهن، أي القبول بالتبعية وبالحماية الاجنبية والتفوق الاسرائيلي. ويشكل هذا النشاط الأرضية الجديدة للتحالف الذي هو في طريقه للنشوء بين بعض أطراف هذه النخب والدول الغربية التي لم تعد تتورع عن النقد العلني للخيار الوطني العربي. وهي تسعى في تركيزها على الهزيمة ومبالغتها في الحديث عن الكارثة التي أوصلت العرب إليها، إلى ضرب المعنويات العربية وتسفيه فكرة المقاومة والتحدي للغرب وإبراز لا عقلانيتها بل وخطورتها على مستقبل العرب وتدعو، من وجهة نظر "التفكير الواقعي"، إلى القبول بالعمل والانتاج من منطلق القبول بميزان القوى القائم والحفاظ على الأوضاع الراهنة. ولجعل دعايتها هذه أكثر جاذبية تقدم هذه الدول الوعود المغرية اليوم بتعاون بناء وجديد من أجل التنمية على شرط أن يتم الفصل بين المسائل الاقتصادية والسياسية وبين المغرب والمشرق وبين

النزاع العربي الاسرائيلي والنزاع العربي الفلسطيني وبين العروبة والاسلام، وأن يترك العرب فكرة الوطن بل العالم العربي الواحد، ويسعى كل قطر إلى إقامة علاقات منفردة مع الدول الكبرى، تماما كما تطلب اسرائيل مفاوضات ثنائية مع الأقطار العربية.

والهدف من كل ذلك حرف العرب عن التفكير والتمسك بالخيار المصيري الوحيد الذي يمكن أن يجعل منهم في المستقبل مركزا للانتاج الحضاري الفعلي وليس سوقا استهلاكية، وقوة اقتصادية قادرة على خلق فرص العمل الضرورية لأبنائها بدل أن تكون بلدانا سياحية متسولة، وتكتلا سياسيا مستقلا يلعب دورا فاعلا في السياسة العالمية بدل أن تكون لعبة بيدها. ويتطلب هذا استراتيجية مختلفة عن استراتيجية التكيف والالتحاق بالدول الحامية والتبعية لها هي استراتيجية المقاومة المستمرة الواسعة والمنظمة من أجل تغيير ميزان القوى القائم والأوضاع الراهنة. وبعكس ما يشيعه التكتل الاستعماري الجديد، ليست هذه الاستراتيجية مستحيلة، ولكنها الوحيدة الناجعة والممكنة والتي

أثبتت الحرب كما ستثبت الحقبة القادمة صلاحها وضرورتها وإلحاحها.

فأولا، وبعكس ما تحاول أن تبثه أجهزة الاعلام الغربية والتيارات المرتبطة بها، لم تظهر الحرب إخفاق فكرة الاتحاد والاندماج العربي ولكنها أثبتت بالعكس تماما ضرورتها وخطر الاستهتار بها، بقدر ما جاءت كثمرة مباشرة لغياب الأخذ بها والاستهتار بمقتضيات التعاون العربي الجدي والحاجة الملحة إليه. فليس هناك أي شك عندي أن النزاع العراقي الكويتي لم يكن ليحصل ويشق الجامعة العربية لو نجح العرب في العقد الماضي في بناء الحد الأدنى لأرضية التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني. وما كان ليتحول إلى حرب عربية عربية لو لم تتقاطع مطالب العراق في فتح ملف الخلاف مع حكومة الكويت مع المطالب المتنامية وغير المعلن عنها للبلدان العربية في دفع دول الخليج العربي إلى القبول بمبدأ التعاون والاندماج والعمل العربي المشترك والتفاهم الاستراتيجي الذي عبرت الدول الخليجية بشكل ثابت ودائم عن رفضه والاستهتار به. ومع تزايد تقهقر الوضع العربي الاقتصادي

وتفاقم العجز العربي الشامل عن تقديم يد العون للانتفاضة الفلسطينية ووضع حد للتسلط الاسرائيلي على المنطقة العربية، وتزايد ابتعاد دول الخليج بنفسها عن القضايا العربية، برز التعرض بالقوة المسلحة لدولة خليجية غنية وكأنه عملية إنذار مشروعة لقيادات الخليج وتذكير لها بضرورة المراجعة الجذرية لسياساتها وإنقاذ الرهان العربي المصيري الشامل أكثر مما برز على أنه عدوان على دولة عربية مستقلة أو تأييد للعدوان أو رغبة فيه.

إن ما شهده الوطن العربي في العقد الأخير، وبعد حقبة طويلة من التضامن والتأكيد على ضرورة التعاون الاقتصادي والعسكري وبناء السوق العربية المشتركة أو الوحدة الجمركية أو الاقتصادية والأمن المشترك بل والوحدة العربية، هو عملية منظمة لإفراغ التعاون العربي من مضمونه، ودفن قرارات التضامن العربي أو تحويلها إلى شعارات استهلاكية تغطي التباعد المتزايد بين خيارات البلدان العربية، وتفكيك الجامعة العربية واستبدالها بتكتلات جديدة تعكس هذه الخيارات. وهكذا تكون مجلس التعاون الخليجي ليضم الدول العربية النفطية الغنية وينظم

أمنها وتعاونها مع المعسكر الغربي، كما تكون اتحاد المغرب العربي كامتداد للوحدة الأوربية أو استجابة لها، ورُكّب مجلس التعاون العربي ليلملم بعض ما تبقى من الدول العربية الباحثة عن نسق يجمعها. وفي نفس السياق التباعدي تم التخلي العملي عن القضية الفلسطينية وترك الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة يواجه مصيره لوحده. باختصار لقد حلت الأنانية محل التعاون، وأصبح من المستحيل القول بأن سياسات الدول العربية كانت تعبر عما كانت تدافع عنه في شعاراتها وما كان ينتظره منها الرأي العام، أي عن وحدة المصير العربي في مواجهة قضايا الأمن والاحتلال الاسرائيلي والتنمية الحضارية.

كانت أزمة الخليج إذن هي الثمرة الطبيعية لهذه السياسات القطرية والأنانية الضيقة التي انتهت إليها القيادات العربية في انكفائها على مصالحها الخاصة وتجاهلها للمصالح الوطنية العربية العميقة. وكان انفجارها التعبير عن تعثر مسيرة التقارب العربي والاحتجاج على تراجع مشاريع التنمية بل على انسداد آفاق العمل التنموي، وإخفاق

استراتيجية التحرير سواء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية عموما أو بالأراضي العربية المحتلة، ونجاح الأنظمة المهترئة القديمة والحديثة في شل إرادة الحرية والتحرر في المجتمع العربي وإجهاض عملية الانتقال الديمقراطي قبل أن ترى النور. وهذا هو الذي يفسر السبب الذي دفع الرأي العام العربي إلى أن لا ينظر إلى حرب الخليج كحرب عربية عربية، أو إسلامية إسلامية وهي في أحد أبعادها كذلك، ولكن فقط كحرب بين العرب والدول الأجنبية التي تريد أن تبتعد بالخليج عن المنطقة وتفصله عن الأمة لتحتكر ثروته ومصادره المالية.

ولذلك يخطئ من يعتقد أن هذه الحرب العربية العربية قد حسمت بالانتصار الأمريكي على العراق وتدمير القطرين الغربيين معا. ذلك أن الأسباب التي دعت إلى انفجارها، وفي مقدمتها مسألة التعاون العربي من أجل التنمية والأمن، لم تجد حلها بعد ولن تجد حلها في تصورات الولايات المتحدة عن نظام الأمن الإقليمي الذي لا يرى مشكلة للأمن في توفير الحماية والاستقرار والنمو الثابت للشعوب العربية ولكن في ضمان السيطرة الأمريكية على

آبار النفط وتدعيم الكيان الاسرائيلي.

وثانيا إن استراتيجية التكيف سوف تظهر في تقديري إخفاقها بأسرع مما يعتقد البعض. والسبب في ذلك أن الغرب والدول الصناعية لن تعطي شيئا يذكر للعرب في إطار النظام الجديد القائم على تفاقم التنافس والتنازع بين الدول الصناعية نفسها على مناطق النفوذ والاسواق والرساميل الجاهزة. بل إنها هي التي تضغط على بلدان الخليج كي تشيح بوجهها عن العرب. وسياساتها الضيقة الأفق والأنانية هي المسؤولة الأولى عن الدمار الشامل الذي وصلت إليه الأقطار النامية والقطيعة العميقة التي لاتكف عن التفاقم بين عالم الشمال المصنع عامة وعالم الجنوب المتقهقر نحو الفاقة والمنذور لكل أنواع الكوارث والمآسي. وقد استقرت الكتلة الغربية الآن على استراتيجية التخلي عن العالم الثالث وتركه يغرق مع العمل على إنقاذ كل ما يمكن إنقاذه من المصالح الغربية هناك، والاكتفاء بوضع الخطط الجديدة لمواجهة حالة من الغليان والتفجر والثورة الدائمة. وليس حديث الدول الكبرى اليوم عن ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة والدفاع عن حق التدخل في

البلدان الثالثية، والعربية خاصة، إلا بداية التشريع القانوني للحرب الجديدة الاستعمارية، وهدفها انتزاع استقلال البلدان النامية منها والعودة إلى منطق الوصاية والحماية الذي فتح المجال أمام الاستعمار الأول. وليس هناك شك أن العالم سوف يسير، مع استمرار الانكماش بل الانحطاط الاقتصادي في العديد من الدول الصناعية، إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، نحو وضع يشبه الوضع الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر قبل انتصار الثورة البلشفية. ورغم التحالف الرسمي ضد الجنوب، لم تنه الحرب التمايز في استراتيجيات البلاد الصناعية ولكنها فجرت الخلاف فيما بينها. ونظرا لغياب قاعدة جديدة متفق عليها لإعادة توزيع مناطق النفوذ، وعدم القدرة على التصريح بذلك بعد، فقد رجع هذا التوزيع إلى استلهام الصورة التقليدية للتوزيع الاستعماري القديم.

إن الهدف الجديد الذي جمع قوى التحالف الغربي والصناعي هو ضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية على هذا العالم المتفجر، وذلك بالمبادرة بعاصف عسكرية تستبق ما يحبل به المستقبل القريب مر

عواصف تاريخية حقيقية هذه المرة، ويجهض دينامية التطور في القوى الإقليمية المحلية، ويؤكد في الوقت نفسه القاعدة الجديدة للنظام القادم، نظام المواجهة الشاملة بين الشمال والجنوب، أعني قاعدة التأديب واستخدام القوة دون حدود ورفض الحوار والتفاوض مع أي قوة من قوى العالم الثالث الصاعدة.

وثالثا لأن الشعوب لا تختار هويتها، والهوية العربية لا تستقيم وتستقر خارج العمل الاتحادي والاندماج العربي. فلا يتوقف مصير الأمة على مشاعر الأفراد، ولكنه تجسيد لعوامل موضوعية عميقة لعل أهمها الذاكرة التاريخية التي تختزنها الثقافة والتي لا يمكن محوها من الأذهان إلا بمحو اللغة والقضاء على التراث. والثقافة هي التي تحرك الأفراد وتحدد سلوكهم وليس العكس. وطالما كانت هناك ثقافة عربية إسلامية تذكر العرب بأنهم لم يخلقوا لتكون أقصى مطامحهم التحول إلى خدم في مقاهي الصناعة السياحية التي يُقترح على العرب أن يبرعوا فيها بدل الاهتمام بالأبحاث الذرية والتقنيات الحديثة، فلن يزول حلم المقاومة والتغيير

من أذهان وعقول الشعوب العربية. والتغيير لا يكون مقنعا إلا بقدر ما يسمح للعرب بتحقيق القيم التي تحملها ثقافتهم ويستجيب للصورة التي تكونت لديهم عن أنفسهم كجماعة ودورهم ومسؤولياتهم العالمية والتاريخية. ولا ينبغي أن نؤخذ بالأوهام الدارجة اليوم حول قوة الدول العربية القائمة وعددها وتجذرها. إن الدولة ليست غاية في ذاتها، ولم تكن كذلك في أي عصر. إنها ليست بالنسبة للشعوب إلا أداة تستخدمها للوصول إلى المدنية والترقي، وعندما تعجز عن ذلك وتخفق في تحقيق روح المدنية والرد على الصورة الثقافية التي يملكها المجتمع عن نفسه فإن المجتمعات ترميها كما ترمى الأداة التي لا فائدة منها. والثقافة العربية، مهما كانت تناقضاتها ونقائص تكوينها اليوم، مستودعا لمدنية إسلامية مستقلة وسيدة، أثرت ولا تزال تؤثر، ربما أكثر من أي ثقافة أخرى، في مصير العالم ومستقبله. ولن تتوقف عن الضغط على العرب أنفسهم حتى يتاح لها أن تملك أدوات السيادة، أي التقنيات الحضارية التي تتيح لها أن تلعب دورها وتتحمل مسؤولياتها العالمية التي تنسجم مع حقيقة

وحجم هذا التأثير.

ورابعا بسبب هشاشة الكسب العسكري والسياسي الذي حققه الغرب واستمرار ضغط بلدان الجنوب وفي مقدمها البلدان الاسلامية التي يشكل الوطن العربي طليعتها الفعلية من أجل التغيير وإقامة نظام دولي حقيقي جديد لا يقتصر على مفهوم الاخضاع وسلام المقابر. إن الاستراتيجية الغربية عامة والأمريكية خاصة تعاني من عطب أساسي لا شفاء منه وهو أنها تجري في سياق تراجع القوة الغربية التاريخي، وظهور العالم الثالث أو الجنوب، رغم الفوضى والفقر والتناقضات العميقة، كقوة بشرية وتقنية صاعدة تاريخيا ومطالبة بتغيير قواعد التعامل والتوزيع الدولي للثروة والقيمة. وفي هذا المنظور تسير الاستراتيجية الغربية في طريق مسدود لأن هدفها لايمكن أن يتجاوز إحباط تقدم الآخرين وإفشالهم. فهي تتحول إلى استراتيجية تخريب وضرب وكسر للقوى الجديدة الناشئة في كل مرة تبرز فيها هنا أو هناك. إنها استراتيجية سلبية تماما، وسوف تظهر أكثر فأكثر كاستراتيجية تدمير لا أخلاقية وغير مقبولة، خاصة

عندما تتجاوز المنطقة العربية.

فبقدر ما أبرزت حرب الخليج التفوق العسكري الأمريكي أكدت حدود ما تستطيع أن تحصل عليه القوة نفسها. لا بل إن الحفاظ على هذا التفوق بقدر ما يستدعي تزايد الالتزامات العسكرية العالمية وتفاقم الاستثمار والتوظيف في الميدان العسكري لابد أن يعمل على المدى المتوسط على تضخيم الأزمة نفسها وتعميق التفاوت في النمو الحضاري بين بلدان التكتل الصناعي القديم وبلدان التكتل التكنولوجي والعلمي الحديث، وبالتالي تعزيز الهيمنة الاقتصادية ثم السياسية لألمانيا واليابان. ومما سيساعد على ذلك إجهاض الوحدة الأوربية الذي ساهمت فيه الحرب، وتحويل أوربا السياسية إلى تابع رسمي للقوة الأطلسية. من هذه الناحية يمكن القول إن الهيمنة الأمريكية التي أنجبتها حرب الخليج سوف تتحول إلى شرك لها، وإن الوقائع العميقة للمنافسة الحضارية والاقتصادية لن تتأخر في فرض نفسها وقوانينها. وفي هذه الحالة فإن النتائج البعيدة لحرب الخليج لن تختلف بالنسبة للتوسعية الأمريكية عما كانت عليه هذه النتائج

بالنسبة للإمبراطورية البريطانية والفرنسية في حرب السويس. ولعله من ثوابت التاريخ أن يكون الوطن العربي هو الصخرة التي لا بد أن تصطدم بها الإمبرطوريات العالمية عند انهيارها منذ الفتح الاسلامي الأول حتى اليوم.

إن إدراك الغرب نفسه لانسداد آفاق المبادرة التاريخية لديه، وإدانة استراتيجيته بهذا الموقف التدميري واللاأخلاقي هو الذي يفسر الاحتياطات الكبرى التي اتخذها قبل بدء العلميات في الخليج سواء فيما يتعلق بإلباس تدخله لباسا قانونيا دوليا أو في المراهنة على حرب سريعة وحاسمة و"جراحية" تمر بسرعة على الشعوب والعالم. وكان أكثر خوفهم أن لا يحقق النجاح العسكري أهدافه السياسية، فيتحول إلى انتصار فارغ وربما إلى نصر سياسي للخصم كما حصل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الذي أدى، سواء بسبب روح المقاومة التي أبدتها القيادة العربية، وعلى رأسها عبد الناصر في ذلك الوقت، أو بسبب تدخل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لمنع المتحالفين من تحقيق نتائج معركتهم العسكرية، إلى انطلاقة عارمة وشاملة

للحركة الوطنية التحررية، التي قادت إلى قيام الوحدة المصرية السورية وتصاعد مسيرة الثورة الجزائرية وانهيار الملكية في العراق و اليمن.

وقد أدرك الاستراتيجيون الغربيون أن تجنب خطر تحول العدوان إلى فرصة يبرز فيها العرب من جديد تصميمهم على مقاومة التسلط الغربي يقتضي تحقيق أربعة شروط: أولا أن لا يتركوا لأي قوة كبرى، وأولها الاتحاد السوفييتي، فرصة إضعاف الاجماع الغربي وتقديم تأييد معنوي أو سياسي للعرب يبرز الطابع العدواني للحرب، وثانيا أن يظهروا الحرب باستمرار وكأنها بين دول عربية تدعم فيها قوات الأمم المتحدة الطرف المعتدى عليه، ومن هنا كان العمل على عزل العراق عن العرب والتأكيد على أن الدول الغربية لا تحاربهم ولا تريد أن تحاربهم، وكذلك الاصرار الأمريكي على عدم تقديم معلومات حقيقية حول عدد أفراد القوة الأمريكية التي تجاوزت نصف المليون، وثالثا تحقيق انتصار سريع وحاسم وتكنولوجي لا يسمح بتعبئة الرأي العربي والاسلامي حول العراق ولا بظهور الثمن الباهظ للفوز، ورابعا عدم القبول بانتصار جزئي أو

ترك ثغرة يمكن أن يستغلها العرب للحديث عن انتصار، ومن هنا كان التمسك بأن لا تنتهي الحرب قبل دمار وانهيار نظامه السياسي وانفجار الحرب الأهلية، وأن يرتبط وقف إطلاق النار بشروط لا معقولة، امعانا بإبراز تألق النصر الأمريكي وهزيمة العراق الكاسحة، حتى لا يبقى عند عربي واحد ولو أدنى شك بأن من الممكن أن يصدر عن تحدي إرادة الغرب أي إنجاز مهما كان صغيرا. وسبب هذا الاصرار هو التالي: لايمكن لنجاح عسكري أن يتحول إلى نصر إلا بقدر ما ينجح في حمل المغلوب على الاقتناع بتفوق الغالب وجبروته، وبالتالي بقدر ما تنهار إرادة المقاومة والاستمرار في المواجهة عنده. إذ بذلك فقط يمكن للغالب أن يقطف ثمار عمله ويحول الغلب العسكري المادي إلى انتصار. وإذا كانت الحرب الاعلامية والدبلوماسية والسياسية ماتزال مستمرة ضد العراق والفكرة العربية فذلك لأن التحالف الغربي يدرك أن المعركة العسكرية لم تستطع أن تنجز التغييرات النفسية والسياسية التي كان يرجوها منها، وأن احتمال خسارتها الحقيقية مايزال هو الاحتمال الأغلب.

4

في معنى استراتيجية المواجهة الشاملة

ليس من الممكن لاستراتيجية حقيقية أن ترى النور إلا إذا أدركت طبيعة المواجهة القائمة والتناقضات الكبرى التي تحرك الأطراف المختلفة وتعبر عن مصالحهم المتباينة، والعوامل التي يستند إليها الخصم في تكوين استراتيجيته والرهانات التكتيكية التي تقوم عليها حساباته. لكن المسألة الأولى والأهم في بلورة الاستراتيجية العربية للسنوات القادمة تتعلق في نظري بإدراك طبيعة الحرب الراهنة وتبدل مفهوم المواجهة الاستراتيجية ذاتها.

فقد شهدت الاستراتيجية في العقود الأخيرة، وبمواكبة عملية الاندماج العالمي والتداخل بين المصالح والاعتماد المتبادل والتوظيف الاعلامي والسياسي طفرة خطيرة لم يدركها الكثيرون بعد، غيّرت من مفاهيم الحرب والهزيمة والانتصار معاً. فبسبب التوحيد الفعلي للنظام العالمي، دون أن يعني ذلك مساواة الشعوب في مصائرها، لم يعد تحطيم إرادة الخصم أمرا بسيطا وممكنا، اللهم إلا مقابل المساس بمصالح عديدة أخرى بل بمجمل النظام العام العالمي. وخطأ الاستراتيجية الغربية الرئيسي في حرب الخليج، وهو ما سوف تدفع ثمنه غاليا في المستقبل القريب، هو أنها تجاهلت هذه الحقيقة الجديدة، وخاضت الحرب من مفهوم الاستراتيجية التقليدية، ولو كان ذلك بأسلحة حديثة. ولذلك كانت النتيجة حربا تدميرية بالمعنى الكامل للكلمة لم تمس العراق وحده ولكنها مست أكثر منه الكويت التي شنت باسمها الحرب وتجاوزتها إلى تدمير مصالح العديد من البلاد والنظام العالمي برمته.

لقد حول الوضع العالمي التداخلي الجديد الحرب إلى مواجهة مفتوحة لا يمكن الحسم النهائي فيها، وحولت

المعارك العسكرية إلى نقاط تسجل على الخصم دون أن تؤثر بالعمق على إرادته وتصميمه. ولأن النصر الحاسم في أي حرب أصبح مستحيلا فلم يعد الشعور بالتفاوت في ميزان القوى مانعا من خوضها، وأصبح البحث عن الصدام نفسه والتحرش بالقوى الكبرى يشكل في حد ذاته كسبا معنويا وسياسيا في بلدان الجنوب، مهما كانت النتائج المادية لهذا الصدام. وهكذا لم تعد قيمة الحرب كامنة في العنف العسكري الذي يرافقها ولكن في التوظيف السياسي والاعلامي والدبلوماسي والأخلاقي لهذا العنف.

وبالمثل إن خطأ الاستراتيجية العربية المعاصرة هو بالضبط أنها لا تدرك طبيعة المواجهة التاريخية الشاملة التي تتعرض لها وتحصر منظورها في السعي وراء نصر عسكري حاسم تعتقد أنها تستطيع أن تنهي به النزاع مع اسرائيل والغرب وترتاح مرة واحدة وإلى الأبد. ولا أدري كيف علقت هذه النظرية بذهن القادة العرب، وكان من نتيجتها أكبر خطأ استراتيجي ارتكبه بلد في التاريخ، وهو القول أن حرب 1973 ينبغي أن تكون آخر الحروب العربية الاسرائيلية: والواقع أن قوة الموقف العربي

العسكري كامنة في التهديد القائم بإمكانية الاستمرار في المواجهة دون حدود، والدخول في حروب جديدة دون حساب لنتائجها المادية. وعلى كل حال ليس صحيحا أن انتصار العرب في معركة عسكرية قادمة سوف يحسم مشكلاتهم، بل إن العكس هو الصحيح، إذ كلما صعدت الأمم إلى مستوى أرقى من السيادة الدولية كلما زادت التحديات التي تتعرض لها وكبرت مخاطر الحروب التي يمكن أن تجبر على خوضها. ولو ربح العرب الحرب الماضية لكان عليهم في السنة التالية أن يخوضوا حربا جديدة أكثر شراسة من السابقة.

لقد ترك مفهوم الحرب في الواقع مكانه لمفهوم المواجهة الاستراتيجية التي تعني بعكس الحرب عملية تاريخية طويلة ومستمرة لا يحسمها ولا يمكن أن يحسمها انتصار عسكري مهما كان كبيرا، بل أن هذا الانتصار يتحول بالضرورة إلى مصدر للتعبئة السياسية والنفسية للشعب أو الشعوب المغلوبة. وفي هذا السياق لمْ يعد للحرب من معنى وقيمة إلا بما هي لحظة عنف ضرورية وخاصة ضمن مواجهة عامة وتاريخية. ولعله لا توجد منطقة اليوم ينطبق

عليها هذا المفهوم الجديد للمواجهة كالمنطقة العربية. فوضع العرب ومكانتهم وموقعهم يفرض عليهم باستمرار الحياة في مواجهة مستمرة ويحولهم كما كان يقول أسلافنا إلى بلاد رباط بالمعنى الحرفي للكلمة، دون أن يعني ذلك حتمية خوض الحرب كلحظة عنف استثنائي في كل لحظة. بل إن إخفاقنا في إدارة هذا الوضع بأسلوب المواجهة الشاملة والمستمرة هو الذي يجعلنا مضطرين إلي خوض حروب لا نهاية لها.

والنتيجة الأولى لهذه الطفرة الاستراتيجية الجديدة هو أن الحرب لم تعد تحصل أبدا بين جيشين ولكن بين حضارتين ومدنيتين وثقافتين، وأن الميدان الاستراتيجي لا يقتصر على ساحة المعركة العسكرية ولكنه يتسع ليشمل الساحة السياسية والاقتصادية والنفسية معا، ويعبر عن نفسه في تظاهرات الشارع ونشرات: الاعلام والصحافة والخطابة والوعظ الديني. وأن الطرف المشارك في الحرب لم يعد البلد الذي يعلنها أو يدخل فيها فحسب، ولكن جميع البلاد التي تنتمي إلى هذه المدنية أو الثقافة أو الحضارة. ولذلك فإن من يفتح المعركة في منطقة ما لا بد أن

يتوقع توسيع جبهة المواجهة السياسية والثقافية والعقائدية بسرعة ويمهد على الأجل القريب لتوسيع رقعة المعركة العسكرية نفسها لتشمل كامل الشعوب المنتمية لهذه الثقافة. ولعل من نتائج حرب الخليج التي لا يمكن نسيانها وما لم يكن في مقدور الاستراتيجيين الغربيين إدراكه، أن الحرب قد فتحت، فيما وراء العراق والخليج، باب المواجهة الشاملة على مستوى الوطن العربي والعالم الاسلامي معا بين المدنية العربية الاسلامية والمدنية الغربية، وأنها فجرت لذلك منابع مقاومة واتخذت أبعادا جديدة لن يظهر قتل البشر وتدمير الاقتصاد والسلاح العراقي فيها إلا تعبيرا متجددا عن روح الانتقام والحقد التاريخي الذي ميز نظرة الغرب للمجتمع العربي منذ الفتح الاسلامي. ونحن لا نبالغ إذا قلنا أن من أهم آثار هذه الحرب ما فجرته من نزوع إلى تأكيد الهوية والقطيعة مع التقاليد التغربية في الوطن العربي والعالم الاسلامي، ومن تسويد لصفحة الغرب والمدنية الغربية كمدنية متسلطة عدوانية ولا أخلاقية تكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا الدولية.

والنتيجة الثانية أن تفسير الحرب وتصويرها هو فقرة أهم من الحرب، مما يعني أيضا أن القوة المادية لم تعد هي بالفعل العامل الحاسم في الضغط على إرادة الجماعات وكسرها وتغيير الأوضاع، وأن حصيلة المعركة العسكرية ليست هي المهمة في تحديد درجة الكسب أو الخسارة ولكن الامكانية التاريخية والسياسية لتوظيف هذه المعركة واستغلالها من الناحية الاعلامية والسياسية. وقد أصبحت هذه الامكانية معدومة تقريبا بالنسبة للغرب والعالم الصناعي الذي يمثل اليوم رمز الاضطهاد والقهر والاستغلال في العالم كله. والنتيجة الثالثة أن قيمة المعركة العسكرية نفسها لم تعد تكمن في نتائجها المادية أساسا ولكن في قيمتها الرمزية في سياق هذه المواجهة الشاملة. وهذا هو الذي يفسر الاصرار الهائل لدول التحالف على إسقاط شخص صدام حسين نفسه وليس تدمير البلاد والجيش فقط. فهدف هذا الاصرار هو معاقبة التجرؤ على المواجهة وقبول المنازلة العسكرية، أي تدمير أسطورة تحدي الإرادة العالمية الغربية. ولعله من المفيد أيضا أن نشير إلى أن شعور العرب والمسلمين بتحقيق انجاز فعلي في

هذه الحرب كان نابعا مما جسدته من إرادة الرفض والتصدي للتحالف الغربي وما عبرت عنه من روح الثأر من التسلط الاستعماري السابق وما مثلته من إذلال للدول الغربية التي لا تزال تعامل العالم بغطرسة مستمرة منذ أكثر من قرن، وذلك بصرف النظر عن الثمن المادي لهذا التشفي والانتصار المعنوي. ولذلك بدل أن توحي الحرب بالخضوع وتخلقه فجرت روح المقاومة والكرامة وعززتهما.

أما النتيجة الرابعة فهي أن استمرار المواجهة إلى ما بعد الحرب يعني أن الاستراتيجية الشاملة تقضي بأن لا تعتبر نتائج المعركة العسكرية من وجهة نظر الحاضر فحسب ولكن أن ينظر إليها من وجهة نظر المستقبل. والسبب في ذلك أن آثار التحولات النفسية والسياسية والفكرية التي تحدثها تحتاج بعكس الآثار المادية إلى وقت أطول حتى تتفاعل وتحدث مفعولها. والنتيجة الخامسة والأخيرة هو أنه لا قيمة لنتائج المعركة العسكرية إلا بقدر ما يمكن إعادة توظيفها في استراتيجية المواجهة المستمرة، وتحويلها إلي عنصر ايجابي في الاعداد للمعركة القادمة، وهو ما أسميه استراتيجية دينامية الحركة،

وهي تعني عدم التوقف عند نتائج المعركة العسكرية والسعي إلى توظيف العوامل الجديدة السلبية أو الايجابية التي أنتجتها الحرب في سياق مناورة استراتيجية جديدة ومتجددة، أي تحويل عوامل الضعف إلى مصدر قوة والانتصار إلى شرك للمعتدي.

وهذا يعني أن إعادة بناء الاستراتيجية العربية يستدعي في الظروف الراهنة أولا العمل على تغيير الخيارات الأساسية في استراتيجية النهضة العربية والتركيز منذ الآن على التوظيف المكثف في التقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي والعلمي على حساب التوظيف العسكري المسدود الأفق. إن خطأ القيادة العراقية الرئيسي هو أنها أعادت بعد أكثر من قرن تجربة محمد علي دون تغيير تقريبا، ولم تدرك أن ربح المعركة العسكرية على قاعدة اقتصادية هشة ضد التكتل الغربي، على فرض أنه حصل، ما كان ليستطيع أن يغير شيئا في ميزان القوى الحقيقي، ولا أن يجبر الغرب على القيام بأي تنازل حقيقي ولكنه كان سيدفعه إلى الاعداد لحرب جديدة سريعة. فميزان القوى اليوم أكثر مما كان عليه في القرن

التاسع عشر لا يحسم من خلال ميزان القوى العسكري وحده.

ويستدعي ثانيا إدراك حقيقة العوامل التي أدت إلى تحويل حرب الخليج من أزمة عربية إلى مواجهة عالمية. وفي هذا المجال لا بد من التأكيد على نمو وتفاقم ثلاثة أنواع من التوترات الكبرى التي ستحدد مستقبل العمل الاستراتيجي العالمي للعقود القادمة. الأول يختص بالوضع العربي، وقد تحدثنا عنه، والثاني يتعلق بالوضع داخل المعسكر الغربي الصناعي نفسه، أو ما نسميه اختصارا معسكر الشمال، أما الثالث فيتعلق بالوضع الجيوسياسي العالمي، أي بما يحصل من تبدل في التوازنات وعلاقات القوة التي تربط بين التكتلات العالمية و في مقدمتها بين الشمال والجنوب، وهو ما نطلق عليه اليوم النظام الدولي.

فقد أدى انهيار الشيوعية في الغرب إلى نتيجتين متباينتين، الأولى توحيد المعسكر الغربي لأول مرة في مواجهة العالم أجمع، ومن ثم تزايد قدرته على التدخل والتغطية على سياسته التوسعية، والنتيجة الثانية بروز محاور جديدة للتنافس بين الدول

الصناعية. هكذا يزداد النزاع الخفي بين تكتل الدول الصناعية الكلاسيكية التي ربحت الحرب العالمية الثانية وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وبين الدول التي أصبحت بسبب حرمانها من مطامحها العسكرية مقر الثورة التقنية والعلمية وهي ألمانيا واليابان. وقد حاولت الدول الأولى أن تستغل أزمة الخليج من أجل تحسين مواقعها والحفاظ على نفوذها التقليدي الذي ارتبط بالقوة والتفوق السياسي والعسكري. وبقدر ما عمل التفاهم الغربي الواسع على توحيد موقف الغرب في الخليج يقود التنافس على الهيمنة بين التكتلين الصناعيين إلى تمايز حقيقي في الاستراتيجيات المتبعة تجاه العالم الثالث. وإذا كان من الوهم المراهنة على هذا التمايز لشق التحالف الغربي الصناعي الواسع ضد العالم الثالث، فإن من غير الممكن بناء استراتيجية ثالثية وعربية بدون التعامل معه ومحاولة استغلاله والشغل عليه.

لكن التوتر الكبير الحقيقي الذي سوف يحدد مواقف ومواقع واتجاه الصراع الأول في المستقبل هو ذلك النابع من التناقض المتفاقم بين كتلة الشمال عموما

وكتلة الجنوب. ولعل الحرب قد فتحت لأول مرة ملف الجنوب والدول الفقيرة التي تمثل اليوم أكثر من ثلاثة أرباع البشرية، وأبرزت غياب الحلول العملية لمشكلة التنمية الخطيرة عند بلدان الشمال. وليس هناك شك في أن الحافز الأقوى على تحقيق تفاهم الدول الصناعية والغربية في الخليج كان ضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية على هذا العالم المتفجر وعدم السماح بحصول سابقة تنجح فيها دولة نامية في تحدي الإرادة الدولية وتغيير ميزان القوى الإقليمي. لقد أحدث انهيار النظام العالمي الثنائي فراغا استراتيجيا حقيقيا خاف الغرب والتكتل الصناعي أن تبادر قوى العالم الثالث إلى ملئه وفي مقدمها الدول العربية، فقام بعملية محسوبة لإحباط الدولة الصاعدة وتثبيت النظام العالمي للسيطرة الغربية.

والواقع أن أزمة الخليج ما كان من الممكن أن تتحول إلى أزمة عالمية وتنتهي بحرب مدمرة لو لم تتقاطع فيها هذه التوترات والانقسامات الثلاثة العميقة التي طورها في العقود الأخيرة النظام العالمي والنظام الإقليمي الأوربي والعربي معا والتي

تتواجه فيها وسوف تظل تتواجه في المنطقة العربية الدول الغنية والدول الفقيرة، والنخب والشعوب، كما تتواجه على الصعيد العالمي بلاد الشمال المصنع والجنوب الفقير، وعلى الصعيد الشمالي الدول الصناعية ا لكلاسيكية ودول الثورة التقنية والعلمية.

هكذا ولد إذن من التقاء مصالح الدول النفطية المهددة بتبدل ميزان القوى المحلي ومصالح الولايات المتحدة الساعية إلى ربح معركة الهيمنة والقيادة التي فتحت داخل المعسكر الغربي والصناعي ومصالح الشمال النازع إلى احتواء أزمة الجنوب، التآلف الدولي الذي خطط لحرب الخليج وقادها. وهكذا تم تحويل أزمة الحدود المحلية العربية إلى حرب عالمية وحلقة أولى من حلقات الحرب العالمية الثالثة التي ستكون، بعكس الحرب الأولى والثانية، سلسلة من الحرب ضد صعود انتفاضات وتمردات وفوضى بلاد الجنوب.

وبعكس ما تحاول القوى الدولية أن تؤكده كان تقاطع هذه المصالح الثلاث وليس التفوق التقني هو العامل الأكبر في تحقيق النجاح العسكري للتحالف

الغربي. ولن يستطيع العرب بلورة استراتيجية مواجهة حقيقية وناجحة دون ايجاد جواب على الانقسام العربي أولا وتنظيم التعامل مع التناقضات القائمة بين الدول الصناعية ثانيا، وموضعة أنفسهم في الصراع التاريخي الشامل بين الشمال والجنوب ثالثا.

ويحتاج الرد على خطر الاستقطاب الدولي كسر عزلة الوطن العربي والحصار النفسي والسياسي الذي يحاول المعسكر الغربي فرضه عليه لتحميله ثمن تدعيم نظام السيطرة العالمي الراهن. ويستدعي هذا اتباع استراتيجية هجومية في العمل الثقافي والدبلوماسي والسياسي الرسمي والشعبي وتعديد أدوات وقنوات الحوار وأشكاله مع كل الأطراف الدولية المدنية والسياسية، وفي الدرجة الأولى عودة مكثفة نحو العالم الثالث والتواصل مع نخبه المختلفة. ولعل أكثر ما ميز استراتيجية العرب الماضية سلبيا هو تجاهلها للبعد الاسلامي وغياب إستراتيجية اسلامية عربية قادرة على وضع القوة التي يمثلها العالم الاسلامي في معركة المواجهة التاريخية مع الغرب في فلسطين وخارج فلسطين.

فالوطن العربي هو نواة العالم الاسلامي وموطن مقدساته وخندقه الأمامي. ومن خلاله فقط يستطيع أن يأخذ المبادرة في إعادة بناء المعسكر الثالث المفكك والمشاركة في بلورة استراتيجية عالمية لا يزال يفتقد إليها بقوة للتأثير في السياسة الدولية وتعزيز الكفاح من أجل نظام عالمي جديد حقا قائم على احترام القانون، ومبدأ التشاور والتعاون والتفاوض بين القوى والأطراف الدولية وليس على فرض الأمر الواقع والاحتكام للقوة المسلحة.

أما ردنا على التآلف الغربي المعادي للعرب فلا بد أن يتخذ منحيين: استغلال التناقضات الجديدة الناشئة بين التكتل الصناعي التقليدي المتراجع والتكتل التكنولوجي الحديث الألماني الياباني. فمقدرة هاتين الدولتين على المنافسة الاقتصادية الدولية تحد من حاجتهما للتدخل المباشر والعنيف في سياسات البلدان النامية وتسمح بالحد الأدنى من التعاون والحوار، والثاني العمل على الحفاظ على علاقاتنا التقليدية مع الاتحاد السوفييتي وأوربة الغربية. ولا ينبغي أن نعتقد أن الطريقة المثلى للحفاظ على هذه العلاقات هو تقديم المزيد من التنازلات لهاتين

الدولتين كما تفعل عادة. إن الطريقة الوحيدة لدفع أوربة والاتحاد السوفييتي إلى التميز في مواقفهما عن الولايات المتحدة هي تكثيف الضغوط عليهما وحرمانهما من الامتيازات في الأرض العربية، وذلك حتى تدركا أن للتعاون العربي ثمن لا بد من دفعه وليس العكس.

ولكن الأصل في كل مواجهة ناجحة هو الاحتفاظ بإرادة المقاومة وضرب محاولات تهديم المعنويات وزرع اليأس والتثبيط في أوساط الرأي العام العربي نفسه. وفي هذا المجال، ومهما كانت الأحوال، فإني أعتقد أنه ربما كانت هذه الحرب الأولى في التاريخ الذي لا يمكن للذين قرروها أن يأملوا بتحقيق أهداف ايجابية بقدر ما يسعون إلى منع الخصم، وهو هنا العرب كافة، من تحقيق أهدافهم التاريخية، سواء فيما يتعلق بحسم النزاع العربي الاسرائيلي أو بتعديل ميزان القوى الاقليمي بين الدول العربية بما يساهم في خلق دينامية تعاون وتنمية وتطور وتجمع حقيقية في الوطن العربي.

وسوف يحفظ التاريخ أن هذه الحرب المدمرة التي أعدت لها وشنتها وقادتها الولايات المتحدة ما كانت لتحصل لو لا رفض واشنطن الدائم والحاسم لمبدأ عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، والعمل الجدي

لايجاد حل للقضية الفلسطينية مقابل انسحاب العراق من الكويت.

أما بالنسبة للحكومات النفطية الخليجية فسوف يحفظ التاريخ أنها فضلت الانتحار السياسي على مشاركة العرب مصيرهم والتفاهم معهم. لقد راهنت على تقسيم العالم العربي وتدمير وحدته.

وسوف يحفظ التاريخ أخيرا أن هذه الحرب التي أرادت أن تحفظ التفوق العسكري الاسرائيلي المطلق على العرب جميعا وضمان استمرار تدفق النفط بالأسعار التي يحددها الغرب، بدل أن تخفف من مخاطر المواجهة والصدام والعنف والحرب في الشرق الأوسط، وتؤمن الاستقرار الذي لا يكف التحالف الغربي عن العمل باسمه، قد وضعت بذور عصر جديد من الصراع لن تكون وسائل العنف التي ميزت الحقبة السابقة بالمقارنة معه إلا لعب أطفال. ولا يمكن لهذا العنف المتراكم إلا أن يجعل من العالم العربي والاسلامي خندقا واحدا للمواجهة، ويهدد السلام والاستقرار في العالم أجمع.

الفصل الرابع

زمن الحرب : الواقع والآفاق

3 أكتوبر 1990

1

وعود الغرب

كانت الجولة الأولى من المواجهة التي بدأت في الخليج منذ الثاني من شهر أوغسطس 1990، واتسمت بمناورة القوة الكبرى التي شاركت فيها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كل من فرنسا وبريطانيا ودول أخرى منها الدول العربية، قد انتهت في أواخر الشهر الماضي بنصر أول للعراق. ولم يعن هذا النصر الاستبعاد الكلي للمواجهة العسكرية في المستقبل، ولكنه عنى تأجيل المواجهة المسلحة التي كانت ممكنة منذ الأسابيع الأولى. ولم يكن السبب

في هذا النصر الأول نقص القوة العسكرية الغربية، ولا التأخر في جمع الاستعدادات، ولكن الضعف الشديد في الموقف السياسي الغربي. ولعل الورقة الرئيسية التي أربحت العراق الجولة الأولى، إلى جانب استعداداته العسكرية طبعا، هي المبادرة السياسية القوية والبناءة والحاسمة التي أعلنها العراق، أعني استعداده للانسحاب من الكويت ضمن خطة لانسحابات شاملة في الشرق الأوسط، ومن ثم تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المنطقة جميعا، واحترام الشرعية الدولية من قبل كل الأطراف. وبعد أن التقط الرأي العام العربي الشعبي بسرعة لا مثيل لها هذه المبادرة، أصبحت المطالبة بالسلام الشامل في المنطقة أهم عامل في الضغط على الحلف الغربي، وتقييد يد القوة العسكرية التي أرسلت إلى الخليج.

وقد أدرك الحلف الغربي ما الذي يمكن أن تنجم عنه مواجهة عسكرية تؤدي إلى دمار شامل في المنطقة في ظل هذا الاتهام الواسع النطاق للتحيز الغربي لصالح إسرائيل. وكانت الحجة الرئيسية التي استخدمها الفريق المعتدل في مواجهة المحرضين على

الحرب في إسرائيل وأمريكا وأوربا وبعض الحكومات العربية، هي الخوف من تأليب الرأي العام الشعبي العربي على الغرب عامة، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تهديد واسع وبعيد المدى للمصالح الغربية. ولم تنجح عملية التلويح بالشرعية الدولية وبالقرارات المتسرعة التي صوت عليها مجلس الجامعة العربية في التغطية على حقيقة المصالح التي تختفي وراء التدخل الغربي في الخليج، كما أن إرسال القوة العربية الرديفة لم يستطع أن يغير من طبيعة المواجهة العربية الغربية ورهاناتها الأساسية.

وخلال فترة من التأرجح دامت عدة أسابيع، نجحت القيادة الغربية في استخلاص النتيجة الحاسمة التي كان عليها أن تستخلصها من هذه الجولة الأولى، أعني عدم قدرتها السياسية على شن الحرب. ويرجع الفضل إلى الرئيس الفرنسي ميتران في إدراك المأزق الذي بدأت المواجهة الغربية مع العراق تدخل فيه، وانعدام الخيارات الفعلية الكامنة وراء الحشد المتزايد للقوى. فبما تميز به من استقلالية في التفكير، كان ميتران الأول بين الزعماء المشاركين في المواجهة الراهنة في إدراك أن من غير الممكن

تبرير استخدام القوة ضد العراق على أرضية مقترحات العودة إلى ماقبل الثاني من آب، أي الانسحاب غير المشروط، ورفض أي اعتراف بالحقوق الشرعية للعرب في إعادة النظر في الوضع الراهن الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط. فمثل هذا الموقف يعني باختصار غياب أي موقف سياسي غربي بناء وإكراه العرب على القبول إلى ما لا نهاية بالوضع القائم الذي أدى إلى نشوء الأزمة.

وهكذا بادر الرئيس الفرنسي إلى فتح هذه الثغرة الايجابية في جبهة المواجهة الساخنة، عندما أعلن في خطابه في مطلع هذا الشهر في الأمم المتحدة عن الخطوط العريضة لخطة يمكن إذا ضمن تنفيذها أن تضع الشرق الأوسط على طريق مفاوضات ممكنة وجدية وناجحة. ولعل ما تميزت به هذه الخطة هو الإشارة الواضحة إلى ضرورة النظر بشكل شامل لمشاكل هذه المنطقة، والربط بين انسحاب العراق من الكويت، وايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وكذلك لأمن إسرائيل، بالرغم من تأكيده على ضرورة التمييز بين هذه المشاكل المختلفة. وهو موقف يتفق

في الواقع مع المصالح الفرنسية والأوربية عامة، ويقترب من المقترحات السوفياتية حول المؤتمر الدولي الذي مازال انعقاده مرجأ، كما لا يخفى على أحد، منذ سنوات عديدة بل منذ عقود.

ولا ينبغي التقليل من أهمية هذه المبادرة السياسية التي انضمت إليها على خجل وسوف تنضم إليها جميع أطراف التحالف الغربي. فهي تعني في الواقع، بقدر ما تظهر اقتراب الموقف الغربي من الموقف العراقي، والقبول الأولى بفكرة الانسحابات الشاملة والحلول المتكاملة لمشاكل الشرق الأوسط، أن من الممكن أن تنتقل المبادرة السياسية بسرعة إلى الطرف الغربي، الذي يحتفظ أيضا، بسبب نوعية الحشد الذي قام به في الشهرين الماضيين، بالمبادرة العسكرية. وهذا يعني أننا سوف نشهد في الأسابيع القادمة جولة جديدة من المواجهة تتسم بسيطرة المناورة السياسية. وإذا لم ينجح العرب والعراق في خوض هذه المعركة السياسية بنجاح، فمن الممكن أن يتغير الوضع السياسي لصالح التحالف الغربي، وأن يصبح اقتراح التسوية مقدمة لتجريد العراق من ورقة الشرعية العربية الشعبية التي يستخدمها

في تبرير سياسته الراهنة. وفي هذه الحالة لن تكون المبادرة السياسية سببا في استبعاد خيار الحرب، ولكن المقدمة الضرورية واللازمة لدفع التحالف الغربي إلى التفكير بقوة بالخيار العسكري، نظرا لضمان التغطية السياسية.

ويقتضي النجاح في هذه المواجهة السياسية الجديدة بالنسبة للعرب إحباط إمكانية تحويل المقترحات السياسية الراهنة إلى طعم يدفع العرب إلى التراجع دون ضمانات، ويزيد من قوة الضغط السياسي الدولي على العراق، لقاء وعود لا تتحقق، ولا يمكن أن تتحقق إذا تغير ميزان القوى الذي دفع إلى إعطائها. ويستدعي ذلك المشاركة الجماعية العربية أكثر من أي فترة سابقة في وضع شروط هذه التسوية وبلورتها. ذلك أن مثل هذه المشاركة هي الشرط الضروري الأول لتحويلها إلى مبادرة تاريخية لاقامة سلم شامل عادل ودائم في المنطقة، يفتح الطريق أمام تنمية سريعة ومتكاملة. وإذا كانت المقترحات الراهنة تشكل مدخلا معقولا لمفاوضات شاملة في الشرق الأوسط، إلا أنها لا تزال تفتقر من وجهة نظر العرب إلى الآليات التي تضمن بالفعل نجاحها. وأهم

ما يعكس ذلك:

1) رفضها اقامة صلة مباشرة بين تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة، حتى تترك الطريق مفتوحا في المستقبل أمام التفسيرات المتباينة التي تحمي اسرائيل. و من بين التبريرات التي يرددها المعسكر الغربي لهذا الرفض اختلاف طبيعة النزاع، مما يهدد بفتح باب التهرب أمام إسرائيل وحلفائها في المستقبل من تطبيق قرارات الأمم المتحدة بنفس الطريقة. فلو كانت هناك نية حقيقية في حل جميع مشاكل الشرق الأوسط، لما كان هناك أي سبب يمنع من إقامة علاقة مباشرة بين الموضوعين. بل إن العكس هو الصحيح، إذ من المنطقي أن يبدأ مسار السلام الشامل بتطبيق القرارات المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي، والتي مازالت معلقة منذ ما يقرب من نصف قرن، خاصة وأن تعليقها هذا هو مصدر جميع التوترات والصراعات والتعقيدات الناشئة في المنطقة، بما في ذلك الأزمة الخليجية.

2) إذا كانت مصالح الدول الغربية في النفط قد ضمنت تكوين القوة العسكرية اللازمة لفرض تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأزمة الخليج، فليس

هناك أي ضمانة عملية لتكوين قوة عسكرية قادرة على فرض تطبيق قرارات الأمم المتحدة في فلسطين. فالولايات المتحدة الأمريكية التي تقود القوة المرابطة اليوم في العربية السعودية هي التي تحمي إسرائيل منذ إنشائها، وهي التي غطت على مدى نصف قرن على انتهاكاتها للشرعية الدولية، واستخدمت عشرات المرات حقها في الفيتو لمساعدتها على التهرب من تطبيق القرارات الدولية. وليس هناك ما يضمن للعرب أن ينجح المجتمع الدولي في تشكيل قوة تفرض على إسرائيل احترام هذه الشرعية الدولية إذا وقفت أمريكا ضد هذا المشروع.

3) ليس لتصريحات ومقترحات الولايات المتحدة أو الدول الغربية الكبرى أي مصداقية عملية فيما يتعلق باحترام الشرعية الدولية. فعندما كانت الجمعية العامة تتبنى في العقود السابقة قرارات ذات طابع تحرري وفي صالح الدول النامية، كان المعسكر الغربي يحتقرها ويرفض الاعتراف بما كان يعتبره ثمرة لعطالة الأغلبية الصامتة. وليس هناك ضمانة أن لا يكون التمسك الراهن بالشرعية الدولية

والتبجح بها وسيلة وقتية لكسب معركة الخليج. ولا يمكن للعرب أن يثقوا بأن هناك تحولا حقيقيا في الموقف الغربي من الأمم المتحدة إلا إذا أظهر هذا الغرب مسبقا تمسكه بتطبيق قرارات تتعلق بالدول الغربية، أو بحلفائها في مناطق أخرى من العالم. بمعنى آخر، ليس من المضمون أن يتكون في المستقبل، وبعد الانسحاب العراقي من الكويت الاجماع الغربي ذاته عندما سوف يتعلق الأمر بتطبيق قرارات الأمم المتحدة في فلسطين. وسوف تجد الدول الغربية مئة حجة وحجة حتى تبرر انسحابها من المواجهة، وتساعد على تغريز عملية السلام.

4) ليس لدى الرأي العام العربي أي ثقة بقدرة المنظمة الدولية على ممارسة دور نزيه وعادل في النزاعات الدولية، بعد أن أخفقت في وضع أي قرار من القرارات الألف التي صوتت عليها بشأن فلسطين موضع التطبيق. ولا يمكن تأمين مثل هذه الثقة إلا بعد أن تمارس دورها الفعال في هذه القضية بالذات وأن تبرز قدرتها على إجبار إسرائيل على الجلوس على دائرة المفاوضات لتحقيق حل عادل يتفق

والشرعية الدولية، بنفس القوة والزخم الذين تمارسهما اليوم في الخليج

4) لا يستطيع العرب الاعتماد على الوعود الغربية التي جعلت من تاريخهم نموذجا للخديعة والاحتيال منذ سقوط الدولة العثمانية. وعلى الدول الغربية التي لم تضمن سيطرتها على البلاد العربية منذ أكثر من قرن إلا بالوعود التي كان إسقاطها أسرع من إعطائها، والتي اعتادت أن تكف البصر عن كل ما يسيء إلى الشعوب العربية، أن تظهر أنها غيرت سياستها العربية. وأن تكسب ثقة العرب من جديد، وتعطي لنفسها مصداقية جديدة بالعمل على تقديم تنازلات فعلية.

فلا يمكن للعرب النجاح في جعل الحل في الخليج مدخلا لحل أزمة الشرق الأوسط في كل جوانبها إلا بالحصول على ضمانات مسبقة وفعلية وفي مقدمها:

1) ضمان الاعتراف الواضح والعلني بجعل التسوية في الخليج جزءا لا يتجزأ من عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط. وليس هناك أي مبرر أخلاقي أو قانوني أو سياسي أو منطقي يمنع جعل تطبيق كل

قرارات الأمم المتحدة التي لم تطبق عملية واحدة ومتكاملة. بل إن إحياء الشرعية الدولية يفترض هذا الربط، ولا يتحقق بدونه.

2) إذا كان هناك رغبة في البدء في تطبيق الشرعية الدولية من الخليج، مراعاة للحشد الدولي، فلا بد من إعلان رسمي للدول الكبرى تؤكد فيه التزامها باستخدام نفس الوسائل لفرض تطبيق القرارت المتعلقة بكل القضايا الدولية، وفي مقدمها قضية فلسطين.

3) وضع القوات الراهنة في الخليج تحت امرة الأمين العام للأمم المتحدة، كمقدمة لتكوين قوة دولية في المستقبل تكون وسيلة لتطبيق مثل هذه القرارات. وترك القيادة الراهنة للقوات الدولية في يد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى لا يفيد إلا في ترسيخ الشك بوجود تكتل عالمي واحد هدفه الدفاع عن مصالح أطرافه وليس تطبيق الشرعية الدولية.

4) ولا بد لنا أن ندرك أن السياسة لا تصنع بالوعود ولا بالقانون، ولكن بالقوة وميزان القوة. وأن فتح

ملف الشرق الأوسط بصورة جديدة لم يتم لولم تستخدم القوة. وأنه ليس هناك ضمانة لتحقيق أي وعد على الصعيد الدولي إلا إذا استمر ميزان القوة الذي أدى إلى إعطائه كما هو. وهذا يعني أن الشرط الأول للدخول في كل تسوية شاملة أو جزئية ينبغي أن يكون مرتبطا بالحفاظ على القوة الاستراتيجية العربية في العراق، وأن التفاوض حول الأسلحة الاستراتيجية يخضع لشرط واحد، هو النزع الشامل والمتبادل في كل منطقة الشرق الأوسط. وكل حديث آخر هو تهديد لموقف العرب بانهيار شامل.

ليس هناك شك إذن في أن الضغوط الغربية سوف تتضاعف لحث العراق على التراجع قبل أن ينتزع أي من هذه الضمانات، وليس من المستبعد أن يلجأ الأمريكيون مرة ثانية لمساعي الدول العربية كما حدث في الجولة الأولى. وقد بدأت هذه الضغوط منذ الآن تحت شعار استغلال الفرصة التي أتاحها الغرب للخروج من الأزمة. ولا يمكن للعالم العربي أن يصف في هذه المواجهة السياسية الخطيرة التي تهدف إلى حرمان العراق من المناورة السياسية، وفرض التراجع عليه دون تقديم أي ضمانات فعلية حول

مستقبل المنطقة، دون أن يخسر مكانته الدولية نفسها، ويشجع التحالف الغربي على الامعان في استهتاره بالحق العربي. وإذا كان العراق لا يستطيع أن يقاوم لفترة طويلة الضغوط السياسية المتزايدة التي سوف يتعرض لها في هذه المرحلة، فإن النجاح في تحويل المبادرة الراهنة إلى فرصة جدية للسلام يتوقف على توحيد الموقف العربي حول برنامج المؤتمرالدولي والحلول الشاملة، بصرف النظر عن مواقف الأطراف العربية المختلفة السابقة من أزمة الخليج، ومواقعها الحالية. فلم يعد من المقبول في هذه الجولة التي يتقرر فيها مصير المنطقة العربية بكاملها البقاء على مستوى الادانة أو الحياد، في الوقت الذي أصبحت فيه فرص الانخراط في حرب مدمرة مساوية تقريبا لفرص التفاوض الجدي من أجل السلام الشامل والعادل. ومهما كانت درجة الحساسية والنزاع والاختلاف بين الأقطار العربية في مسألة الخليج، فإن النجاح في تحقيق تسوية شاملة يمكن أن يتحول إلى هدف واقعي يتطلب المشاركة الفعالة لجميع الأطراف بقدر ما يخدم مصالحها جميعا. وليس هناك ما يمنع دول مصر

وسورية والمغرب التي شاركت من موقف غربي في المواجهة الراهنة في الجولة الأولى أن تجد في العمل الجدي لانجاح مشروع السلم الشامل، فرصة جديدة لتجاوز التنابذ الماضي، والعودة بالمعسكر العربي إلى وحدته الأصلية الطبيعية والضرورية.

ولو تحققت وحدة الموقف العربي في هذه المسألة من جديد، فلن يكون من الصعب ربح هذه الجولة السياسية من المواجهة. فالميل نحو الحل السلمي سوف يزداد مع الوقت في المعسكر الغربي، بعد أن أخفق التهديد الأول، ورفعت نوعية الحشود الراهنة إلى درجة كبيرة من حجم الرهان، بتحويلها المعركة من معركة السيطرة على النفط، إلى معركة تأكيد الهيمنة الغربية والاستقرار العالمي. وهو رهان خطير لا يقبل أي نوع من المغامرة. ثم إن الغرب يدرك اليوم، أنه لن يستطيع، بسبب الوضع المتفجر في الجنوب، وغياب أي آفاق منظورة لمواجهة المشاكل والأزمات العالمية المستعصية، أن يترجم أي نصر عسكري، مهما كان حجمه إلى نصر سياسي. وأنه لو حصل وأقدم على حرب مدمرة ضد العراق، فسوف لن تكون نتائجها مختلفة كثيرا عن نتائج حرب

السويس التي كانت النقطة الفاصلة في تصفية السيطرة البريطانية الفرنسية العالمية.

هناك دون شك قدر كبير من المخاطرة في المراهنة على إجبار التحالف الغربي على قبول تنازلات كبيرة لصالح العرب بمناسبة أزمة الخليج. ولو اندلعت الحرب فسوف تكون مدمرة ومأساوية. لكن الأمم لا تستطيع أن تضمن بقاءها، وتردع أعداءها عن انتهاك حرمتها وتدمير مصالحها إذا وضعت الخوف من التضحية والفداء مكان سيادتها وعزيمتها. وليس من الممكن لأمة أن تغير أوضاعها الدولية، وتعيد موضعة نفسها في النظام العالمي دون أن تقبل التحدي ومخاطر المواجهة. والأمة العربية، ليست ضعيفة ولا خائفة، ولا تخشى التضحية كما أظهرت ذلك الحروب الماضية. ومهما كان الوضع، وبعكس ما يعتقد البعض، لا يوفر الجبن على الأمم الحروب بالضرورة، ولكنه بقدر ما يغري الآخرين فيها ويزيد أطماعهم في التحكم بمصيرها، يصبح سببا في تشجيع العدوان، وتخليد آلامها ومعاناتها وجلب الويلات عليها.

14 يونيو 1991

2
العرب والمصير العالمي

مهما كانت حقيقة الدوافع التي تكمن وراء دخول العراق في المواجهة الراهنة مع الولايات المتحدة وحلفائها فمما لا شك فيه أن هذه المواجهة التي بدأت عراقية - أمريكية لتصبح فيما بعد أمريكية/عربية-اسلامية هي في طريقها اليوم لأن تتحول إلى مواجهة تاريخية بين العالم الثالث الذي يترنح تحت مضاعفات السياسات اللامسؤولة بل الاجرامية للدول الصناعية الكبرى، والشمال الذي

يسعى إلى توظيف الانسحاب السوفييتي من الحرب الباردة من أجل إعادة صوغ علاقته بالبلاد الفقيرة على أسس جديدة أسوأ بكثير مما كان عليه الأمر في السابق. إن العراق لا يدافع اليوم عن مصالحه الوطنية أو مصالح الأمة العربية وكرامتها وحقها في الوجود والاستقلال والتحكم بمواردها وترابها الوطني فقط، ولكنه يقف في الخندق الأول للصراع ضد عودة الهيمنة الاستعمارية ورغبة الولايات المتحدة في إعادة تكوين النظام العالمي كنظام أمريكي. فبالرغم من الحديث المتزايد في الدعاية الاعلامية والدبلوماسية الغربية عن النظام العالمي الجديد لا يعني هذا النظام اليوم شيئا آخر سوى إعادة الطابع الاستعماري التقليدي إلى العلاقات الدولية ووضع العالم الثالث من جديد تحت الوصاية العسكرية والسياسية والاقتصادية المطلقة للدول الغربية. إن حرب الخليج هي الحلقة الأولى من الحرب العالمية الثالثة ونموذجا لطبيعة المواجهة المستمرة والحملات التأديبية التي سوف يشنها التكتل الصناعي في العقود القادمة ضد البلاد النامية.

إن ما قام به الأمريكيون، في هذه اللحظة الدقيقة من

التحول العالمي، هو المبادرة السريعة والمستعجلة إلى ملء الفراغ الذي تركه انهيار القوة العظمى الثانية أو تخليها عن موقعها في التراتب الدولي، وذلك قبل أن تسعى الدول الأخرى الصغيرة، إلى الاستفادة من الفرصة السانحة لتحسين مواقعها الدولية، ووضع أسس بناء نظام عالمي جديد بالفعل، أي قائم على مبدأ الاستقلال والمساواة الأخلاقية والسياسية بين الأمم ومن ثم على تكوين آليات فعالة للمفاوضات العالمية في كل ما يتعلق بالنزاعات على المصالح والتنافس على الموارد الطبيعية.

هكذا أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية في سياق تسارع الأحداث وانهيار النظام العالمي الثنائي القديم، إلى سد الطريق على أي دولة أخرى وبالخصوص على الدول العربية، ووضع يدها على الثروة النفطية، وجعلها إمارات وممالك الخليج كلها رهينة في يدها، منتزعة بذلك حصة الأسد من "الإرث" العربي. وتحت ضغط ما شعرت به وكأنه ضربة غير متوقعة من حليفة تاريخية، هرعت الدول الغربية الرئيسية الأخرى إلى تقديم الولاء والدعم والمعونة لواشنطن في عمليتها العدوانية، اعتقادا

منها أنها تستطيع بذلك أن تشارك في الوليمة عند اقتسام غنائم الحرب، وأن تفرض على الولايات المتحدة أن تعاملها معاملة القوة الصديقة والحليفة عند انتهاء العمليات العسكرية.

هذا هو أساس التفاهم الغربي القائم اليوم وحدوده معا، وهو نفسه القاعدة التي أطلق عليها الاعلام الدولي اسم النظام العالمي الجديد. أما الدول العربية التي التحقت بهذا التفاهم فقد عبر موقعها فيه تماما عما يعده هذا النظام للدول النامية في المستقبل، أي استخدامها كغطاء أو كورقة توت لاخفاء حقيقة المصالح الكبرى التي تكمن وراء القسمة الدولية الجديدة. هكذا فرض عليها المشاركة من منطق الارتزاق والعمالة المحض التي تهدف إلى إثارة الاختلاط والبلبلة في ذهن الجمهور العربي حول طبيعة الحلف الراهن وأهدافه، ولا يمكن أن تؤدي إلى شيء آخر سوى الانهيار المعنوي، الأخلاقي والسياسي للدولة العربية المشاركة أمام رأيها العام، وتحولها إلى نموذج جديد للقوى الحركية العميلة التي خلفتها الموجة السابقة من الاستعمار.

ويحاول الغربيون أن يغطوا هذا المشروع

الاستعماري المركنتيلي الجديد بالكلام عن تطبيق الشرعية الدولية والالتزام بالقانون. وهو ما كانوا قد فعلوه في كل مرة قاموا فيها باحتلال الدول الأخرى أو بالسيطرة على مواردها أو بسرقة ونهب ثرواتها. فقد كان الاستعمار في نظريتهم تطبيقا أيضا لتوصيات هيئة الأمم ومراعاة لمصالح الدول المستعمرة (بالفتح) ومساعدتها على حكم نفسها. فقد كان تطبيقا لمبادىء الشرعية الدولية وتأكيدا لها. ودمرت الدول الغربية في العقود القليلة الماضية اقتصاد القارات الثلاث ووضعت يدها على ثرواتها جميعا، من مواد أولية ومصادر طبيعية ورساميل استثمارية، من خلال شركات أجنبية قانونية رسمية أو عن طريق المؤسسات المالية العالمية الخاضعة للقانون الدولي والمتحدثة باسم التنمية والتقدم والسلام الدولي. ففي جميع هذه الحالات كان القانون الدولي هو الغطاء الذي تستند عليه القوة في تحقيق مآربها.

إن الذي ميز العلاقات بين الدول الضعيفة ومجموعة الدول القوية التي لا تزال تملك المبادرة على الساحة العالمية هو نجاح هذه الأخيرة باستمرار في أن تجعل

القانون إلى جانبها لأنها هي نفسها التي تصنع القانون وتتحكم بالمؤسسات التي تطبقه. والدليل على أن الولايات المتحدة التي نجحت بسبب الضغط وتبعية الدول الغربية الأخرى لها في أن تفرض على مجلس الأمن القرارات التي أرادت له أن يوافق عليها، هي نفسها التي منعت هذا المجلس، بما تتمتع به من حق الفيتو مع عملائها، من مجرد الاجتماع لمناقشة تجاوز القوات الأمريكية وحلفائها للمهمة التي كلفها بها هذا المجلس الأمريكي نفسه، أعني تدمير العراق شعبا وبلدا، عندما قدمت الدول العربية والثالثية طلبا بذلك في الأسبوع الثاني من الحرب.

لقد أظهرت الدول الغربية في هذه المواجهة الجديدة مع العرب ومن ورائهم مع العالم الثالث كله أن ما تعنيه بالقانون الدولي هو أن تسيير الأمور في العالم أجمع بما يضمن مصالحها ويستجيب لمخططاتها الاستراتيجية ورغباتها. فالقضية تصبح قانونية عندما تخدم هذه المصالح وتتحول إلى قضية لا قانونية وغير عادلة وإجرامية إذا كانت تؤدي إلى المس بهذه المصالح أو إلى تهديدها، سواء أكانت

مصالح شرعية أو لا شرعية.

وأظهر الغرب في هذه المواجهة أيضا، وفي الوقت نفسه الذي أراد أن يبرز فيه خضوعه للقانون في مقابل خرق العراق له، ودفاعه عن المباديء والقيم المثلى في مقابل الروح النفعية للعرب، ونزعته الانسانية في مقابل لا إنسانية العرب، وتمسكه بالسلام في مقابل عدوانية العرب، أقول أظهر لا أخلاقيته العميقة التي كانت ولا تزال جذر العنصرية والتمييز بين البشر والتي كانت مصدر إلهام له في حروبه الاستعمارية منذ أكثر من قرنين.

وفي مواجهة خطر السيطرة الغربية الشاملة وإرجاع العرب قرنا جديدا إلى الوراء، لا بد أن نعرف اليوم، أن العراق يقف، بصرف النظر عن الملابسات التي دفعت إلى الدخول في المواجهة الراهنة، في خندق الدفاع عن الأمة العربية جمعاء، وأن مستقبل هذه الأمة يعتمد الآن أكثر من أي شيء آخر على مصير هذه الحرب ونتائجها بما في ذلك بالنسبة لتلك البلدان التي ابتليت بقيادات ضعيفة دفعتها إلى الوقوف في موقف التحالف الغربي أو في موقف

الحياد.

ولا بد أن نعرف كذلك أن هذه النتائج ليست مرتبطة فقط بجهد العراق وجنوده العظام ولكن أيضا، وأكثر فأكثر، بقدرة العرب في كل مكان على توسيع قاعدة المواجهة السياسية وإحباط المخططات الأمريكية والغربية الراغبة في عزل الأقطار العربية واحدها عن الآخر حتى يتم القضاء عليها وتصفيتها جميعا وقتل كل أمل لها بالتطور والتقدم والسيادة. ولعل الموقف الشعبي العربي لم يكن في أي حقبة من التاريخ العربي أقوى في قيمته ووزنه في المواجهة المسلحة مما هو عليه الآن. فمن الضروري أن يشعر الغرب أن الرد على التدمير المنظم والوحشي الذي يقوم به في العراق هو بالتأكيد مقاطعته المادية في جميع الميادين والقطيعة النهائية والحاسمة مع دول التحالف الغربي. إن الموقف الشعبي يتحول إلى قوة ردع سياسي حقيقية للعدوان بقدر ما يظهر قدرته على تدمير المصالح الغربية.

فالشعب العربي يدرك أن المقصود من تدمير القوة العسكرية الاستراتيجية العراقية ليس حماية دول النفط الغنية من الاعتداء ولكن إخضاع الأمة العربية

جمعاء وتسليمها مكتفة اليدين للسيطرة الاسرائيلية. كما يدرك أن الأمم التي تقبل الذل والمهانة لا تستطيع أن تنمي روح الكرامة التي تحتاجها الحرية والديمقراطية، وأن الأمم التي تعيش في التبعية والخضوع لا يمكن أن تسير نحو الاتحاد والاندماج. فالتحرر من الهيمنة الخارجية وتبديل ميزان القوى الاستراتيجية هو شرط الانعتاق من نظام الاستبداد السياسي وتحطيم منطق التمزق الداخلي.

إن الوضع الراهن بعد أسابيع من بدء الحرب قد تجاوز كليا الوضع الذي نجم عن دخول العراق للكويت، بل عن الوضع الذي كان سائدا قبل بدء العمليات الحربية. فلم يعد للخلاف في وجهات النظر حول هذه المسألة قيمة اليوم. إن المطلوب هو اتحاد العرب جميعا في مسيرة واحدة لتحرير الأرض العربية من الغزو الأجنبي الذي يهدف إلى ضمان التفوق العسكري الاسرائيلي المطلق وإحكام القبضة الأمريكية من جديد على الثروات النفطية حتى لو اضطر من أجل تحقيق ذلك إلى تدمير الكويت والخليج والمشرق العربي بأكمله، بل التهديد بحرب

كونية.

وبعكس ما تحاول أن تبثه وسائل الدعاية الغربية، ليست نتائج الحرب محسومة سلفا بالرغم من التفوق العسكري والتكنولوجي الغربي. وإمكانية انتصار العرب في هذه المواجهة التي سوف تحدد مصير النظام العالمي لعقود عديدة قادمة ومكانة العرب فيه ليست معدومة أو ضعيفة. فالأمر يتوقف على انخراط العرب جميعا فيها وأستغلالهم هذه الفرصة التاريخية لتلقين الدول الحليفة الدرس الذي لن تستطيع بعده أن تنظر إلى العرب النظرة التي تعودت أن تنظر إليهم بها من وراء دعمها غير المشروط والظالم لاسرائيل. ومما لا شك فيه عندي أن هذه الدول قد اعتبرت استقلال الدول العربية خطيئة لا يمكن غفرانها، وأن إفراغ هذا الاستقلال من محتواه هو الهدف الذي تسعى إليه، كخطوة أولى على طريق استعادة الوطن العربي بأكمله إلى حظيرة الغرب. وهو ما سعت إليه وعملت من أجله خلال كل العقود الماضية.

ففي مواجهة هذه المخططات لم يعد هناك بديل للعرب من الاتحاد والتضامن الشامل ليس فقط لانقاذ

العراق الذي يقف وحده في معركة التصدي للعدوان الغربي، ولكن أبعد من ذلك، لفرض الهزيمة على قوات الاحتلال التي تجرأت على تدنيس الأرض العربية، وتلقينها درسا أليما يجعلها تتردد كثيرا قبل أن تقدم من جديد على مثل هذا العمل الخطير. إن وحدة الصف العربي وتوحيد المسيرة ضد قوى التحالف الاستعماري الجديد، بما في ذلك عودة الحكومات العربية التي قبلت في البداية التغطية على خطط العدوان الأمريكي لقاء الحفاظ على بعض مصالحها الخاصة، قادر بالتأكيد على تغيير مجرى الحرب بصورة حاسمة والضغط في اتجاه إعادة توجيه التاريخ العالمي وجهة جديدة، وبالتالي القضاء على حلم بناء النظام الدولي من منطلق الاحترام الوحيد والواحد للمصالح الأمريكية والغربية الخاصة.

لقد وضع التاريخ الأمة العربية أمام تحد جديد هو أن استقلالها وتقدمها، وفي سياق ذلك تغيير طبيعة العلاقات التي تربطها بالغرب المهيمن في هذه الحقبة، قد أصبحا شرطا لاستقلال وتقدم العالم الثالث بأكمله، بل لتحرير حركة التاريخ وإطلاق

فعاليته الخلاقة من جديد .

24 فبراير 1991

خاتمة:

بيان:

الرد على الحرب

لايزال العراق يواجه، ومن ورائه الأمة العربية والاسلامية الحرب الشاملة التي فرضتها عليه بذريعة تطبيق قرارات الأمم المتحدة دول التحالف الغربي. إن الدافع الرئيسي لهذه الحرب التي قصدت إلى تدمير العراق شعبا واقتصادا وجيشا وحضارة هو تصفية القوة الاستراتيجية العربية الناشئة كشرط أول لإجهاض أي نهضة سياسية

واقتصادية وحضارية عربية، وحرمان الأمة العربية من فرصتها من التكون كقوة عالمية فاعلة ومستقلة، وكسر إرادتها وفرض الاستسلام والاهانة عليها وتحقيق السيطرة المطلقة على جزء أساسي من مصادر الطاقة النفطية في العالم وضمان أمن واستقرار اسرائيل والأنظمة اللاشرعية والاستبدادية التابعة والمرتبطة بالغرب.

ليست هذه الحرب إلا الحلقة الأولى والنموذج التجريبي للحرب التي يعدها التكتل الصناعي الغربي لمواجهة القوة الصاعدة لأمم العالم الثالث التي تشكل الأمة العربية طليعتها التاريخية. فقد استغلت الولايات المتحدة انسحاب الاتحاد السوفييتي من المنافسة الدولية لتجعل من النزاع المحدود الذي تفجر بين القطرين العربيين مناسبة لتحقيق انتصار استراتيجي ليس على الأمة العربية فقط ولكن على العالم الثالث كله بل وعلى أوربا واليابان معا. وهكذا نجحت في تحويل النزاع المحلي في ظرف أشهر قليلة من نزاع تقليدي على ترسيم الحدود إلى مواجهة عالمية شاملة تشارك فيها عشرات الدول وتهدد عواقبها أقصى بقاع الأرض. لقد حشدت

الولايات المتحدة ورائها كل الدول الاستعمارية التي تحلم بالثأر لنفسها من انتصار حروب التحرير الوطنية في القارات الثلاث، وتطمع في السيطرة على ما تبقى لديها من مواد أولية وأسواق، لتجعل من ذلك جميعا حلفا واحدا لايختلف في شيء عن الأحلاف الاستعمارية القديمة التي اعتقدت البشرية للحظة أنها تجاوزتها. إن هذه الحرب التي وحدت بين المصالح المركنتيلية والتسلطية للدول الكبرى ليست إلا حربا استعمارية ظالمة لا أخلاقية ولا إنسانية، حرب الأغنياء ضد الفقراء والشمال ضد الجنوب والقوة ضد القانون والأنانية ضد التضامن والتفاهم الدوليين والمغامرة ضد العقل.

ومهما كانت النتائج العسكرية لهذه الحرب، فقد سجل العراق نصرا معنويا ستدوي أصداؤه في كل المعمورة ويكون فاتحة لحقبة جديدة في التاريخ العالمي. فلن يخرج الغرب من هذه المواجهة الكبرى رابحا أو قويا، ولكن منقوصا وصغيرا أخلاقيا وسياسيا وخائبا استراتيجيا. لقد كشفت الحرب عن حقيقة قيم الحرية والعدالة والسلام التي يتلفع بها، وظهر للعالم أجمع أن أخلاق الغرب لا تنفصل عن

مصالحه الأضيق، وأنه على استعداد لتدمير شعوب كاملة من أجل الحصول على مواردها الطبيعية مهما كانت بسيطة والسطو على ثروتها الوطنية.

إن الضحية الأولى لهذه الحرب العدوانية والظالمة هو القانون الدولي نفسه الذي جعلت الدول الصناعية من تطبيقه ذريعتها الرئيسية. فقد بينت الحرب أن هذا القانون ليس شيئا آخر سوى التغطية الشكلية على إرادة القوة والهيمنة الأمريكية. وليس أدل على ذلك من التهميش المطلق الذي فرضته على منظمة الأمم المتحدة، الذي يشكل موتها وانهيار مصداقيتها حدثا كبيرا ومؤشرا على طبيعة التطورات التي سوف تعرفها العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب. فبدل أن تصبح الأمم المتحدة ضمانة لاستقلال الإرادة الدولية جعلتها الحرب أداة طيعة في يد الولايات المتحدة، وآلة ميتة يتكلم باسمها وعنها مساعد الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية.

أما الضحية الثانية فهي النظام العالمي الجديد الذي جعل دعاة الحرب من تشييده ذريعة للهجوم على العراق. فبدل أن تؤدي الحرب إلى ولادة النظام الدولي كنظام قانوني أكدت كما لم يحصل من قبل

أن القوة والقهر هما المبدأ المؤسس للعلاقات والتراتبات الدولية الجديدة، وأصبحت بمثابة العنف المؤسس لنظام الهيمنة والاستتباع وانفلات النزاع والصراع الدامي بين الأمم جميعا على الغلبة والتفوق.

وبدل أن تدعم مسيرة العالم للخروج من الحرب الباردة وتشجع السير في اتجاه عالم متعدد الأقطاب وقائم على مبدأ التشاور والمفاوضات في حل النزاعات الدولية والمشاكل العالمية، عملت الحرب على تدمير المشروع السياسي الأوربي وقبره في المهد. إن أوربا التي اعتقدت أنها بمشاركتها في المجهود الحربي سوف تضمن نصيبها من الغنائم قد نالت تماما عكس ماطمحت إليه. لقد أجهضت تبعيتها المطلقة لواشنطن كل أمل لها بالتكون كحقيقة سياسية، وأصبحت مشاركتها هذه على هامش المصالح الأمريكية بمثابة الاعلان الرسمي عن موت الديغولية التي غذت لفترة طويلة حلم الاستقلال الاوربي. إن الولايات المتحدة بإجبارها دول التكتل الصناعي على الاصطفاف خلف سياستها العالمية، قضت على كل أمل في فتح الحوار المنتظر

والذي لم يعد يحتمل التأجيل بين الشمال والجنوب من أجل مواجهة المشاكل الكبرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد أراد التكتل الصناعي أن يجعل من الحرب وسيلة للتغطية على المشكلات التي يطرحها التطور العالمي الراهن ومناسبة للتهرب من مواجهة مسؤولياته الدولية. وهكذا بدل أن تكون فاتحة عصر سياسي إنساني جديد كما رددته الخطابات الدعائية وجهت ضربة قاضية لقيم التضامن الدولي وعمقت القطيعة بين العالم الاسلامي والغرب وبين الشمال والجنوب، وألغت كل أمل بالارتفاع بالحوارالدولي إلى مستوى القضايا المعقدة والكبرى المطروحة على الانسانية. وبدل أن تقود إلى تدعيم مفهوم القانون والنظام القانوني الدولي، وضعت الأسس الثابتة لنظام الفوضى العالمي القادم وشجعت على تعميم مبدأ العدوان.

وأراد الغرب أن يجعل من هذه الحرب مناسبة لوقف التطور العالمي الجديد وقفل الآفاق التي فتحتها أمام دول العالم الثالث نهاية الحرب الباردة. وقد بين إصرار التكتل الغربي على شن الحرب البرية بعد أن

فقدت أي مبرر من وجهة نظر القرارات الدولية التي أعلن هو نفسه تمسكه بها على أن هذه السياسة تتخذ في الوطن العربي الطابع نفسه الذي اتخذته في منتصف القرن الماضي، أي القضاء على أي جنين للتقدم المادي والعلمي والتقني في العالم العربي والاسلامي والثالث جميعا.

لقد أجهضت الحرب الظالمة جهود العالم أجمع من أجل تثبيت فكرة الحق والعدالة والمساواة والقانون في العلاقات الدولية، وأعادت بناء هذه العلاقات من جديد على مبدأ القوة وفرض الأمر الواقع ورفض الحوار والنقاش والتفاوض. وهكذا دشنت حقبة جديدة من الصراع العالمي والحرب الساخنة بين الأمم الفقيرة والتابعة التي تعمل من أجل فرض نظام عالمي قائم على المساواة الأخلاقية والسياسيه والقانون والسلام، والأمم الغنية التي تريد أن تفرض منطق القوة على النظام العالمي حتى تحتفظ بسيطرتها على ثروات العالم ومقدراته التاريخية.

فبمنطق القوة يعتقد الغرب أنه يستطيع إلغاء الحاجة إلى مفاوضات شاملة حول التجارة الدولية وتنظيم استخدام المواد الأولية والموارد الطبيعية

النادرة. وبهذه القوة يعتقد أنه يستطيع أن يضمن الاستقرار والأمن العالمي بدل السعي نحو حلول وتسويات مشتركة ومتفق عليها بين جميع الأطراف. وبالقوة يعتقد أنه يستطيع منع الشعوب الفقيرة من طرح مشكلة التنمية والاندماج المشروع في مغامرة العصر الانتاجية والتقنية. وبالقوة يعتقد أنه يستطيع فرض قيمه وأفكاره وسياساته على العالم أجمع. إن الغرب لم يتعلم بعد قيم احترام الآخر ومفهوم المساواة والندية ولا يتذكرها إلا عندما يتعلق الأمر بالأمم والشعوب البيضاء. أما عندما يخرج من هذه الدائرة فإنه يسقط كل ما له علاقة بالقيم والمبادىء والأخلاق ولا يتورع بعد ذلك عن ارتكاب أي جريمة للحفاظ على مصالحه مهما كانت صغيرة وضيقة. إن الرفض المطلق الذي أبداه التكتل الغربي للحوار، والصلف والغطرسة والادعاء في المواجهة والوحشية والشراسة في العنف، هو النموذج الأصلي للقيم التي يستلهمها في سياسته وتجسيدا للشعار الاستعماري القديم القائل بأن المفاوضات الوحيدة الممكنة مع حركات التحرير هي الحرب.

لكن الهيمنة الأحادية والقهرية للولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع، مهما عظمت، أن تضمن للعالم، وفي غياب أي ممارسة فعلية لمبدأ الاعتراف المتبادل بالمصالح القومية وحياد المنظمة الدولية واحترام القانون وتعميم مبدأ المفاوضات والحلول السلمية الذي ضحت به الحرب، ما يطمح إليه ويحلم به من استقرار.

لقد بينت الحرب بالعكس حدود القوة الأمريكية والعالمية. وسوف يقود الانهيار المعنوي والسياسي الذي تعرضت له في هذه الحرب الظالمة السيطرة الأمريكية والغربية عامة بسبب تضحيتها بالقانون أو إفساده، إلى انفلات القوى على المستوى الدولي، وانفتاح العالم على مرحلة من النزاع والحرب الاقتصادية التي تذكر بحروب القرن التاسع عشر، والتي لن تتأخر كثيرا قبل أن تضع قوى التكتل الصناعي نفسها وجها لوجه من أجل اقتسام الموارد الطبيعية والثروات العالمية. ولن يكون بإمكان أحد التحكم بهذه الفوضى قبل أن تنجح الانسانية في وضع حد لروح العنصرية والتمييز والكيل المزدوج الذي مارسته القوى الغربية منذ قرنين. لقد أثبتت

الحرب، بفضل صمود الشعب العراقي والتضامن العربي والاسلامي معه، أن دول التكتل الصناعي لم تعد قادرة مهما فعلت على فرض إرادتها على الشعوب النامية والفقيرة. وما عجز الغرب عن فرضه وهو في أقصى تفاهمه ووحدته على شعب العراق لن يستطيع أن يفرضه على العالم الثالث مجتمعا، بل إنه لم يكن قادرا على تمويل سياسته العسكرية لو لم يجبر الدول الخليجية على دفع القسم الأعظم من تكاليف الحرب.

إن أحدا لم يعد يعتقد بأن أمريكا قادرة على أن تخضع العالم بالرغم مما تتمتع به من تقدم تكنولوجي. كما أن أحدا لم يعد يؤمن بمشروعية احتكار الولايات المتحدة للقيام بمسؤوليات الدولة العظمى بعد أن أبدت ما أبدته من رعونة وانعدام أي حس بالمسؤولية في استخدام القوة العسكرية التدميرية المذهلة التي تملكها. وليس هناك أكثر برهانا على الانهيار الأخلاقي للغرب ولأمريكا بالذات في هذا المجال من بلوغ نسبة المطالبين باستخدام السلاح النووي ضد العراق أكثر من خمسين بالمئة، بذريعة تقليل عدد ضحايا الحرب من جنود

المتحالفين.

وبالرغم من المظاهر السطحية السريعة، ومهما كانت نتائج المعركة العسكرية، لن يستطيع الغرب أن يحقق أي انتصار سياسي على العرب ولن يستطيع أن يوقف الصعود الحتمي الأمة العربية ويقضي على طموحها في الوحدة والاستقلال والتقدم. إن أمة يقف وراءنا تراث العروبة والاسلام وتحتل موقع القلب من الجغرافية العالمية، لا يمكن القضاء عليها أو إذلالها. وفي هذه الحالة فإن المعارك الحربية نفسها التي تخسرها تتحول إلى تجارب وتمارين تشكل مقدمات ضرورية للانتصار في المعارك الحاسمة القادمة. وبالنسبة للحرب الراهنة ليس هناك أي شك في أن حصيلتها النهائية، ومهما كانت نتائجها، هي دخول العرب لأول مرة في العصر الحديث في معركة المصير العالمي، وفرضهم أنفسهم بقوة لا مثيل لها على التاريخ، بالرغم من تحالف القوى الدولية وتكالبها عليهم ووضعها كل الطاقات التقنية والعسكرية لكسر إرادتهم. وبفضل ما أظهره الشعب والجيش العربيان في العراق من بسالة وتضحية وفداء ونكران للذات، وما فجرته المقاومة العراقية

من معاني الكرامة والاعتزاز، جددت الحرب منابع التضامن الشعبي وكسرت جدران العزلة بين الأقطار العربية وأدت إلى التحام الأمة العربية وكشفت لها حقيقة وحدتها كما لم يحصل من قبل.

بيد أن الحرب الخليجية، بقدر ما قذفت العرب في لجة الصراع الدولي، فرضت عليهم أيضا مسؤوليات ومهام جديدة اتجاه انفسم ووضعهم الداخلي من جهة واتجاه العالم من جهة ثانية.

لقد أظهرت الحرب للعرب جميعا أن زمن المراهنة على الدول الكبرى الحليفة أو الصديقة لمواجهة التحديات العالمية قد انتهى وأن عليهم منذ الآن تعلم الاعتماد على النفس، وبالتالي الانخراط بسرعة وعناد في طريق تحقيق الاندماج العربي وبناء القوة العربية القادرة على ملء الفراغ الذي خلقه غياب الحليف الخارجي. وأن عليهم عدم انتظار شيء من الخارج، مالم يكن نتيجة وثمرة لتقدمهم وجهودهم الذاتية.

وأظهرت الحرب كذلك أن أي قطر عربي لن يستطيع مهما بلغ من القوة مواجهة التحديات التي يفرضها

عليه مشروع التقدم وقوانينه في منطقتنا العربية. فنهوض أي قطر عربي أصبح مستحيلا بدون نهوض الأقطار الأخرى لأنه سوف يتعرض على كل حال إلى مقاومة التكتل الغربي كما لو كان مشروعا لنهوض الأمة جمعاء، بالقوة نفسها والشدة التي قاوم بها هذا التكتل النهوض العراقي ومن قبله النهوض الناصري. وهذا يعني أنه لا أمل بالنهضة العربية إلا إذا حصلت في إطار شامل يقدم لها فرص ردع القوى الأجنبية ومواجهة مخططاتها الاجهاضية.

وأظهرت الحرب كذلك أن وحدة الروح والمصير العربيين ليست عبارة مجردة وفكرة نظرية ولكنها حقيقة عميقة وثابتة. ولعل إحدى النتائج الرئيسية لهذه الحرب، والتي سوف يكون لها الأثر الأكبر في المستقبل على تطور السياسة العربية من حيث العلاقات العربية العربية وبنية السلطة السياسية هي حسم تنازع الهوية السياسية في المغرب العربي والقضاء النهائي على حلم أولئك الذين كانوا يراهنون على القطيعة بين المشرق والمغرب لإضعاف الموقف العربي في فلسطين وتأخير أمل تحقيق القوة الاستراتيجية العربية المستقلة.

وأظهرت الحرب كذلك أن التمايز العقائدي ليس هو المعيار الرئيسي للفرز بين القوى الوطنية وقوى التغيير من جهة والقوى التابعة والمحافظة أو العاملة على المحافظة على الوضع الراهن من جهة أخرى. وبهذا المعنى فتحت الحرب آفاقا حقيقية جديدة لإعادة بناء الساحة السياسية العربية على أسس جديدة وسليمة، وتوحيد الصف الوطني وتجاوز النزاعات الداخلية بين التيارات الاسلامية وغير الاسلامية.

إن تغيير موقع العرب في النظام الدولي، والرد على مخطط إجهاض النهضة العربية، والوقوف في وجه الحرب التي تهدف إلى إذلال العرب وفرض الاستسلام عليهم، ودفع الأمة العربية إلى لعب دورها في بناء النظام العالمي الجديد، وتعظيم مساهمتها في حل المشاكل الدولية وإقامة السلام ومواجهة روح العدوان واللامسؤولية التي أظهزها التكتل الصناعي وسوف يظهرها أكثر في المستقبل، كل ذلك يستدعي تجاوز العمل القطري والارتفاع إلى مستوى العمل العربي الجماعي، كما يستدعي توظيف الحضور الشعبي الهائل الذي فجرته الحرب من أجل تعميق المسار

الديمقراطي والمشاركة السياسية وتثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة، واعتبار الاحترام المتبادل والحوار قاعدة رئيسية وأساسية للتعامل بين أبناء الوطن الواحد. وهو يتطلب من العرب جميعا، وفي مقدمتهم النخب الفاعلة الثقافية والسياسية والنقابية، نقلة نوعية في الممارسة السياسية والتعبير عن روح المسؤولية الجماعية، والارتفاع بالمبادرة التاريخية، شعورا وتنظميا وبرنامجا.

لقد برزت من أنقاض الحرب المدمرة حقيقتان لا يمكن للسياسة العربية أن تكون ناجعة دون الأخذ بهما ولا لقيادة سياسية بعد الآن أن تنال أي قسط من الشرعية إذا لم تستوعبهما وتلتزم بهما: الأولى هي أن العالم العربي يتعرض كمجتمع وثقافة وحضارة لمواجهة شاملة، ولن يستطيع أن يخرج من هذه المواجهة ويحقق أيا من أهدافه إذا لم ينجح في الرد على تحدي الوحدة والاتحاد. والحقيقة الثانية هي أن الشعوب العربية قد كسرت الطوق ولن يكون من الممكن سوسها بعد اليوم دون الاختيار بين حرية الفوضى العامة والاقتتال من جهة وتنظيم إدارة الحرية أي بناء الديمقراطية وتنمية الإرادة

والتضامنات الوطنية العامة من جهة ثانية.

فبقدر ما شكلت الحرب مخاضا لميلاد النظام العالمي الجديد، نظام القوة والصراع المفتوح بين الأمم والدول حسب ما تملكه من قوى وإمكانيات، وضعت العالم العربي على أبواب حقبة جديدة وفرضت عليه اختيارات كبرى لا يستطيع أن يحتفظ بوجوده ويضمن استقراره وتقدمه دون السير فيها والأخذ الجريء بها.

ومن هذا المنطلق وايمانا بأنه لم يعد من الممكن الرد على هذه التحديات بالاستمرار في العمل بالمنطق القطري وحده أو منطق التفتيت الراهن للقوى الوطنية والديمقراطية، فإن الحاجة أصبحت أقوى من أي حقبة أخرى للتقريب بين جميع القوى الفاعلة، من تنظيمات وشخصيات وطنية، ثقافية وسياسية ونقابية واجتماعية، على مختلف أقطارها ومشاربها الفكرية وتوحيد نشاطها وزيادة فاعليتها في إطار لقاء ديمقراطي عربي واسع يهدف إلى:

1) الحفاظ على الاستقلال الوطني دون تفريط على صعيد كل قطر وصعيد الوطن العربي عامة.

2) تجسيد وحدة المصير العربي وحتمية التقريب والدمج بين الأقطار العربية كمنطلق للنهوض الحضاري.

3) تعميق ودعم مسيرة الديمقراطية كمنهج للتعامل السياسي ووسيلة لتداول السلطة وممارستها على صعيد المجتمع والدولة.

إن هذا اللقاء الذي يطمح إلى أن يكون تحولا نوعيا في الممارسة السياسية الوطنية والقومية في الوطن العربي، لن يستطيع أن يحقق أهدافه إلا بقدر ما ينجح في تجميع قوى الأمة الحية والفاعلة بصرف النظر عن ميولها الفكرية والفلسفية، ودفعها للتأمل والعمل المشترك في القضايا الرئيسية والكبرى التي تمس المصير العربي الشامل. وفي هذا المجال يشكل اللقاء إطارا مفتوحا للتداول والحوار والارتفاع بالعمل السياسي العربي إلى مستوى المواجهة الشاملة المفروضة على الأمة من وحدة المواقف والمبادرات العملية دون تجاهل الاشكاليات النابعة من قضايا النضال الداخلية وخصوصيات الأوضاع السياسية لكل قطر وميزان القوى فيه.

كما أنه لن يستطيع الرد على الحاجات الجديدة والمعقدة التي يطرحها تعاظم الحضورالشعبي على الساحة السياسية، وتدعيم السير في اتجاه دمقرطة الحياة العربية دون التقدم في مهام تعميق الوعي السياسي العربي الشعبي والقيادي. فبدون مواكبة هذا الحضور الجماهيري الواسع بالعمل الفكري والتحليلي والاعلامي العقلاني، يظل احتمال تحوله إلى منبع للفوضى وعدم الاستقرار هو الأقوى، ويخلق بالضرورة إمكانية تجديد دورة النظم الديكتاتورية والاستبدادية. فالذي يجعل من الحكم الشعبي حكما ديمقراطيا ويمنعه من التحول إلى حكم غوغائي هو بالضبط توفير التحليل العقلاني والمعرفة والاعلام عن الحقائق الاجتماعية والسياسية الفعلية كما هي في الواقع.

وكما أن قضية الاتحاد العربي لم تعد مسألة تحتمل الانتظار في إطار المواجهة الكبرى المفروضة على العرب، كذلك لم تعد قضية التحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي قضية اختيار نظري، ولكنها أصبحت مع تفاقم أزمة الدولة القطرية وانسداد الآفاق أمامها، وتفجر القوة الشعبية

واحتلال الجمهور للشوارع والساحات ضرورة عملية لا مهرب منها. إنها الطريقة الوحيدة الناجعة لإدارة وتسيير الأوضاع السياسية الراهنة. وما لم نعمل على بناء الإطار الفكري والسياسي الناجع للتفكير والنقاش الدائمين بين جميع الأطراف، وكذلك لتغذية الحركة الديمقراطية التي ماتزال تفتقر بشدة للمساهمات الجدية على مختلف أشكالها، في مختلف الأقطار والمدن العربية فسوف نجد أنفسنا ندور في حلقة مفرغة، ولن نحرز أي تقدم يذكر في هذا المجال.

لقد دشنت الحرب الراهنة حقبة جديدة من تاريخ الأمة العربية وكانت مناسبة لولادتها الثانية. لكن هذه الولادة القيصرية التي جاءت في مخاض دام من الانقسامات العربية الرسمية والانهيارات السياسية لا زالت مهددة بمخططات القوى الأجنبية التي تسعى إلى مصادرتها والقضاء عليها. ففي الوقت الذي حققت فيه الالتحام والتماهي كما لم يحصل في أي وقت مضى بين مشرق الوطن العربي ومغربه، فرضت على العرب الانخراط في معركة طويلة وشاملة لإعادة بناء نظام الوحدة السياسية وطرد القوات الأجنبية وضمان السيادة الوطنية العربية.

إنها حرب الاستقلال العربية الثانية. وليس للأمة أي أمل في الخروج منتصرة من هذه الحرب وانتزاع حريتها وكرامتها واستقلالها إلا بالاتحاد داخل كل قطر وبين الأقطار العربية نفسها، حول برنامج وطني ديمقراطي يضمن للأمة النصر ويضعها في الموقع الذي يتفق وامكاناتها ورسالتها في التاريخ العالمي.

***

قائمة المصادر

1- كتب الفصل الأول بتاريخ 19 أغسطس 1990 ونشر في مجلة اليوم السابع على حلقتين بعنوان: الخليج والمسؤوليات الإقليمية 1) انفجار النظام العربي المأزوم، و2) نحو نظام عربي جديد.

2- كتب الفصل الثاني في 13 فبراير 1991 ونشر بالفرنسية في مجلة L'Evenement européen (الحدث الأوربي، مطبوعات دار سوي) في مارس 1991 .

3- كتب الفصل الثالث في أول أبريل وقدم في ندوة مركز دراسات الوحدةالعربية عن أزمة الخليج في القاهرة 20 أبريل ونشر في عدد يونيو 1991 من مجلة المستقبل العربي الصادرة عن المركز نفسه.

4- كتب مقال وعود الغرب في 3 أكتوبر 1990 ونشر

في مجلة اليوم السابع في 5 نوفمبر 1990

كتب مقال العرب والمصير العالمي في 14 يونيو ونشر في 8 فبراير في مجلة أنوال المغربية.

كتب بيان الرد على الحرب في 24 فبراير ونشر في عدة صحف عربية منها الدستور الأردنية (1991/3/3) وحقائق التونسية (1991/4/22) والاتحاد الاشتراكي المغربية وغيرها.

فهرس المواد

رقم الإيــداع ٨٥١٧/ ٩٢
I .S .B .N . 977- 208- 089 - 3